وزارة التعليم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبســي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبســة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم:علم الإجتماع

LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

الميدان: علوم إنسانية وإجتماعية
الشعبة: علوم إجتماعية
التخصص: تنظيم وتنمية

العنوان:الأستاذ الجامعي الجزائري وإنتاج المعرفة

دراسة ميدانية بـ: كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة ،ومعهد المناجم.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د "
دفعـــــة: 2018

إعداد الطالبة: - حفيظ خلود إشراف الدكتور:- نوار بورزق

جامعة العربي التبسي - تبسة
Universite Larbi Tebessi - Tebessa

لجنـــة المناقشـــة:

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــــة العلميـــــة	الصفـــــــــة
فاطمة شتوح	أستاذ محاضر_ب_	رئيســـــــــا
نوار بورزق	أستاذ محاضر –ب–	مشرفـــا ومقررا
رابح توايحية	أستاذ مساعد –أ–	عضوا ممتحنـــا

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر وتقدير

الشكر لله أولا وأخيرا فله الحمد والمنة.

أما بعد

أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير والعرفان إلى:

الأستاذ الدكتور: بورزق نوار ،الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل ،فتوجيهاته ونصائحه القيمة ساهمت في إنجاز المذكرة في أفضل الظروف.

إلى أساتذتي الأعزاء الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا فلهم جزيل الشكر.

إلى كل من وقف معنا ودعمنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا البحث بجهده ووقته ودعائه.

إلى كل هؤلاء شكراً.

خلود

الإهداء

الى الوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما ومتعهما بالصحة والعافية.

الى كل العائلة الكريمة بالأخص جدتي مليكة أطال الله في عمرها.

الى جميع الأصدقاء.

حفيظ خلود

فهرس المحتويات	الصفحة
- شكر وتقدير	
- الإهداء	
- فهرس المحتويات	أ – ج
- فهرس الجداول	ح - د
- فهرس الأشكال	ذ
- مقدمة	**2 - 1**
الفصل الأول: بناء موضوع الدراسة وضبطه	**20 – 3**
- تمهيد	**5**
I. إشكالية الدراسة	**7 - 5**
II. الأسئلة الفرعية	**7**
III. أهداف الدراسة	**8**
IV. أهمية الدراسة	**8**
V. أسباب اختيار موضوع الدراسة	**9**
VI. مفاهيم الدراسة	**14 – 9**
VII. الدراسات السابقة	**20 – 14**
- خلاصة	**20**

الفصل الثاني: الإطار النظري لموضوع الدراسة	**21 – 68**
- تمهيد	**23**
I. الأستاذ الجامعي الجزائري	**23**
1) خصائص الأستاذ الجامعي	**24 - 23**
2) وظائف الأستاذ الجامعي	**25 – 24**
3) دور الأستاذ الجامعي	**26 – 25**
4) مهام الأستاذ الجامعي	**27**
5) مواصفات الأستاذ الجامعي	**27**
6) جودة أعضاء هيئة التدريس	**29 – 28**
7) إستراتيجية تنمية أعضاء هيئة التدريس	**29**
8) متطلبات الأستاذ الجامعي	**30**
9) معيقات الأستاذ الجامعي	**31**
II. إنتاج المعرفة	**32**
1) أهمية المعرفة	**32**
2) خصائص المعرفة	**34 – 33**
3) مجتمع المعرفة	**35 – 34**
4) مؤشرات قياس إنتاج المعرفة	**36 – 35**
5) متطلبات إنتاج المعرفة	**38 – 37**
6) الصعوبات المنهجية لإنتاج المعرفة	**39 – 38**

7) نظرية إنتاج المعرفة	**40 – 39**
8) مفهوم حقوق الملكية الفكرية	**41 – 40**
9) النشر العلمي	**46 – 42**
10) براءات الإختراع	**57 – 46**
11) تثمين نتائج مخابر البحث الجامعية الجزائرية كأساس للتنمية	**59 – 58**
12) البرامج الوطنية والمراسيم القانونية لتثمين البحث ونتائجه	**60 – 59**
13) إنتاج المعرفة ومتطلباتها المالية لتحقيق الفاعلية	**63 – 61**
14) واقع إنتاج المعرفة والبحوث العلمية في الجامعة الجزائرية	**66 – 63**
15) معوقات إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية	**67**
- خلاصة	**68**
الفصل الثالث: منهجية وتقنيات الجانب الميداني	**89 – 69**
- تمهيد	**71**
I. مجالات الدراسة	71
1) المجال الزماني	71
2) المجال المكاني	**74 – 72**
3) المجال البشري	**75**
II. منهج الدراسة	**76 – 75**
III. أدوات جمع البيانات	**81 – 76**
IV. مجتمع البحث وخصائصه	**89 – 81**

- **خلاصة**	**89**
الفصل الرابع: عرض وتحليل البيانات	**116 – 90**
- **تمهيد**	**92**
I. عرض وتحليل بيانات التساؤل الفرعي الأول	**99 – 93**
II. عرض وتحليل بيانات التساؤل الفرعي الثاني	**110 –100**
III. عرض وتحليل بيانات التساؤل الفرعي الثالث	**115 -111**
- **خلاصة**	**116**
الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة	**132 -117**
- **تمهيد**	**119**
I. مناقشة النتائج في ضوء التساؤلات الفرعية	**124 -119**
1) مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الأول	**121 -119**
2) مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الثاني	**123 -121**
3) مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الثالث	**124 -123**
II. مناقشة نتائج التساؤلات الفرعية في ضوء الدراسات السابقة	**127 -125**
1) مناقشة نتائج التساؤل الفرعي الأول في ضوء الدراسات السابقة	**126 -125**
2) مناقشة نتائج التساؤل الفرعي الثاني في ضوء الدراسات السابقة	**127 -126**
3) مناقشة نتائج التساؤل الفرعي الثالث في ضوء الدراسات السابقة	**127**
III. مناقشة النتائج في ضوء الجانب النظري	**131 -128**

IV. الإستنتاج العام	**131- 132**
- خاتمة	**133**
- الإقتراحات والتوصيات	**134**
- قائمة المصادر والمراجع	
- قائمة الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	إجمالي البحوث المنشورة في بعض الدول العربية	43
02	براءات الاختراع المسجلة والمعتمدة في بعض الدول العربية للمقيمين وغير المقيمين	51
03	جدوى براءات الاختراع في بعض الدول العربية	52
04	الدوريات العلمية العربية لكل دولة مع عدد السكان 2014	53
05	ترتيب الجامعات الجزائرية حسب جوجل سكولر 2017	54
06	ترتيب الجامعات الجزائرية حسب "ويبوميتركس" جانفي 2018	56- 57
07	تمويل البحوث والتطوير حسب القطاع	62
08	مجتمع البحث ككل	82
09	توزيع المبحوثين حسب الجنس	83
10	توزيع المبحوثين حسب العمر	84
11	توزيع المبحوثين حسب الحالة الإجتماعية	85
12	توزيع المبحوثين حسب الرتبة العلمية	86
13	توزيع المبحوثين حسب المسؤولية البيداغوجية	87
14	توزيع المبحوثين حسب المسؤولية العلمية	88
15	على الأستاذ الجامعي النشر في أكثر من مجلة دولية محكمة خلال السنة.	93
16	على الأستاذ الجامعي أن يحضر أكثر من ملتقيين دوليين خارج الجزائر سنوياً.	94
17	على الأستاذ الجامعي أن ينشر عدد من كتب .	95
18	على الأستاذ الجامعي أن يشارك في مشروع بحث.	96
19	براءة الاختراع تعبر عن الإسهام الجيد للأستاذ الجامعي في إنتاج المعرفة.	97
20	على الأستاذ الجامعي الإشراف على عدد مهم من الدراسات خلال السنة.	98

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
21	راض على ما قدمته في مجال البحث العلمي وإنتاج المعرفة.	99
22	للأستاذ الجامعي الوقت الكافي للقيام بالأبحاث العلمية.	100
23	المكتبة الجامعية تساعد كثيراً الأستاذ الجامعي على إنتاج المعرفة.	101
24	المكتبة الرقمية تساعد الأستاذ الجامعي على إنتاج المعرفة أفضل من المكتبة الجامعية.	102
25	يعاني الأستاذ الجامعي من صعوبات في النشر في بعض المجلات العلمية الوطنية.	103
26	يعاني الأستاذ الجامعي من صعوبات في النشر في بعض المجلات الدولية المحكمة.	104
27	فقدان التعاون العلمي بين جامعات الوطن.	105
28	يرجع سبب ضعف النشر للأستاذ الجامعي من عدم توفر دور نشر كافية.	106
29	يعاني الأستاذ الجامعي من عدم سهولة ومرونة النشر مع دور النشر في الجزائر.	107
30	يعاني الأستاذ الجامعي من قلة مخابر البحث العلمي (جامعة تبسة).	108
31	ضعف الحوافز في الجامعة الجزائرية(جامعة تبسة) لا تشجع الأستاذ الجامعي على البحث.	109
32	الميزانية المالية الخاصة بالأستاذ الباحث غير كافية لإنتاج المعرفة.	110
33	تتم ترقية الأستاذ الجامعي حسب الإنتاج العلمي.	111
34	يتراجع دور الأستاذ الجامعي في البحث مقابل الإنشغالات الإدارية والبيداغوجية.	112

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
35	يتم تثمين إنجازات كل أستاذ جامعي بشهادات التكريم.	113
36	تقدير وزارة التعليم العالي لكل ما ينتجه الأستاذ الجامعي من معرفة.	114
37	راض على برامج التثمين للبحوث العلمية.	115
38	تقاطع تساؤلات الدراسة الحالية مع تساؤلات الدراسات السابقة	125

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	منحنى بياني يعبر عن النمو في الإنتاج العلمي الجزائري مقارنة مع نظيره المغربي والتونسي.	64
02	منحنى بياني يعبر عن عدد الأوراق المنشورة بين 2000-2011 من كل من الوطن العربي وإيران، تركيا وإسرائيل.	65
03	مخطط دائري بياني للجنس.	83
04	مخطط دائري بياني للعمر.	84
05	مخطط دائري بياني للحالة الإجتماعية.	85
06	مخطط دائري بياني للرتبة العلمية.	86
07	مخطط دائري بياني للمسؤولية البيداغوجية.	87
08	مخطط دائري بياني للمسؤولية العلمية.	88

مقدمة

تعد مؤسسات التعليم العالي من أهم المؤسسات الاجتماعية لأي مجتمع و في أي زمان ومكان ، و باعتبار أننا نعيش في مجتمع تغيرت فيه المفاهيم و الأبعاد اذ تعددت تسمياته في الآونة الأخيرة من مجتمع المعلومات إلى المجتمع الرقمي أيضا مجتمع المعرفة ، هذا الأخير أصبح تداوله بشكل كبير اليوم فأصبح العالم في سباق من اجل اكتساب قدر كبير من المعرفة العلمية و في شتى المجالات كون المعرفة أصبحت مفتاح كل تقدم و تطور و مصدر كل مشروع تنموي ،وبالنظر إلى النشاطات المعرفية بمنظار التعليم العالي ، نجد ان كل من نشاطات البحث العلمي و أنتاج المعرفة يدخلان في جوهر مهمات الجامعة حيث ان هذه الأحيرة تحتاج إلى تعليم عال متطور يفتح جميع نوافذ العلم و التقنية ويسهم في الإنتاج والإبداع و الابتكار وذلك من خلال العنصر المهم الأستاذ الباحث كونه المسؤول على التنفيذ وظائف وتحقيق أهداف الجامعة ،والمسؤول أيضا على التباين في القيمة الكمية والنوعية في تحقيق هذه الأهداف، لا سيما ان مقياس المجتمع وتطوره هو الجامعة و مقياس الجامعة وتطورها هو الأستاذ الجامعي وبالتالي أصبح عليه إيجاد السبل الملائمة لانتاج المعرفة المتجددة ،مما يعود ذلك على تحسين نوع المخرجات التعليمية زد على ذلك الكفاءة الداخلية والخارجية للبرامج الأكاديمية و على هذا الأساس أصبح إنتاج المعرفة في الجامعة لا ينظر إليه على انه مكمل لوظيفة التدريس و خدمة المجتمع فحسب بل أصبح وظيفة أساسية لها ترتبط به سمعتها وشهرتها الأكاديمية أكثر من ارتباطها بوظيفة التدريس وغيرها من الوظائف ،اذ من الضروري ان تتلخص من خلال مؤشرات قياس المعرفة من براءات الاختراع ،النشر العلمي ،الجوائز العلمية والملكية الفكرية...وغيرها ،إلا ان هذا مرتبط بمدى توفير الجامعة لمتطلبات إنتاج المعرفة ومن ثمة كان لزاما على الفاعلين في السياسات التعليمية تبني استراتيجيات تتماشى ومستجدات العصر وذلك بتبنيها لمعايير الجودة التي تسمح بوضع نظام تعليمي يوازن بين الإمكانيات المادية والبشرية والآمال المعقودة عليها.

وفي ظل هذا التوجه وما هو ظاهر وجلي في واقع إنتاج المعرفة لدى الأستاذ الجامعي الجزائري والواضح في الفجوة بين الإجراءات النظرية والممارسات التطبيقية لاسيما إننا في عصر المعرفة و المرتكز على إنتاج ونشر وتعميم المعرفة والثقافة العلمية ،فقد عملت الجزائر على غرار باقي الدول العربية كل مجهوداتها بإعطاء أهمية كبيرة للنسق الجامعي باعتبارها السبيل الأول لتحقيق تنمية وهو ما عرفته الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال إلى اليوم ،وكل ذلك حتى تصل إلى تعليم ذو جودة عالية وبحث علمي ذو نوعية جيدة وإنتاج معرفي أصيل ومتطابق للمواصفات العالمية ،ومن هنا جاءت هذه الدراسة بغية إلقاء الضوء على واقع إنتاج المعرفة لدى الأستاذ الجامعي الجزائري من خلال معايير ضوابط تقييم الأستاذ الجامعي الجزائري و المرتبط بدور البيئة الجامعية الجزائرية بالإضافة المؤشرات قياس إنتاج المعرفة. وقد تضمنت الدراسة خمس فصول أساسية موزعة على النحو التالي :

الفصل الأول: تم فيه بناء موضوع الدراسة وضبطه من خلال الإشكالية ،الأسئلة الفرعية ،أهمية وأهداف الدراسة ،أسباب اختيار موضوع الدراسة ،تحديد مفاهيم الدراسة والدراسات السابقة.

الفصل الثاني: فقد خصص لإطار النظري والذي تم فيه تحديد أهم عناصر كل من الأستاذ الجامعي الجزائري وإنتاج المعرفة.

الفصل الثالث: الخاص بالإجراءات المنهجية لموضوع الدراسة من مجالات ،منهج ،الأدوات المستخدمة و المعالجة الإحصائية.

الفصل الرابع: حيث تم عرض وتحليل بيانات الدراسة في ضوء التساؤلات الفرعية.

الفصل الخامس: تضمن مناقشة النتائج في ضوء التساؤلات الفرعية والدراسات السابقة ثم الجانب النظري.

مع العلم قد تعرضنا لصعوبات منها: جدة الموضوع مما صعب علينا إيجاد المراجع ،كبر الموضوع والذي يتطلب دراسة واسعة وبالتالي وقت أطول ،وبعدما تم تحديد مجتمع البحث صعب علينا إيجاد الأساتذة بحكم ان لهم التزامات كالسفر خارج البلاد.

إلا انه تم مواجهة هذه الصعوبات كون ان موضوع الدراسة مشوق وممتع للغاية من حيث المعلومة والبحث ذات السمة الجديدة ،زد على ذلك إعانة الأستاذ المشرف بالمراجع والتوجيهات والنصائح مما سهل عملية البحث والدراسة.

الفصل الأول

الفصل الأول: بناء موضوع الدراسة وضبطه

- **تمهيد**

I. **إشكالية الدراسة**

II. **الأسئلة الفرعية**

III. **أهداف الدراسة**

IV. **أهمية الدراسة**

V. **أسباب إختيار موضوع الدراسة**

VI. **مفاهيم الدراسة**

VII. **الدراسات السابقة**

- **خلاصة**

تمهيد

يعد تحديد إشكالية الدراسة من أولويات أي بحث علمي ذلك لأنها تحدد المسائل الرئيسية عن تلك الثانوية، بحيث يضع الباحث تطورا عاما للبحث إذ يتوقف نجاح البحث على دقة وشمولية الإشكالية لكل جوانب الموضوع وذلك مرتبط بكل من التساؤلات الفرعية، أهمية وأهداف الدراسة، أيضا أسباب اختيار الموضوع لا سيما تحديد المفاهيم والدراسات المشابهة لموضوع البحث.

وكل هذا سيتم التطرق إليه في بناء إشكالية البحث والمتمثلة في "واقع إنتاج المعرفة لدى الأستاذ الجامعي الجزائري".

I. إشكالية الدراسة

تعد الجامعة مؤسسة اجتماعية، تعليمية، ثقافية تهدف إلى تحقيق تنمية المجتمع وقيادته نحو التطور والرقي، كل ذلك من خلال ما تقدمه إليه وما تنتجه من خدمات متنوعة منها تزويده بالكفاءات البشرية المؤهلة وإجراء البحوث والدراسات حول مشاكله المتنوعة والمختلفة ومن ثم إيجاد الحلول لها والتي تعتبر من أهل مخرجات الجامعة فهذه الأخيرة وبعد ما كانت مهمتها المحافظة على المعرفة القائمة ونقلها إلى الأجيال أصبحت تعمل على تجديد المعرفة وتطويرها باستخدام كل أنواع التكنولوجيا المتطورة وذلك لدفع حركة التطوير والإبداع للبحث العلمي، فكل هذا يكون بإشراف من الأستاذ الجامعي.

فنظرا لأهميته دوره في عملية توليد المعرفة وإنتاجها فهو العمود الفقري في هيكل البحث العلمي لذلك تعكف الجامعات على الاهتمام بهذا العنصر الفعال نظرا لما له من أثر مهم في حقول التنمية من خلال مهامه سواء الأكاديمية (البحث، التدريس، الخدمة العامة) أو الإدارية (كرئاسة القسم، الكلية، العمادة).

وذلك لتسيير البلد نحو التطور وارقي العلمي من خلال مات يضفيه الأستاذ الجامعي إلى رصيد المعرفة الإنسانية ملما بعمليات دورة المعرفة من اكتساب المعرفة ونقلها إلى طلبة إطارات المستقبل وإنتاجه للمعرفة من خلال حصيلة الحقائق والأفكار والمعاني والرموز التي تتكون لدى الفرد المستمدة من الواقع فتصبح بمثابة قوانين ونظريات مفسرة للمشكلات التي يفرزها هذا الواقع عن طريق عمليات البحث والتقصي العلمي من تأليف ومقالات ودراسات واختراعات ونظريات ومنشورات علمية، هذه الأخيرة (يتم قياسها من خلال براءات الاختراع، الملكية الفكرية، الجوائز العلمية وبتثمين المنتوجات مع العلم أنه لا يمكن إنتاج معرفة دون توفر الشروط اللازمة لتحقيقها وعليه أصبح إنتاج المعرفة مرهون بمدى قدرة البلدان على تأمين المستلزمات الضرورية من توفير البيئة الملائمة لإنجاز البحوث العلمية من أجل إعطاء الباحث الدافع الحقيقي للإنجاز والإبداع والإنتاج بالإضافة إلى رسم خطط هادفة وربط نتائج الأبحاث العلمية بخطط التنمية من خلال مردودها على المشاريع التنموية مما يقتضي توفير تمويل وإنفاق علمي مناسب والذي يقره التشريع الأساسي الذي يحدد ممارسة الأستاذ الباحث للنشاطات البحثية إذ يجب أن يكون مكيف مع المعطيات الخاصة للجامعة حتى لا يجد الأساتذة أنفسهم عاجزين عن تطبيقه

وتكيف أنشطتهم معه، لاسيما توفير مختبرات مجهزة بالآلات اللازمة مع مكافأة الأستاذ بامتيازات واستحقاقات مالية معتبرة وأيضا معنوية فيمثل هذه التحفيزات تعطي نفسا جديدا للباحث العلمي بأن يقدم أفضل ما لديه من إنتاج علمي وتحفزه بأن يعمل بجد في الشبكة البحثية.

وعليه عرفت الجامعة الجزائرية تطورا ملحوظا من حيث الكم (المتمثل في عدد المنشورات العلمية، براءات الاختراع، ترتيب الجامعات، ومن حيث النوع المتمثل في جدوى محتوى ومضمون هذا الكم) بخصوص البحث العلمي وإنتاج المعرفة إذا اكتسب أهمية كبيرة، في الآونة الأخيرة كونه يشكل أبرز مباحث التقدم العلمي وذلك بعد ما أدركت الدولة الجزائرية ما يلعبه هذا القطاع من دور حيوي في التنمية الشاملة،

والتي تتفاضل على أساسه الجامعات وتتمايز في مكانتها العلمية من حيث مقدار الاهتمام الذي توليه له فعملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى مبادرات جد إيجابية لفائدة الأساتذة الباحثين من خلال المراسيم التنفيذية المحددة لنشاطات الأستاذ الباحث إذ تم تخصيص غلاف مالي معتبر للبحث العلمي فمثل هذه الإعانات ستدفع بالأستاذ الجامعي إلى تقديم كل ما هو جديد في العملية البحثية، إلا أن هذه المجهودات المبذولة لم تكن كافية لتغطية النواقص التي عرفها ميدان البحث العلمي في إنتاج معرفة علمية والواضحة من خلال الإنجازات المكتسبة مقارنة بإنجازات الدولة الأخرى.

وبالتالي إنتاج معرفة علمية في الجامعة الجزائرية يتطلب إدخال منهجية متطورة خاصة بخصوص مخابر البحث العلمي، ونوعية خاصة من الموارد البشرية حيث تكون مقتنعة به وتضحي في سبيله وعليه لابد من منهجية علمية دقيقة وصارمة ومعقولة توجه نشاط البحث العلمي ومخابر البحث والكفاءات البحثية بما يتفق ومتطلبات التنمية في شتى المجالات لبلوغ الريادة، وهذا ما جعلنا نلقي الضوء على أساتذة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة العربي التبسي –تبسة– قسم الرياضيات والإعلام الآلي.

لذلك فالسؤال المركزي للدراسة تمثل في:

- **ما هو واقع إنتاج المعرفة عند الأستاذ الجامعي الجزائري؟**

II. الأسئلة الفرعية

- ما هي ضوابط تقييم إسهام الأستاذ الجامعي في إنتاج المعرفة؟
- هل البيئة الجامعية الجزائرية تساعد الأستاذ الجامعي على إنتاج المعرفة؟
- ماهي مؤشرات قياس إنتاج المعرفة عند الأستاذ الجامعي الجزائري؟

III. أهداف الدراسة

- تسليط الضوء على واقع إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية (جامعة تبسة).
- إبراز أهم إسهامات الأستاذ الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة.
- التعرف على احتياجات ومتطلبات انتاج المعرفة من قبل الاستاذ الجامعي الجزائري.
- الكشف ما إن كانت البيئة الجامعية الجزائرية مساعدة للأستاذ الجامعي على إنتاج المعرفة.
- محاولة تحليل مؤشرات قياس إنتاج المعرفة من خلال مايملكه الأستاذ الجامعي الجزائري.

IV. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسلط الضوء على واقع إنتاج المعرفة العلمية لدى الأستاذ الجامعي الجزائري لذلك فإن هذا الموضوع تكمن أهميته في:

– مدى مساهمة الأستاذ الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة.

– التعرف على التحفيزات والتشجيعات التي تقوم بها الدولة الجزائرية من خلال عملية تثمين الأبحاث العلمية.

– الكشف عن أبرز المعوقات والتحديات التي تعرف الأستاذ الجامعي عن إنتاج المعارف.

V. أسباب إختيار موضوع الدراسة

إن وراء كل بحث هناك من مجموعة الأسباب التي تقوم على تحريكه وتوليده وتحديد معالمه وتدفع به قدما في سبيل إنجاز بحث علمي يضاف الى المعارف المتراكمة،وموضوع محل الدراسة شأنه شأن بقية المواضيع البحثية فقد جاء نتيجة لعدة أسباب نوجزها في مايلي :

- جدة الموضوع ونقص الدراسات التي تناولته في الجامعة الجزائرية(جامعة تبسة).

- الوقوف على مدى مساهمة الأستاذ الجامعي في تطوير وإنتاج المعرفة.

- إتجاه الأستاذ الجامعي نحو جانب التدريس والإنشغالات الإدارية وإهمال الجانب البحثي.

- الوقوف على أشكال العوائق التي تعترض الأستاذ الجامعي أثناء إنتاج المعرفة.

VI. مفاهيم الدراسة

1. الاستاذ الجامعي

الأستاذ: حسب قاموس معجم المعاني الجامعي: "الأستاذ المشارك: لقب علمي بين الأستاذ المساعد والأستاذ في بعض الجامعات العربية".

جمع: أساتذة – دخل الأستاذ قاعة الدرس.

المعلم: العالم بما يعلم ويدرس العارف له[1].

[1]- معجم المعاني الجامع، معجم عربي عربي، 2018/2010، www.almany.com.

لقب علمي جامعي وهو على درجات، أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، وأستاذ زائر، أستاذ يدعى ليدرس في كلية أخرى أو جامعة لفترة محدودة.

أستاذ غير متفرغ: أستاذ جامعي يشتغل بالبحث والتدريس ويمكنه تولي مناصب قيادية.

الأستاذ المساعد: مدرس جامعي أقل من أستاذ وأقل من مدرس.

الأستاذ أيضا لقب احترام يطلق عادة على المثقفين من كتاب، شعراء، محامين وغيرهم[1].

الأستاذ الجامعي: وهو المختص في علم ما وهو أعلى مرتبة علمية في الجامعة، ترجع كلمة بروفيسور أصولها إلى اللغة اللاتينية، وتعني الشخص المعترف له بالتمكن من مجال علمي ما أو معلم ذو مرتبة عليا.

كما يعرف أيضا بأنه كل ما يعمل ويشغل وظيفة مدرس، أستاذ مساعد أو أستاذ في إحدى الجامعات المعترف بها أو ما يعادل هذه التسميات[2].

كما يقصد بالأستاذ الجامعي كل من يقدم المعرفة مهما كان نوعها وشكلها (محاضرات، أعمال تطبيقية، أعمال موجهة ....) للطلبة الجامعيين، ومهما كان المستوى والشهادة المتحصل عليها (ليسانس،مهندس دولة،دراسات عليا، ماجستير،ماستر،دكتوراة) سواء كان مرسما أو مؤقتا أو مشاركا بالقسم الذي يدرس به[3].

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- ليث محمودي إبراهيم، ***مدى ممارسة الأستاذ الجامعي لأدواره***، مجلة البحوث التربوية والفنية، العدد 30، جامعة بغداد، ص35.

[3]- بوفولة بوخميس،مزوز بروكو، ***الأستاذ الجامعي والإعلام الأكاديمي الإلكتروني بين الواقع والآفاق***، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية،عدد خاص:الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي،ص140.

وعرف أيضا هو ذلك الشخص الذي يشترك مع طلابه في تحقيق النمو الذاتي الذي يصل إلى أعماق الشخصية ويمتد إلى أسلوب الحياة ويشترط أن تكون لديه مؤهلات تربوية وعلمية من بينها شهادات الدراسات العليا والدراسات المعمقة وشهادات الماجستير والماستر والدكتوراه، والتي تخوله القيام بمهام التدريس والإشراف والتأطير والبحث العلمي [1].

وكتعريف إجرائي للأستاذ الجامعي هو القائم الأساس بالعملية التربوية فهو المسير والمنظم والمنفذ لمهمة التدريس وناقل وناشر للمعرفة وباحث علمي ومساهم في خدمة المجتمع وذلك بما يملكه من شهادات عليا.

2. إنتاج المعرفة

الإنتاج: حسب معجم المعاني الجامع: تولد الشيء نقول يزيد إنتاج المعمل يوميا، كأن الإنتاج لهذه السنة وافر.

الإنتاج الأدبي: الكتابات الأدبية وابتكاراتها.

الإنتاج بالإنجليزية Production: هو الناتج المادي وهو خلق المنفعة المادية أو المعنوية من حيث لم يكن لها وجود من قبل أو إضافة منفعة لشيء ما.

المعرفة: حسب معجم المعاني الجامع: معرفة المصدر عرف[2].

[1]- علي غربي، ***الممارسات الأكاديمية للأستاذ الجامعي*** ،مجلة علوم الإنسان والمجتمع،العدد 02 جوان2012،قسنطينة،الجزائر،ص17.

[2]- معجم المعاني الجامع، معجم عربي عربي، 2018/2010، www.almany.com.

الجمع: معارف والمعرفة موضع العرف من الطير والخيل.

المعرفة: إدراك الشيء على ما هو عليه، نقول حدث هذا بمعرفته، بعلمه وإطلاعه عليه، المعرفة حصيلة التعلم عبر العصور.

والمعرفة حسب قاموس أوكسفورد الإنجليزي في الخبرات والمهارات المكتسبة من قبل شخص من خلال التجربة أو التعليم[1].

- المعرفة هي مجموعة الحقائق التي يحصل عليها الإنسان من خلال بحوثه حسب طرق البحث العلمي المنطقية أو من خلال تجاربه السابقة خاصة العملية التي تراكمت لديه.
- المعرفة تتضمن عوامل بشرية وغير بشرية وغير حية مثل الحقائق والمعتقدات والرؤى ووجهات النظر والمفاهيم والأحكام والتوقعات والمناهج والمهارات والبراعة[2].

إنتاج المعرفة: هي كافة الأنشطة العلمية والأكاديمية لعضو هيئة التدريس وتتضمن: الكتب العلمية، البحوث المنشورة، الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه.

وعرفت أيضا: على أنها إنتاج الدراسات والبحوث تسعى إلى إيجاد قوانين ونظريات ونماذج وحلول ذات بعد استيمولوجي واجتماعي وتكون مستمدة من الواقع الاجتماعي، ولها قدرة تفسيرية للمشكلات الاجتماعية التي يفرزها هذا الواقع[3].

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- إبراهيم إسماعيل الخلوف، ***إدارة المشاريع المعرفة***، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، د.ط، الأردن، 2006، ص 23-30.

[3]- - لعمر الريماوي، ***معوقات البحث العلمي***، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، 2015، العدد 21، ص 3.

أيضا يقصد بها العملية التي يتم من خلا لها القدرة على الإضافة إلى رصيد المعرفة من قبل الأساتذة الباحثين عبر مجموعة البحوث العلمية والدراسات التي يقوم بها في المؤسسة الجامعية والتي تؤدي إلى إنتاج مؤلفات أو مقالات أو ملتقيات أو ندوات أو أيام دراسية أو بحوث على مستوى المخابر أو بشكل فردي.

عرفت أيضا على أنها كل إنتاج ذهني علمي أو اجتماعي أو فني أو أدبي ينطوي على شيء من الابتكار أو الإبداع الإنساني أيا كانت طريقة التعبير عنه، ولا يعد إنتاجا فكريا جمع عدد من الإنتاج الذي ينسب كل عمل منه على حدة إلى مؤلف معين، حيث لا يعد جهد صاحب هذا العمل عندئذ أن يكون جمعا وترتيبا، كما لا يعد إنتاجا فكريا المعلومات الإخبارية العادية والوثائق الر سمية والقوانين واللوائح[1].

كما عرفت أيضا على أنه البحث الواسع الدقيق والمنظم عن المعلومات الجديدة فهو تفتيش من أجل اكتشاف المجهول (بحث أساسي) أو تفتيشا من أجل تطبيق ما اكتشف في البحث الأساسي في الصناعة والتجارة ويتعلق إنتاج المعرفة مختلف عمليات التطوير والإبداع[2].

فإنتاج المعرفة يكون بإعطاء الجامعات ومؤسسات البحث العلمي والتطوير أهمية قصوى لإنتاج معارف جديدة وما يتطلب ذلك من قيام البلاد العربية برفع معدلات تمويلها ودعمها لهذه المؤسسات[3].

---

[1]- فتيحة زايدي، ***المؤسسة الجامعية، فضاء الإنتاج المعرفة العلمية***، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27/ ديسمبر 2016، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ص 480.

[2]- ميلود تومي ***إنتاج المعرفة لتعزيز تنافسة مؤسسة الاقتصادية***، الملتقى الدولي حول المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، نوفمبر 2005، بسكرة 200.

[3]- أحمد علي محمد، ***اقتصاد المعرفة***، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2014، ص 377.

وكتعريف إجرائي لإنتاج المعرفة يمكن القول بأنها تلك العملية التي تهدف إلى تقديم حلول لمشاكل المعرفة فهي البحث الواسع والدقيق والمنظم عن المعلومات الجديدة فهي تفتيش من أجل اكتشاف المجهول أو تطويره وقد تتضمن: النشر العلمي، براءات الاختراع، الابتكار العلمي.... وغيرها.

VII. الدراسات السابقة

دراسة رقم (1)

دناقة أحمد "الأستاذ الباحث وواقع إنتاج المعرفة العلمية في الحقل السوسيولوجي" مذكرة لنيل شهادة الماجستير بجامعة قصدي مرباح، ورقلة 2011/2010، تمثلت الأسئلة الفرعية في:

– هل يقوم الأستاذ الباحث في مجال علم الاجتماع بإنتاج معرفة علمية تستجيب للمشكلات الاجتماعية التي ينتجها الواقع الاجتماعي الجزائري؟

– هل لدى الأساتذة الباحثين في علم الاجتماع "هابيتيوس" علمي كاف من أجل إنتاج المعرفة السوسيولوجية تستجيب لمتطلبات الواقع الاجتماعي الجزائري؟

– هل يعبر الخطاب السوسيولوجي المتداول داخل النسق الجامعي عن خصوصية المجتمع الجزائري؟

أما الفرضيات فكانت: – يقوم الأساتذة الباحثين في علم الاجتماع بإنتاج معرفة سوسيولوجية لا تستجيب للمشكلات الاجتماعية التي ينتجها الواقع الاجتماعي الجزائري [1].

[1]- دناقة أحمد،***الأستاذ الباحث وواقع إنتاج المعرفة العلمية في الحقل السوسيولوجي***،رسالة لنيل شهادة الماجستير، بجامعة قصدي مرباح، ورقلة،2011/2010.

– يمارس الأساتذة الباحثون في الحقل السوسيولوجي استهلاك المعرفة فقط بدل إنتاجها كونهم لا يمتلكون "هابتيوس" علمي كاف من أجل إنتاج معرفي سوسيولوجي أصيل.

– لا تعبر المعرفة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية عن خصوصية المجتمع الجزائري لأنها لا تستجيب للمشكلات التي يطرحها الواقع الإجتماعي .

حيث تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التاليةّ: محاولة تحليل مؤشرات إنتاج المعرفة العلمية في الحقل السوسيولوجي في ضوء البناء المنهجي والمفاهيمي، محاولة تناول هذا الموضوع بطريقة سوسيولوجية تسمح بتحديد الأبعاد الايستيمولوجية والاجتماعية لإنتاج المعرفة العلمية في المجال السوسيولوجي، تمثل المجال المكاني في أقسام علم الاجتماعي لجامعة الأغواط، غرداية، ورقلة، والمجال البشري انحصر في أساتذة علم الاجتماع أما المجال الزمني فاستغرقت من 2010 إلى غاية 2011 معتمدة على أسلوب التحليل والتفسير التحليل الكمي SPSS والتحليل الكيفي والتحليل المتعدد المتغيرات وتبني منهج المسح بالعينة أما أدوات جمع البيانات فتمثلت في استمارة استبيان والمقابلة ،أما أهم النتائج العامة هي:

- عدم الاهتمام الكافي بالبحث العلمي، أغلب الأساتذة يعتبرون أن الدراسات السوسيولوجية لا تستجيب للمشكلات الاجتماعية بدليل قلة البحوث والدراسات السوسيولوجية حول الواقع الجزائري.
- عدم الاهتمام الكافي بالبحث العلمي وتهميشه مما أفرز قصور نسق التعليم والبحث إذا اعتبر الأساتذة الباحثين أن الدولة لا توفر الظروف الملائمة من أجل إنتاج معرفة سوسيولوجية تستجيب للمشكلات التي يطرحها الواقع الاجتماعي الجزائري[1].

[1]-المرجع السابق .

وعلى هذا الأساس فقد تشابهت مع الدراسة الحالية في: السؤال الفرعي الأول والثاني والإستمارة كأداة جمع البيانات وطريقة المعالجة الإحصائية في التحليل الكمي spss في حين أنها إختلفت معها في المنهج وأسلوب المسح أما مواطن الإستفادة فكانت من خلال عبارات الإستمارة.

الدراسة رقم (2)

نوال نمور "كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي" مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة 2012/2011 حيث تمثلت الأسئلة الفرعية في: – ماهي الكفاءات اللازم توفرها في عضو هيئة التدريس؟

- هل هذه الكفاءات موجودة في لدى عضو هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية؟ ماهي أهم الكفاءات الواجب توفرها وكيفية قياسها وتقييمها؟
- ماهو دور رأي حاملي شهادة الليسانس في هيئة التدريس؟

وبالتالي كانت الفرضيات متمثلة في: – وجود ارتباط بين كفاءة عضو هيئة التدريس وجودة العملية التعليمية.

- مستوى كفاءة عضو هيئة التدريس ينعكس على نوعية الخدمة التعليمية.
- كفاءة هيئة التدريس يمكن قياسها من خلال معرفة أحكام الطلبة عليها.
- القيمة المضافة المحصلة من طرف الطلبة بمقياس كفاءة هيئة التدريس[1].

[1]- نوال نمور، ***كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي***،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011.

وتهدف هذه الدراسة إلى تعميق المعرفة الاقتصادية في مجال التعليم العالي، قياس شدة الارتباط بين عضو هيئة التدريس ونوعية مخرجات التعليم العالي، إذ تمثل المجال المكاني في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة منتوري قسنطينة والمجال البشري تمثل في طلبة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سنة أولى ماستر والذي بلغ عددهم 540 طالب موزعين على أقسام الكلية حيث تم توزيع 320 أستاذا على مختلف أقسام الكليةوذلك بإستخدام المنهج التاريخي والوصفي،وأهم النتائج المتوصل إليها:

- أن التعليم يساعد الفرد على رفع كفاءات وزيادة إنتاجية مما يؤدي إلى زيادة في الدخل والنمو الاقتصادي.
- أن أداء الفرد يرتكز على توفر كفاءات معينة،التعليم العالي يؤثر ويتأثر بالأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسة المحلية،الإقليمية،العالمية.
- أداء الفرد يرتكز على توفر كفاءات معينة، وظيفة ومهام هيئة التدريس تستلزم كفاءات خاصة جدا تتضمن معرفة تامة وخاصة.
- الجودة في التعليم العالي أصبحت ضرورية لما تكسب مؤسسات التعليم العالي وخريجيها ميزة تنافسية[1].

وعليه فقد تشابهة مع الدراسة الحالية في:التساؤل الفرعي الأول والثالث،أيضا تبني نفس المنهج والأداة(المنهج الوصفي والإستمارة)، في حين إختلفت معها في أسلوب المسح وطريقة المعالجة الإحصائية، اما مواطن الإستفادة فكانت من خلال عبارات الإستمارة أيضا.

[1]- المرجع السابق.

الدراسة رقم (3)

زرقان ليلى: "اقتراح بناء برنامج تدريبي لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في ضوء معايير الجودة في التعليم العالي: "لنيل شهادة دكتوراه العلوم بجامعة سطيف -2- (الجزائر) 2013/2012 إذ كانت الأسئلة الفرعية:

- ما هي معايير الجودة اللازمة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية؟
- ماهي الإحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة الجزائرية في ظل معايير الجودة الشاملة؟
- ماهو البرنامج التدريبي المقترح لتطوير أداء عضو هيئة التدريس بجامعة سطيف 2-1 في ضوء حاجتهم التدريبية ومتطلبات الجودة الشاملة في التعليم العالي؟

حيث تهدف إلى الكشف عن واقع تكوين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الجزائرية إعداد قائمة بمعايير الجودة اللازمة لأداء أعضاء هيئة التدريس، والمجال المكاني تمثل في جامعة فرحات عباس للكليات الثلاث كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الحقوق وكلية علوم الاقتصاد والتسيير أما المجال البشري أعضاء هيئة التدريس الجامعي الذي كان عددهم 150 أستاذ كما تم اختيار المنهج الوصفي باستخدام أداة الملاحظة بالمشاركة والمقابلة غير مقننة والاستمارة وثم توصل إلى النتائج التالية:

– هناك احتياجات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في كل المجالات وفقا لمعايير الجودة مما يؤكد ضعف كفاءات أعضاء هيئة التدريس في مجال التدريس ،وجود ضعف في بعض الكفايات لدى أعضاء هيئة التدريس مقارنة بما تتطلبه الجودة في التعليم العالي[1].

[1]- زرقان ليلى "***اقتراح برنامج تدريبي لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في ضوء معايير أجودة في التعليم العالي***" رسالة لنيل أطروحة دكتوراه العلوم بمجامعة سطيف -2- الجزائر 2013/2012.

ولهذا تشابهت مع الدراسة الحالية في:التساؤل الفرعي الأول والثاني بالإضافة الى إعتمادهما نفس المنهج الوصفي ونفس المعالجة الإحصائية(spss)وأداة جمع المعلومات، ومثلها مثل باقي الدراسات إختلفت في أسلوب المسح،في حين تمت الإستفادة منها في كيفية توظيف المقابلة غير المقننة وعبارات الإستمارة.

الدراسة رقم(04)

أسماء هارون: "دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية" مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة منتوري قسنطينة 2009_2010 تمثلت الأسئلة الفرعية في:

- ماهي نظرة الطالب والأستاذ للنظام الجديد LMD؟

- هل الإمكانيات البيداغوجية المتاحة ساهمت في التحصيل العلمي للطالب؟

- هل إستطاع نظام LMD تحقيق جودة التكوين الجامعي ؟

وقد هدفت الدراسة الى تحديد معايير التكوين الجامعي في إطار تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية،زيادة الإهتمام بقضايا الجامعة بإعتبارها آلية لتلبية الإحتياجات الوطنية ،ولهذا كان المجال المكاني جامعة قالمة 08ماي1945 والمجال البشري إنحصر في فئة من الطلبة والآساتذة والمجال الزمني تمثل في شهر فيفري 2009،أما منهج الدراسة فقد تبنت منهج المسح بالعينة ،وأدوات جمع البيانات إستخدمت الملاحظة،المقابلة،الإستمارة أما النتائج فقد توصلت الى:

- أن نظام LMD يفتقر للوضوح لدى كل من الأستاذ والطالب، عدم وجود دعم وتوجيه لهذا الإصلاح من خلال غياب التهيئة الفعالة للظروف المادية والبشرية لتطبيقه[1].

[1]- أسماء هارون، ***دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية***،رسالة لنيل شهادة الماجستير،بجامعة منتوري ،قسنطينة 2010/2009.

- نظام LMD تغيير في شكل شهادة النظام الكلاسيكي وإستمرار في مضمونه[1].

وقد تقاطعت مع الدراسة الحالية في:التساؤل الفرعي الثاني والثالث ،بالإضافة الى أداة جمع البيانات(الإستمارة) واختلفت في كل من المنهج وأسلوب المسح وأيضا طريقة المعالجة الإحصائية،وكانت مواطن الإستفادة في عبارات الإستمارة.

خلاصة

بناءا على ما تم التعرض إليه من عناصر مهمة في هذا الفصل والتي تتمثل في الأساسيات الأولية حول موضوع الدراسة والتي تعتبر بمثابة المفاتيح المبدئية وكل ذلك حتى تتضح الصورة في ذهن القارئ وحتى نتمكن من الوصول إلى اختيار الاتجاه المناسب في توظيف الجانب النظري الخاص بالإشكالية.

[1]- المرجع السابق.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الإطار النظري لموضوع الدراسة

- **تمهيد**

I. الأستاذ الجامعي الجزائري

1. **خصائص الأستاذ الجامعي**
2. **وظائف الأستاذ الجامعي**
3. **دور الأستاذ الجامعي**
4. **مهام الأستاذ الجامعي**
5. **مواصفات الأستاذ الجامعي**
6. **جودة أعضاء هيئة التدريس**
7. **إستراتيجية تنمية أعضاء هيئة التدريس**
8. **متطلبات الأستاذ الجامعي**
9. **معيقات الأستاذ الجامعي**

II. إنتاج المعرفة

1. **أهمية المعرفة**
2. **خصائص المعرفة**
3. **مجتمع المعرفة**
4. **مؤشرات قياس إنتاج المعرفة**
5. **متطلبات إنتاج المعرفة**
6. **الصعوبات المنهجية لإنتاج المعرفة**
7. **نظرية إنتاج المعرفة**
8. **مفهوم حقوق الملكية الفكرية**
9. **النشر العلمي**
10. **براءات الإختراع**
11. **تثمين نتائج مخابر البحث الجامعية الجزائرية كأساس للتنمية**
12. **البرامج الوطنية والمراسيم القانونية لتثمين البحث ونتائجه**
13. **إنتاج المعرفة ومتطلباتها المالية لتحقيق الفاعلية**
14. **واقع إنتاج المعرفة والبحوث العلمية في الجامعة الجزائرية**
15. **معوقات إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية**

- **خلاصة**

تمهيد

باعتبار أن الأستاذ الجامعي العنصر الفاعل في جودة البرامج والأنشطة التعليمية على اختلاف أهدافها ونظرا للمركز الأساسي الذي يحتله في النظام التعليمي من خلال الأدوار المتعددة في النسق الجامعي والتي تتمثل في التدريس، البحث العلمي وخدمة المجتمع لاسيما العمل على إنتاج المعرفة المواكبة للتطورات الحديثة والتي تعبر عن جودة مؤسسات التعليم العالي فكل هذا مرتبط بتميز الأستاذ الجامعي هذا الأخير بحاجة إلى بعض الدعائم والمقومات حتى يصبح فعلا في برامج التنمية.

I. الأستاذ الجامعي الجزائري

1. خصائص الأستاذ الجامعي

من الأمور التي يجب أن نعترف بها ونقر بوجودها أن عضو التدريس الجامعي ليس هو أول معلم للطالب الجامعي لذا من أهم واجبات المدرس الجامعي أن يؤمن أن هدف للتنشئة العلمية الجامعية هو خلق الظروف التي تساعد على نمو الطالب عقليا ونفسيا واجتماعيا، من هنا فإن الخصائص المعرفية والمهنية والانفعالية وشخصية المدرس تؤدي دورا مهما في فاعلية وكفاءة العملية التعليمية حيث تتمثل خصائص المدرس الجامعي في توفر الكفاءة العلمية والمنهجية إضافة إلى مجموعة الخصائص النفسية والاجتماعية حيث تتفاعل لتساهم في نجاح العملية التعليمية وتتمثل في:

الكفاءة المهنية: حيث تشير إلى مجموعة القدرات وما يسفر عنها من المعارف والمهارات والاتجاهات التي يمتلكها ويمارسها والتي تمكن من أداء عمله وأدواره ومسؤولياته في العملية التعليمية[1].

[1]- عمر العرباوي، ***قراءة العلاقة البيداغوجية بين الأستاذ والطالب، مجلة الواحات للبحوث والدراسات***، العدد 08، 2010، جامعة معسكر، ص 61.

الخصائص النفسية للأستاذ: يحرص الأستاذ خلال العملية التعليمية على التواصل البيداغوجي داخل المدرج مع الالتزام بالضوابط النفسية المتمثلة في الاتزان الانفعالي حسب التصرف في المواقف الحساسة، الثقة بالنفس، الاكتفاء الذاتي، الموضوعية.

الخصائص الاجتماعية للأستاذ: وتتمثل في النظام والدقة في الأفعال والأقوال العلاقات الإنسانية الطيبة (التواضع، الصداقة، الروح الديمقراطية) المظهر اللائق.

الخصائص المهنية للأستاذ: وتتمثل التمكن العلمي، المهارة التدريسية، عدالة التقويم ودقته، الالتزام بالمواعيد، التفاعل مع الطلاب داخل القسم، مناقشة أخطاء الطلاب دون إحراجهم[1].

وعليه فالأستاذ الباحث ينبغي أن تتوفر فيه أغلب الخصائص السابقة حتى تتم عملية إنتاج المعرفة بنجاح إذ تؤدي الخصائص المعرفية والمهنية للأستاذ الجامعي دورا مهما في فعالية ودقة إنتاج المعرفة من خلال تفاعل هذه الخصائص حتى تتكامل جميع المعارف المنتجة.

2. وظائف الأستاذ الجامعي

وتتمثل وظيفة الأستاذ الجامعي في عدد من الوظائف ويتكون كل عمل من عدد من الوظائف حيث تتكون كل مهمة من عدد من النشاطات وفي هذا الخصوص تصنف وظائف الأستاذ الجامعي في:

الوظيفة الأكاديمية: تشير الأنشطة التي يضطلع بها أستاذ الجامعة، وتتعلق بالتدريس والبحث العلمي والخدمة العامة التي تنقسم إلى خدمة الجامعة وخدمة المجتمع[2].

---

[1]- المرجع السابق ،ص 61.

[2]- فلوح احمد، ***مواصفات أساتذة الجامعة من وجهة نظر الطلبة***، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس وعلوم التربية، بجامعة وهران، 2013/2012، ص 46.

الوظيفة الإدارية: ويقصد بها كل الأعمال التي ارتبطت بأستاذ الجامعة كرئاسة القسم أو الكلية أو العمادة، أو العمل في بعض اللجان العلمية أو غيرها.

وهناك من يصنف وظائف عضو هيئة التدريس في المجالات الآتية:

- وظائف تجاه طلابه وتشتمل على التدريس، التقويم، الإرشاد، والتوجيه، الإشراف على بحوث الطلبة ودراساتهم وتسيير وتسهيل عملية التعلم.
- وظائف تجاه المؤسسة التي يعمل بها وتشتمل على العمليات الإدارية بما فيها من مشاركة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات وتخطيط البرامج والخطط والمشاركة في الاجتماعات وتمثيل الجامعة أو كلياتها في المحافل الرسمية والشعبية.
- وظائف تجاه نفسه وتشتمل سعيه نحو رفع مستواه التأهيلي وتطويره[1].

فالأستاذ الجامعي عند تأدية وظائفه المختلفة سيكتسب معارف وخبرات وأفكار وتجارب قد تفيده في قيامه بدراسات وأبحاث جديدة ولم يتم التطرق لها ومنه فهو يضيف إلى رصيده كم معرفي وصبح من إنتاجه الخاص.

3. دور الأستاذ الجامعي

يكلف الجامعيون بصفة عامة أن يقوموا بادوار 3 في مجالات وظيفية معروفة: التدريس،البحث العلمي، خدمة المجتمع ومع ذلك فالاهتمام الأول يتركز على الدور التعليمي ،وله الاعتبار والتقدير من حيث جدول العمل ومكافآت التدريس، ويترك البحث العلمي لاهتمامات الأستاذ الشخصية ودافعها الرئيسي للترقية[2]

[1]- المرجع السابق ،ص 46.

[2]- محمود قمير، ***دراسات في التعليم الجامعي***، عالم الكتب الحديث، 2006، ص ص 198-201.

وللحصول على الدرجة الوظيفية أما عن العمل في مجال خدمة المجتمع، فهو مهمش للغاية أو رمزي أو على سبيل التطوع أو مقابل الأجر.

التدريس: لا يزال التدريس تقليديا ويعتمد على المحاضرة الأكاديمية والشروح النصية للمواد الدراسية في كتب مقررة أو مذكرات مفروضة، وطلبة الجامعة كتلاميذ المدارس لهم ثقافة الذاكرة وقوامها حفظ المعلومات واسترجاعها في امتحانات بنكية مما أهدر قيم التربية الحقة، إضافة إلى سوء الأحوال المؤسسية التي يمارس فيها التدريس وقاعات دراسة متكفلة بطلاب.

البحث العلمي: إن البحوث في معظمها بعيدة تماما عن بحوث العمليات وبحوث التنمية القومية والإبداعات العلمية، لقد أخرجت مثل هذه البحوث الجادة مطرودة من الجامعات واشتغلت بها خارجها أقسام أو مراكز متخصصة ترصد لها ميزانيات ضخمة ومعامل ومكتبات وفرق بحث وتجهيزات متطورة فالأستاذ الجامعي ليس كالمعلم في المدرسة يعلم مادة مجهزة سلفا ومفروضة عليه بل هو بالدرجة الأولى عالم Savant أو Scholar والعالم صاحب نظرية، وصانع معرفة ومصحح لأخطائها ومطور لمادته وما لم يدرس بهذه الروح وبمنهجية العالم، فلن ينجح تدريسه.

خدمة المجتمع: وتشمل على خدمة مؤسسات ذات العلاقة بالمجتمع المحلي ونشر الثقافة وتقديم الاستشارات، وإجراء الدراسات والأبحاث التي تعالج المشكلات التي يعاني منها المجتمع[1].

فإذا وفق الأستاذ الجامعي في إعطاء كل دور حقه من حيث الاهتمام فسيكون له الوقت الكافي في إنتاج معرفة تساعده على رفع مستواه التأهيلي وتطوير ذاته مهنيا ثم الترقية والحصول على درجات عالية كل هذا من خلال الإطلاع والبحث والمشاركة في المؤتمرات وتنظيم وحضور حلقات النقاش.

[1]- المرجع السابق ،ص ص 198-201.

4. مهام الأستاذ الجامعي

تعتمد المواصفات المطلوبة لأية فئة من فئات القوى العاملة على طبيعة المهام والواجبات المناطة بها، ومن بين المهام المفروض إناطتها بعضو هيئة التدريس في الجامعات والمعاهد والتي تضمن جانبا كبيرا منها قانون الخدمة الجامعية هي:

- القيام بالتدريسات النظرية والعملية والتطبيقية والميدانية والتدريب وتطويرها المستمر ومتابعة حسن سيرها.
- إجراء البحوث العلمية الهادفة لخدمة خطط التنمية القومية وفي مختلف المجالات.
- القيام بالدراسات والبحوث التي تقترحها الدوائر الرسمية وشبه الرسمية في نطاق التعاون بين المؤسسات التعليم العالي وتلك الجهات.
- نقل المعرفة العلمية والتكنولوجيا المعاصرة للطلبة.
- إكساب المهارات العلمية والتطبيقية والتوجيه السلوكي والتربوي للطلبة بها يجعلهم مؤهلين للقيام بمهامهم في حقل العمل بعد تخرجهم[1].

5. مواصفات الأستاذ الجامعي

إن مقدرة عضو هيئة التدريس على القيام بمثل تلك المهام تتطلب اتصافه بمواصفات عديدة ومن بينها:

- الإلمام بحقل اختصاصه والتفهم العميق لموضوعه بما يمكنه من المساهمة في تطويره والقدرة على ربطه من موضوعه بحقول وتجارب تطويره[2].

[1]- هاشم فوزي العيادي، ***إدارة التعليم الجامعي***، مؤسسة الوراق، عمان، 2007، ص 540.

[2]- المرجع السابق، ص 541.

- القدرة على تخطيط وتنفيذ البحوث العلمية في حقل تخصصه.
- الخبرة العلمية والتطبيقية في حقل اختصاصه.
- قدرته ورغبته في مواكبة التطورات التكنولوجية المحلية وتفهمه لظروف ومشاكل العمل في حقل تخصصه.
- القابلية على صياغة المناهج الدراسية وتطويرها.
- الرغبة والاقتناع بمهنة التعليم الجامعي والتقني واستيعاب مفهومها.
- التأهيل التربوي والفكري بما يتناسب ومتطلبات العمل.
- التأهيل لاستخدام الوسائل التعليمية الحديثة والقدرة على إيصال المعلومات للطلبة بشكل مناسب[1].

6. جودة عضو هيئة التدريس (الأستاذ الجامعي)

يحتل عضو هيئة التدريس المركز الأول من حيث الأهمية في نجاح العملية التعليمية فمهما كانت البرامج التعليمية من تطور ومن جودة، فإنها لن تحقق الفائدة المرجوة منها إذا لم ينفذها أعضاء هيئة التدريس أكفاء ومؤهلون ولذلك فإنه يجب توافر عدد من السمات في عضو هيئة التدريس منها:

- السمات الشخصية.
- الكفايات المهنية.
- الخبرات الموقفية.
- الكفاءة العلمية.
- الكفاءة التربوية[2].

[1]- هاشم فوزي العيادي ،مرجع سابق، ص 541.

[2]- عبد الحي رمزي أحمد، ***مستقبل التعليم العالمي في الوطن العربي في ظل التحديات العالمية***، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2011، ص 200.

- الكفاءة الاتصالية.
- الرغبة في التعليم.
- الرغبة في المساهمة في خدمات المجتمع.
- لتحسين مستوى التدريب الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس[1].

7. إستراتيجية تنمية أعضاء هيئة التدريس

هناك إستراتيجيات لتنمية أعضاء هيئة التدريس الجامعي من أهمها :

– **التنمية من خلال زيادة المعرفة:** وهذا يعني القيام بالبحث العلمي ونشر المعلومات والنتائج بين الأعضاء، ومع أن المعلومات وحدها لا تغير اتجاهات الفرد إلا أنها مع المدى الطويل تعتبر مكونا رئيسيا في التنمية أو النمو المهني.

– **التنمية الذاتية:** ويتم ذلك من خلال قراءات العضو ومن خلال إعطائه المحاضرات ومن خلال الاستماع إلى محاضرات من الخبراء في موضوعات أصول التربية وطرق التدريس والتقويم.

– **إكساب المهارات:** ويقصد بها مهارات التدريس ويتم ذلك عن طريق عمل ورش عمل للتدريب على المهارات التدريسية المختلفة واستخدام الأجهزة مثل تسجيلات الفيديو.

– **التنمية الجماعية:** وهي تتضمن العمل في مجموعات صغيرة متفاعلة كالإشراف في حلقات المناقشة والمؤتمرات واللجان العلمية وغيرها[2].

[1]- المرجع السابق ،ص 200.

[2]- عبد الحي رمزي أحمد ،مرجع سابق ،ص 206.

فكل هذه الإستراتيجيات لتنمية الأستاذ الجامعي تزيد من قدرته على إنتاج معارف جديدة وحديثة ومواكبة لقضايا العصر ومن ثم تواجه كل مشكلات المجتمع.

8. متطلبات الأستاذ الجامعي (حاجات)

نظرا لأهمية دوره وجب الاهتمام بحقوقه وتوفير حاجاته ليتمكن من القيام بمهامه على أكمل وجه ولعل من أهم الحاجات نذكر:

- يجب أن يتمتع الأستاذ بحرية الفكر أثناء تقديمه المحاضرة حسب ما يراه مناسبا، ووفق قناعته وهذا لكي يتسنى له الإبداع والابتكار لأداء وظيفته.
- ضرورة توفير الوسائل التكنولوجية والمعلوماتية للأستاذ لإعطاء دفعا قويا في أداء مهامه واختصاره للوقت والجهد في عملية البحث عن المعلومات للوصول للكفاءة العلمية.
- يجب وضع برامج تطويرية ودورات تدريبية للأستاذ، وإنشاء مراكز متخصصة للإطلاع على التطورات الحاصلة في المنظومة التعليمية كالإصلاحات.
- وجب المشاركة الأستاذ في التخطيط لوضع سياسة جامعية مناسبة.
- إعادة الثقة للأستاذ من خلال التأكيد على موقعه الحساس واحترامه وتقديره في السلم الاجتماعي وذلك بتوفير له مستوى معيشي مناسب
- يجب أن يكون القانون الأساسي مكيف مع المعطيات الخاصة للجامعة حتى لا يجد الأساتذة أنفسهم عاجزين عن تطبيقه وتكيف أنشطتهم معه[1].

[1]- أسماء هارون،مرجع سابق، ص 52.

9. معيقات الأستاذ الجامعي

يتأثر الأستاذ الجامعي بجملة من العوامل التي من شأنها أن تشكل معوقات لاكتسابه لمهارات التعليم بالشكل وفي الوقت المناسب، نذكر منها:

- سوء الوضع المادي لهيئة التدريس الجامعي.
- ضخامة العبء الملقى على هيئة التدريس الجامعي.
- انخفاض دافعية عضو هيئة التدريس وضعف كفاءتهم.
- قلة الاهتمام بالنشاطات والتجارب العلمية والوسائل التعليمية الحديثة.
- عولمة وعالمية التعليم العالي.
- ضعف مواكبة هيئة التدريس للتقدم العلمي والتكنولوجي.
- ضعف الإعلام الجامعي في إمداد الأستاذ الجامعي بمعلومات عن مهارات وتقنيات متبعة في جامعات أخرى.
- غياب الأستاذ في عملية وضع القرار في التعليم العالي زاد من عجزه عن ملاحقة المتغيرات العالمية الحاصلة به[1].

فكل هذه العوائق ستؤثر بالتأكيد على الأستاذ الباحث عن معارف لإنتاجها ومن ثم سنلاحظ قصورا في العملية التعليمية.

[1]- نوال نمور،مرجع سابق ،ص 74،75.

II- إنتاج المعرفة

1. أهمية المعرفة

إذا كان الفكر الحديث وإتباعه يفخرون بإيمانهم بأهمية المعرفة وأسميت العصر بها "**عصر المعرفة**"، فإن الإسلام بتعاليمه الخالدة وفكر إتباعه الأصيل كان له فضل السبق في تأكيد أهمية المعرفة وهذا ما يتجلى في آيات الرحمان عز وجل وفي أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، لقد خلق الله الكون وجعله كتابا للمعرفة ووجه الحواس والعقول إلى بدائع صنعه فيه ودعا إلى التفكير في آياته،وحينما نفكر في المعرفة، فإننا وبلا شك أمام موضوع يرتبط بالإنسان ارتباط وجود، وارتباط وظيفة وغاية ،وبالمعرفة يحقق الإنسان وذاته ويعظم دوره في الحياة وبالمعرفة يكتشف أغوار عالمه ويطوعه لصالحه، والمعرفة أداة لرقي الفرد وتقدمنه وتعد خطوة أساسية نحو اكتساب المهارات وتكوين الاتجاهات المرغوب فيها ،فالمعرفة هي بمثابة المفاتيح التي تسمح لنا بفتح الزمن باستنتاج ما حدث في الماضي والتنبؤ بها سوف يحدث في المستقبل ،إن المتفق عليه حول المعرفة هو ضرورتها كالهواء والماء بالنسبة للفرد والمجتمع سواء[1].

وبالتالي فأهمية المعرفة للأستاذ الجامعي هي بمثابة سلاح يواجه به جميع العوائق التي قد يتعرض لها سواء داخل الجامعة أو خارجها كما تعد غاية للارتقاء إلى مستويات مشرفة.

[1]- سميرة كحلات، ***المكتبة الجامعية وإسهامها في تأسيس مجتمع المعرفة***"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم المكتبات بجامعة قسنطينة، 2014/2013، ص 62.

2. خصائص المعرفة

تعد المعرفة نتاج عمل إنساني فكري يمتاز بالسمو والرقي حيث ميز الله الإنسان بصفات خاصة تميز عن باقي المخلوقات، والتي من أهمها القدرة على التفكير والتأمل والتبصر التي يقوم بها العقل البشري الذي يعتبر الصانع الأول للمعرفة وتوريثها للأجيال إذ يعمل كل جيل على تطويرها بما يتناسب مع متطلبات العصر وبهذا الصدد يمكن الإشارة إلى عدد من الخصائص الأساسية للمعرفة نذكر منها:

- **إمكانية توليد المعرفة**: وتشير هذه إلى حركة المعرفة من خلال عمليات البحث العلمي التي تتضمن الاستنباط والاستقراء والتحليل والتركيب التي تسهم بدرجة كبيرة في توليد المعرفة.

إذ يقوم الأشخاص المبتكرون الذين لديهم الخصوبة الفكرية والقدرة على التحليل والتركيب والتمحيص واستخلاص النتائج.

- **إمكانية موت المعرفة:** وهذه تشير إلى المعلومات الساكنة أو الراكدة الموجودة بين طيات الكتب الموضوعة على رفوف المكتبات أو الموجودة في رؤوس من يمتلكونها ولم يعلموها لغيرهم فماتت بموتهم، وبعض المعارف تتقادم ويقل استخدامها لدرجة متدنية جدا التي يمكن وصفها بالميتة نسبيا، بالإضافة إلى ذلك قد تأتي معرفة وتنسخ معرفة قائمة وتحل محلها كما أسلفت سابقا.

- **إمكانية امتلاك المعرفة:** من قبل أي فرد، فهي ليست محصورة بفرد أو مقتصرة على جهة معينة دون غيرها، وبالطبع فإن الطريقة الأكثر شيوعا لاكتساب المعرفة هي التعلم، ومن ثم يمكن تحويل هذه المعرفة إلى طرق عملية أو براءة اختراع أو أسرار تجارية تدر دخلا على الشركات أو الأفراد مالكيها، مثلا الطبيب الجراح صاحب الخبرة الطويلة[1].

[1]- إبراهيم الخلوف الملكاوي، ***إدارة المعرفة الممارسات والمفاهيم***، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، د ط، الأردن، ص 36.

-**إمكانية تخزين المعرفة:** إذا كانت في السابق تخزن على الورق ولا زالت لغاية الآن، ولكن التركيز ينصب الآن على تخزين المعرفة باستخدام الطرق الإلكترونية التي تعتمد على الحاسوب بدرجة كبيرة وهو ما يسمى بقواعد المعرفة وهي عبارة عن أوعية الكترونية تحتوي على الحقائق والقواعد محددة حول مجال خبرة معينة في موضوع ما وطرق استخدامها أي الشيفرات الموصلة إليها ،والمعرفة لا تستهلك بالاستخدام بل على العكس فهي تتطور وتولد بالاستخدام وعكس ذلك تموت ،أيضا إمكانية تقاسم المعرفة والخبرات العملية وتشير أيضا إلى إمكانية نشر المعرفة والانتقال عبر العالم إذا توافرت الوسائل والسبل اللازمة لذلك[1].

3. مجتمع المعرفة

إن المجتمع الذي يهتم بالمعرفة ويعتبرها نهج مهما في جميع مجالات الحياة هو مجتمع المعرفة، ويمتاز هذا المجتمع بمجموعة من الخصائص وهي:

- إنتاج المعرفة وليس استهلاكها حيث يقوم هذا المجتمع بإنتاج المعرفة في المجالات المتعددة وبيعها باعتبارها ركنا اقتصاديا مهما يقوم عليه الاقتصاد الوطني فاستهلاك المعرفة لا يكفي وإنما لابد من إنتاجها.
- توافر مستوى عالي من التعلم والنمو المستمر في الوسائل التعليمية.
- توافر مراكز البحوث والتطوير والعمل على رفدها بالأفراد المؤهلين والمعدات اللازمة وتكويرها باستمرار والاستفادة من الخبرات المتراكمة[2].

[1]- المرجع السابق ،ص37.

[2]- ربحي مصطفى عليان، ***اقتصاد المعرفة***، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 60.

- القدرة على إنتاج البرمجيات وليس إنتاج المعدات الصلبة أو الأجهزة التي تستخدم في الحصول على المعرفة، فالمعرفة تحتاج إلى تجديد مستمر كي يتناسب مع المستجدات لذلك قد تحتاج إلى تقنية وبرمجيات جديدة تتناسب معها.

فجمع المعرفة يمثل برنامجا متكاملا متخصصا للفعل، وهذا الفعل يتضمن التعليم والعلوم والثقافة والاتصال مجتمعة كلها في وحدة متكاملة ومتماسكة، إضافة إلى النظر للمعرفة على أنها متعددة الأبعاد، وبالتالي سيكون إنتاج المعرفة سلعة رابحة تحمل معها السيطرة السياسية والمكانة الاجتماعية والهيمنة الثقافية والاقتصادية على المجتمعات الأخرى ،وعليه فالإنسان يشكل اللبنة الأساسية في المعرفة من حيث تكوينها وتطبيقها ونشرها وتعليمها للآخرين وتتكون معرفة الإنسان من جميع المفاهيم والنظريات والحقائق والإجراءات وطرق الحدس ،فمجتمع المعرفة تحاول جميع الدول للوصول إليه، إذ تخطط لذلك وتستعد له الاستعداد الكافي، لما للمعرفة من قيمة ترفع من شأنها وتزيد من قوتها ومكانتها بين الدول[1].

فمجتمع المعرفة هو ذلك الذي يقوم على إنتاج معرفة وليس استهلاكها من خلال الإطارات المتمثلة في الأستاذ الجامعي والذي يعتبر الركيزة الأساسية لأي دولة.

4. مؤشرات قياس إنتاج المعرفة

هناك إجماع عريض على أن الإنتاجية البحثية في مؤسسات التعليم الجامعي تشمل أنشطة مثل: الاستشارات والتوجيه والمراجعة والاجتماعات والاختراعات والمقالات والأبحاث والكتب والمحاضرات، فقد يكون من الأشياء غير العملية فحص قيمة كل هذه الأشياء ولكن من الممكن إعطاء فكرة عامة عن الإنتاجية البحثية من خلال فحص كمية من المواد وعدد من الأنشطة التي تؤدي في أحد الأقسام العلمية[2]،

[1]- المرجع السابق ،ص63.

[2]- الهلالي الشربيني الهلالي، ***التعليم الجامعي في العالم العربي***، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 228.

أو بواسطة بعض أعضاء هيئة التدريس وذلك من خلال التقديرات التي يعطيها الزملاء لنوعية هذه الأنشطة البحثية والواقع أن البحث العلمي يحظى بأهمية أساسية في التقويم الإجمالي لإنتاجية الكليات الجامعية، ولا ينحصر فقط في التركيز على منح درجات الماجستير والدكتوراه، فهناك اهتمام كبير يوجه غالبا للكتب والمقالات والأبحاث المنشورة وأوراق العمل التي تقدم في الاجتماعات والمؤتمرات المتخصصة والجوائز التي يتم الحصول عليها في المجال أو التخصص.

إذ أن الأبحاث العلمية المنشورة لا تزال تمثل العامل المؤثر في تقييم الإنتاجية الجامعية في مجال البحث ومن المؤشرات التي تستخدم في تقييم الإنتاجية في مجال البحث في الوقت الحاضر نجد:

- الإصدارات المتمثلة في شكل أوراق بحثية أو كتب دراسية أو رسائل علمية أو أي أشكال أخرى من الإصدارات العلمية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس.
- إنتاج أو عرض أو أداء عمل إبداعي.
- المحاضرات التي تقدم في المؤسسات التعليمية الأخرى.
- الأبحاث العلمية والأنشطة الابتكارية والجوائز التي يتم الحصول عليها.
- الاهتمام بالقضايا الإقليمية والمحلية والعالمية.
- الأبحاث الحالية والأنشطة العلمية بالإضافة إلى مشاريع التطوير التي تم تجربتها من قبل أو الاكتفاء بأحد الأمرين[1].

وهذا ما يتضمنه مفهوم إنتاج المعرفة من اختراعات ومقالات وأبحاث وكتب ومحاضرات قام بها الأستاذ الجامعي، تعد الإنتاجية الجامعية بمثابة مخرجات الجامعة والتي يمكن تقييم وقياس كفاءتها وفعاليتها عبر هذه الأنشطة.

[1]- المرجع السابق ،ص229.

5. متطلبات إنتاج المعرفة

تتنوع متطلبات البحث العلمي وإنتاج المعرفة لتأسيس قواعد اقتصاد المعرفة وتتعدد تفاصيلها من بلد عربي لآخر لذلك يمكن عرض المتطلبات الكلية للبحث العلمي وإنتاج المعرفة المستمدة من خصائص اقتصاد المعرفة ومتطلباته أهمها:

- تقتضي الضرورة وضع البلاد العربية سياسات علمية وفقهية فعالة وشاملة للبحث العلمي وإنتاج المعرفة وربطها بالسياسات الصناعية ودمجها بالسياسات والأهداف الوطنية، تعزز ما استثمارات مالية ضخمة في البحث والتطوير.
- إيجاد مناخ داعم للبحث العلمي يقلص المصاعب والجهود البحثية ويساهم في تحفيز الباحثين لمزيد من إنتاج المعرفة.
- أن تتوافر نظم الإبداع والابتكار تجمع بين الباحثين وأصحاب الأعمال في تطبيقات تجارية للعلوم والتقنية، في إطار التعاون الواسع والقوي بين الأعمال التجارية ومراكز التفكير.
- ضرورة توافر البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية لرعاية العلماء والباحثين وتطوير قدراتهم والسماح لهم بالمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية داخل البلد وخارجه، لإثراء أبحاثهم وصقل مواهب الإبداع والابتكار.
- ضرورة اهتمام الجامعة ببحوث قضايا المجتمع ومشكلاته، ودراستها إيجاد الحلول اللازمة لها، واعتماد النقاش والحوار والنقد البناء.
- تشجيع أساتذة الجامعات على إنتاج المعرفة وذلك بمنحهم مكافآت مادية ومعنوية لرفع مكانة العلماء والباحثين[1].

[1]- أحمد علي الحاج محمد، مرجع سابق، ص 378.

- تنظيم المؤتمرات وحلقات العمل العلمية بكثافة والمشاركة الفعالة في معظم المؤتمرات العلمية الدولية.
- ضرورة إشراك الباحثين والعلماء في مشاريع تنموية مشتركة، ومنحهم جزء من الربح لتحسين رواتبهم ومنحهم مكافأة مناسبة لكل اختراع.
- إنشاء قنوات اتصال بين الجامعات والكليات والمعاهد، ومواقع العمل والإنتاج، عن طريق مراكز ومكاتب الإنتاج والخدمة مما يؤدي إلى تكلف الجهود وتبادل الخبرات والمعلومات والتي تحقق إنجازات تواكب الانفجار المعرفي ومتطلبات اقتصاد المعرفة[1].

6. الصعوبات المنهجية لإنتاج المعرفة:

تمثلت هذه الصعوبات في مشكلات منهجية تتعلق بتطبيق مدخل التحليل النقدي، وتصنيف المراجع وكيفية تحليلها ومشكلة قياس العلاقة بين مساحة النص المنتج ومساحة الاستشهادات (الاقتباسات) وكذلك مشكلة التوزيع الموضوعي للإنتاج العلمي، وتم التغلب على هذه المشكلات عبر الإجراءات التالية:

- تطوير مدخل التحليل النقدي للخطاب باستخدام المنهج الفرضي الاستنباطي.
- إنشاء مقياس لتصنيف المراجع وتحليلها.
- إنشاء مقياس للعلاقة بين مساحة النص والاستشهاد.
- تقديم طريقة جديدة لحساب التوزيع الموضوعي للإنتاج العلمي.

بالإضافة إلى وجود في المجتمع العلمي صور من الانحراف الأكاديمي الشخصي، ونادرا ما تكون نتيجة صراع القيم أو الخلل الاجتماعي ويتعامل المجتمع الأكاديمي وكذلك المجتمع المدني[2]

[1]- أحمد علي الحاج محمد، مرجع سابق، ص379.

[2]- أحمد موسى بدوي، ***الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 52.

مع هذه الانحرافات بشفافية وباستخدام آليات لحماية حقوق الملكية الفكرية إلى جانب حماية المجتمع من الانحرافات العلمية وصور الانحراف الأكاديمي في المجتمع المستهلك، تتبع نموذج الانحراف شبه الجمعي ويؤدي الصمت عن هذه الانحرافات غلى ظهور عدوى الممارسات الانحرافية بين الأجيال الجديدة والذي يعني كما تشير إليه الدراسات، ظهور جماعات مصالح من الفاعلين في المجال العلمي تدفعه نحو تحقيق مصالح أفراد هذه الجماعة، على حساب المصلحة العامة[1].

7. نظرية إنتاج المعرفة

– **الإبستيمولوجيا:** كان الاستخدام الحقيقي في محاولة التمييز بين المعرفة على إطلاقها والمعرفة العلمية على نحو الخصوص حيث يذهب روبرت أودي إلى أن الاستيمولوجيا تفيد العلم بطريقتين:

أحدهما ايجابي: عندما نحاول إنجاز معرفة وتبريرها بطريقة منطقية واضحة والأخرى سلبي: عندما نحاول أن نتحاشى التمسك باعتقادات Dogmas لا يمكن تبريرها وتجنب الإدعاء بامتلاك معرفة في الوقت الذي لا نملك فيه سوى افتراضات وأحيانا أوهام، إذ يمكن تحديد مهمتين أساسيتين للاستيمولوجيا، الأولى أنها أداة رئيسية لإنتاج المعرفة العلمية وتبريرها، والثانية أنها أداة رئيسية لنقد المعرفة العلمية الراهنة وتصحيحها أو تفنيدها ،كما تعرف الموسوعة الفلسفية لجامعة ستانفورد الاستيمولوجيا الاجتماعية بأنها الدراسة الفلسفية المعنية بالأبعاد الاجتماعية للمعرفة أو المعلومات فالمعرفة المقصودة في هذا التعريف ترتبط بمبحث الاستيمولوجيا الكلاسيكية وداخل المدخل الكلاسيكي، تحدد الموسوعة اتجاهين لبحث الاستيمولوجيا الاجتماعية، الأول "يركز على الهدف التقليدي للاستيمولوجيا الفردية وهو اكتساب المعتقدات الصحيحة [2]،

[1]- المرجع السابق ،ص 52.

[2]- احمد موسى بدوي، مرجع سابق، ص 74.

وهذا الاتجاه يدرس تأثير الممارسات الاجتماعية في تشكيل قيم الصدق التي يعتقدها الفاعلين"،فيما يخص الاتجاه الثاني "يركز على هدف الاستيمولوجيا الخاص بتبرير وعقلنة المعتقدات وفي هذا الإطار تصبح الاستيمولوجيا الاجتماعية، دراسة نقدية للتبريرات التي يقدمها الفاعلين عن آرائهم وأفكارهم ،أما المدخل الراديكالي فهو يسلم بتأثير العوامل الاجتماعية في إنتاج المعرفة ويسلم بأن المجتمع يمارس دورا مركزيا في عمليات تشكيل المعرفة فالاستيمولوجي لا يهتم بحل المشكلة السوسيولوجية أو عدم حلها، ولكنه يهتم بكيفية توصل الباحث عبر خطوات منطقية وتطبيقية إلى نتائج مبررة علميا فعلى الباحث الاستيمولوجي أن يبحث عن تفسيرات للظاهرة الاجتماعية لا على العوامل الخارجية الخاصة بمشكلة البحث لأنها ترجع إلى مهارات الكشف العلمي ولكنه يهتم بالعوامل الداخلية المرابطة بمراحل إنتاج المعرفة[1].

8. مفهوم حقوق الملكية الفكرية

يشير مصطلح الملكية الفكرية إلى أي أصل يعود وجوده أو ظهوره إلى اكتشاف معلومات جديدة ذات فائدة تجارية أو فنية.

أما حقوق الملكية الفكرية فهي عبارة عن الحقوق التي تكفلها الدولة وتساندها لعدد محدد من السنوات لمنع غير المرخص لهم من الاستخدام التجاري لفكرة جديدة يمتلكها شخص آخر أو جهة أخرى وكذلك فهي كافة الحقوق القانونية الناشئة عن أي نشاط أو جهد فكري يؤدي إلى ابتكار في المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية[2].

[1]- احمد موسى بدوي، مرجع سابق، ص 75.

[2]- محمد ممتاز، ***دليلك القانوني إلى حقوق الملكية الفكرية***، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006، ص 20.

كما تتمثل حقوق الملكية الفكرية في عوائد الإبداع الفكري والعلمي والأدبي والفني في مجالات تأليف المطبوعات والأغاني والموسيقى والاختراع والابتكار والعلامات التجارية، بالإضافة إلى أنها تمثل مجموع الضوابط التي تنظم حقوق المؤلف للأعمال الفنية والأدبية وحقوق الملكية الصناعية، لما تشمله من براءات الاختراع والتصميمات الصناعية والعلامات التجارية، بحيث تتضمن هذه الضوابط احتفاظ صاحب الحق أو الإبداع بكافة الحقوق المتعلقة باستغلال الآخرين لهذا الإبداع[1].

إذ أن هناك من يقسم الملكية الفكرية إلى ملكية أدبية وصناعية، ويشمل مصطلح الملكية الأدبية (حق المؤلف والحقوق المجاورة)، بينما يشمل مصطلح الملكية الصناعية (العلامات التجارية، الأسماء التجارية، براءات الاختراع، نماذج المنفعة، النماذج والرسوم الصناعية، بيانات المصدر، تسميات المنشأ، المؤشرات الجغرافية، التصميم للدوائر المتكاملة، الأسرار التجارية والمنافسة غير المشروعة، الأصناف النباتية الجديدة) ،بينما يعبر بعض الفقه عن نوع من الملكية الفكرية بالملكية الرقمية والتي تشمل حقوق الملكية الفكرية على الانترنت وبعبارة أدق كل مصنف إبداعي ينتمي إلى بيئة تقنية المعلومات يعد مصنفا رقمي[2]،بالإضافة إلى وجود المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية وهي منظمة دولية حكومية عددها 175 دولة وتعد إحدى الوكالات 16 المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ومقرها جنيف حيث تعمل على تنمية حماية الملكية الفكرية عبر العالم بالتعاون بين الدول وإدارة الاتفاقيات المتعددة الأطراف المتصلة بالأوجه القانونية الإدارية للملكية الفكرية في مجاليها أو قسميها الكبيرين وهما الملكية الصناعية وحق المؤلف والحقوق المجاورة له[3].

---

[1]- سعيد السيد قنديل، ***الوكالة في مجال الملكية الفكرية***، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008،ص25.

[2]- عبد الله عبد الكريم عبد الله، ***الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية على شبكة الانترنت***، دار الجامعة الجديدة، الأردن، 2008، ص 15.

[3]- جلال وفاء محمدين، ***الحماية القانونية للملكية الصناعية***، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004، ص 13.

9. النشر العلمي

والمقصود به كل ما يتعلق بالإنتاج العلمي من طبع وتوزيع بواسطة مخابر ومراكز البحوث فالنشر العلمي معيار ومؤشر يتسم بدلالات واضحة عن مستوى ونوعية المعرفة من خلال قياسه الإنتاجية العلمية والمستوى العلمي للأفراد والمؤسسات العلمية، إذ يعتبر النشر العلمي حلقة ربط بين الباحث والقارئ إذ يربط بين عرض المؤلفين ورغبات القراء من أجل إبراز الأفكار والآراء للتعبير عن بيئة ثقافية تقدم على شكل إنتاج فكري قصد إيصاله إلى القراء لتلبية حاجيات تهم لخدم الثقافة بمفهومها الواسع، حيث أن مؤشر النشر العلمي يعاني من إشكالية احتباسه على الصعيد العربي وذلك لان هناك مزج غير مبرر بين البحوث المبتكرة والمنشورة في المجالات المعترف بها على المستوى العالمي وتلك التي تصدر في المجلات المحلية أو تلك المنشورة في وقائع المؤتمرات أضف إلى ذلك أن أوضاع المجلات العربية ليست مستقرة فهي تعاني من عدم انتظام الصدور ولهذا أدركت بعض الجامعات والمراكز العربية أهمية هذا التوجه فبادرت خلال السنوات الماضية إلى إصدار مجلات علمية[1].

[1]- التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية ،***البحوث العلمية والابتكار في العالم العربي***، مؤسسة الفكر العربي ،لبنان 2010 ،ص 34.

والجدول الآتي يوضح عدد المنشورات العلمية منها الجزائر:

الجدول رقم (1): يوضح إجمالي البحوث المنشورة في بعض الدول العربية[1]

الدولة	1996	2000	2005	2008
الأردن	425	622	980	1532
الإمارات	344	422	1013	1273
البحرين	95	89	216	240
الجزائر	363	484	1123	2154
السعودية	1925	1824	2149	2725
السودان	95	99	169	273
الكويت	579	596	742	874
المغرب	801	1175	1275	1648

[1]- المرجع السابق ص 35.

- **الإجراءات الإدارية للنشر والعوائق البيروقراطية**

يحتاج البحث العلمي ولاشك إلى صناعة النشر بشكليها التقليدي والإلكتروني حتى تتيح لهذا البحث التطور والنمو، ومن دون صناعة حقيقية للنشر يصبح البحث العلمي طائلا لا جدوى منه، ومع نهاية القرن 20 كان ينشر حوالي مليون كتاب جديد سنويا على مستوى العالم وتصدر هذه الكتب في أكثر من 20 مليار نسخة وتحتاج لحوالي 30 مليون طن من الورق ويكفي هذا الورق لتغليف الكرة الأرضية كاملة سبع مرات، وتعد قارة أوروبا أنشطة قارات العالم في مجال نشر الكتب، وفيها أكثر من نصف دور النشر.

كما يعيش في أوروبا أكبر عدد من المؤلفين في العالم فأكبر عشر دول منتجة للكتب فهي: الإتحاد السوفياتي (سابقا)، الو.م.أ، ألمانيا، اليابان، بريطانيا، فرنسا، إسبانيا، الصين، كوريا الجنوبية، وكندا ،ويظهر بوضوح أن الدول العربية غائبة تماما عن أي ترتيب عالمي يتعلق بصناعة النشر وصناعة الكتاب ،أما ترتيب قارات العالم وفق حجم الكتب التي تصدرها على النحو التالي:

- أوروبا تنتج 53% من الكتب ،آسيا تنتج 22% من الكتب ،أمريكا الشمالية تنتج 12% من الكتب.
- أمريكا الجنوبية 8% من الكتب ،أستراليا تنتج 2.5% من الكتب ،إفريقيا تنتج 2.5% من الكتب.

وبهذا فإن قارة إفريقيا بكل الدول الموجودة فيها لا تساهم إلا بجانب ضئيل جدا من تطور النشر العالمي وذلك إن دل على شيء فإنما يدل على حالة التخلف الكبيرة التي تعيشها وعلى تعقيدات عملية النشر التي كثيرا ما تعرقل مسيرة البحث العلمي[1].

[1]- أكرم بوطورة ،***المعلومات العلمية والتقنية***، سوهام للنشر والتوزيع،قسنطينة،الجزائر،2018 ،ص122.

وكل هذا راجع إلى مشاكل النشر التي تختلف باختلاف وتعدد وسائلها وباختلاف الدول والمستويات الثقافية الموجودة فيها، دون أن ننسى درجة الحرية والديمقراطية التي تتمتع بها ومشاكل النشر تبدأ من تعقيد مشاكل التوزيع والتي صادفها الكثير من العراقيل الإجرائية والإدارية، كما تطرح صناعة النشر مشكلات أخرى عديدة منها:- مشكلة العلاقة بين الناشر والمؤلف: إذ أن عددا كبيرا من الناشرين همه الأول والأخير الربح، كما أن المستوى الثقافي لأغلب الناشرين ليس بالمستوى المطلوب مما يؤدي إلى صدور كتب مليئة بالأخطاء المطبعية وغير المطبعية، وغياب المصداقية في كمية الكتب المطبوعة والمباعة، والتزوير والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية.

- مشكلة العلاقة بين الناشر والدولة: وتشمل قضية حرية التأليف والنشر والقيود المفروضة على الإنتاج والاستيراد والتصدير للمواد اللازمة، والقيود المفروضة على تحويل العملة الصعبة للخارج وغياب الدعم الحكومي للإبداع والمؤلفين والناشرين على حد سواء[1].

لكن رغم تحسين نوعية طبع الكتاب مقارنة بالسنوات الماضية، إلا أن النقطة السوداء التي لازالت تطور صناعة الكتاب في الجزائر تتمثل أساسا وبشكل أكبر في التوزيع إذ لا توجد في الجزائر شبكة توزيع من شأنها تغطية حاجات كل ولايات الوطن بالإضافة إلى قلة عدد المكتبات المتخصصة في عرض وبيع الكتب وتراجعه القدرة الشرائية للمواطن الجزائري بسبب ضعف الدينار مما جعل الكتاب منتوجا غالبا بالنسبة للكثيرين ،وهو ما ربط الناشرون بتقليص عدد نسخ العناوين التي يتم نشرها سنويا[2]

[1]- كلثم جير، ***مشاكل النشر في العالم العربي*** ،جريدة الراية ،قطر ،نشر يوم 2010/11/29 وتمت الزيارة يوم 2018/02/17: http://www.raya.com/writers/pages

[2]- خيرة بوعمرة، "***الناشرون يؤكدون: ركود صناعة الكتاب في الجزائر سببه غياب شبكات التوزيع***، نشر في الحوار يوم 2011/09/03 وتمت الزيارة يوم 2018/02/17:

http://www.djazairess.com/elhiwar/20490

والتي لا تتجاوز 1500 نسخة فقط في حين أن عدد نسخ في الدول المتقدمة تصل إلى مليون نسخة للكتاب الواحد في بعض الأحيان، وهو ما يعتبر من عوامل تثبيط صناعة الكتاب وإنتاج المعارف في الجزائر[1].

10. براءات الاختراع

يعد الاختراع من أهم عناصر الملكية الفكرية، كونه يأتي من فكرة جديدة يبتكرها المخترع مساهمة منه في تحديث المجتمع وفي بنائه وتطوره الصناعي ،فالاختراع يشترك مع عناصر الملكية الفكرية الأخرى باعتباره ثمرة فكرة ابتكارية وليدة العقلانية ،أما براءات الاختراع، يقصد بها الوثيقة التي تصدرها الدولة للمخترع اعترافا منها بحقه في ما اخترع أو للمكتشف اعترافا منها في ما اكتشف فبراءة الاختراع لا تعدو أن تكون شهادة رسمية –صك– تصدرها جهة إدارية مختصة في الدولة إلى صاحي الاختراع أو الاكتشاف يستطيع هذا الأخير بمقتضى هذه الشهادة احتكار استغلال اختراعه أو اكتشافه زراعيا أو تجاريا أو صناعيا لمدة محددة وبقيود معينة ،وبراءة الاختراع هي المستند الذي ينهض قرينه على أن صاحب البراءة قد استوفى كل الإجراءات الشكلية والموضوعية التي فرضها القانون ،حيث أن أول قانون ينظم حقوق المخترع هو القانون الذي صدر في 19 آذار 1474 في فينيسا (البندقية) بإيطاليا ،والذي جاء فيه:"إن كل من يقوم بأي عمل جديد يحتاج إلى الحذق والمهارة يكون ملزما بتسجيله بمجرد الانتهاء من إعداده على الوجه الأكمل بصورة يمكن معها الاستفادة منه وأن يحظر على أي شخص آخر القيام بعمل مماثل أو مشابه من غير موافقة المخترع وترخيصه وذلك لمدة 10 سنوات وإذا قام أي شخص آخر بعمل مماثل أو مشابه فيكون للمخترع حق طلب الحكم على المعتدي بدفع تعويض مع إتلاف ما عمله"[2].

[1]- المرجع السابق.

[2]- أسامة نابل المحيسن، ***الوجيز في حقوق الملكية الفكرية***"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص107.

أما المشرع الجزائري يعتبر البراءة وثيقة أو مستند للمخترع إذا استوفى الشروط الشكلية والموضوعية المنصوص عليها في المادة الثانية من الأمر رقم 03-07 بهدف حمايته خلال المدة القانونية المحددة[1].

إذ أن هناك شروط موضوعية يستلزم توفرها في الاختراع وهي:

- أن يكون الاختراع جديدا ومبتكرا إذ يعد الاختراع جديدا إذا لم يكن معروفا من قبل أو لم يسبق إليه أحد ويقصد بالجدة عدم علم الغير بسر الاختراع قبل طلب البراءة عنه.
- كي تمنح الاختراع لابد وأن يترتب على استعمال الابتكار نتيجة صناعية تصلح للاستغلال في مجال الصناعة كاختراع آلة أو سلعة جهاز أو أي شيء مادي ملموس، ولذلك فإن التطبيقات الصناعية للابتكارات هي مجالات منح براءات الاختراع.
- مشروعية الاختراع ويقصد به عدم وجود مانع قانوني من تسجيل الاختراع فالقانون قد يمنع تسجيل اختراعات بعينها لاعتبارات معينة وتختلف هذه الاعتبارات من قانون لآخر ،وفي حال تحقق الشروط الموضوعية للاختراع لا يبقى أمام المخترع إلا تقديم طلب التسجيل ومنحه البراءة من قبل الجهة الإدارية المختصة، وفي حال حصوله عليها يصبح مخترعا ومالكا للحقوق الناشئة عن اختراعه فيستطيع حمايتها بقانون حماية الاختراعات.[2]

[1]- بن زيطة عبد الهادي، ***حماية برامج الحاسوب في التشريع الجزائري***، دار الخلدونية، ص 32.

[2]- صلاح زين الدين، ***الملكية الصناعية والتجارية***، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط3، عمان 2012، ص32-45.

أما على العكس من ذلك وفي حال تجاهله للشروط الشكلية المقررة قانونا فليس أمامه إلا اللجوء إلى القواعد العامة لحماية حقوقه ،هذه الأخيرة تتمثل في:

- الحق في الحصول على شهادة براءة الاختراع إذ يقصد بشهادة براءة الاختراع: السند الذي يصدر عن الجهة الرسمية المختصة بإصدار وتتضمن تلك الشهادة اسم الاختراع ورقم البراءة الممنوحة عنه وتاريخ منحها وصنفها ونطاقها ومدتها وتاريخ ابتداء وانتهاء تلك المدة.
- الحق في الاستئثار في الاختراع موضوع البراءة أي الاستفادة من الاختراع عن طريق الانتفاع به ماليا.
- الحق في التصرف في الاختراع موضوع البراءة فمن يملك براءة الاختراع يكون له الحق المطلق في استعمال ذلك الاختراع أو استثماره أو إنتاجه أو بيعه، ومن ينتقل إليه حقوق براءة الاختراع يكون له السلطة المطلقة في تحويل براءة الاختراع[1].

في حين تلقي براءة الاختراع على صاحبها واجبات (التزامات) قانونية تتمثل في:

- الالتزام بتقديم طلب للحصول على شهادة براءة الاختراع إذ لابد من المخترع أن يقدم طلبا للحصول على امتياز باختراعه.
- الالتزام بدفع الرسوم القانونية عن الاختراع إذا ما تكون الرسوم في السنوات الأولى من عمر الاختراع منخفضة بينما في السنوات الأخيرة من عمر الاختراع مرتفعة وإذا لم يدفع صاحب البراءة الرسوم المستحقة فإنه يترتب على ذلك سقوط البراءة[2].

[1]- غسان رباح، ***قضايا حماية الملكية الفكرية والفنية***، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص 61.

[2]- فاضلي إدريس، ***المدخل إلى الملكية الفكرية***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 235.

- الالتزام باستغلال الاختراع موضوع البراءة بأي صورة من صور الاستغلال المشروعة، أي أن حق صاحب البراءة في الاستئثار في الاختراع موضوع البراءة يقابله واجب استغلال ذلك الاختراع[1].

كما تترتب على براءة الاختراع حقوقا لصاحبها، كالحق في الحصول على شهادة البراءة والحق في الاستغلال والحماية القانونية إلا أن هذه الحقوق عرضة للانقضاء إذ أن هناك أسباب تؤدي إلى سقوط البراءة و أخرى تؤدي إلى بطلانها:

ففي حالة سقوط البراءة:

- عدم دفع الرسوم القانونية المستحقة على الاختراع موضوع البراءة خلال المدة المعينة لدفع تلك الرسوم.
- عدم استغلال الاختراع موضوع البراءة في خلال السنوات الثلاث التالية لمنح البراءة.
- عدم موافقة صاحب البراءة على الترخيص للغير باستغلال الاختراع موضوع البراءة بشروط معقولة.
- قيام صاحب البراءة بالتنازل عنها إلى الغير سواء طوعا أم كرها.
- انتهاء مدة الحماية القانونية المقررة للاختراع موضوع البراءة.

أما حالة بطلان البراءة:

- أن براءة الاختراع أحرزت بالاحتيال على حقوق طالب الإلغاء.
- أن طالب الإلغاء هو المخترع الحقيقي للاختراع المدرج في إدعاء صاحب البراءة[2].

[1]- المرجع السابق ،ص 235.

[2]- محمد أنور حمادة، ***النظام القانوني لبراءات الاختراع والرسوم***، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 64.

- أن طالب الإلغاء صنع أو استعمل أو باع علنا قبل تاريخ امتياز الاختراع شيئا يدعي صاحب امتياز الاختراع أنه اخترعه.

ولا يخفى أن هذه الأسباب تتمحور حول أن الاختراع موضوع البراءة مقلد أو كون مواصفات الاختراع موضوع البراءة غير وافية، أو كاذبة أو أن سند البراءة مزور[1].

- **براءات الاختراع المسجلة في بعض الدول العربية**

لا يختلف براءات الاختراع في المنشورات العلمية حيث تمثل المؤتمر الحيوي الآخر من مؤشرات الأداء الإبداعي الذي يعكس بدقة أكبر منظومة البحث العلمي على الابتكار والاختراع وحسب الجدول رقم (2) الذي يعرض معطيات جزئية حول مؤشر براءات الاختراع المحلية في 6 دول عن أوضاعها ومستوى النشر العلمي حيث يبين تطوير براءات الاختراع بين 2004–208 للمقيمين والغير المقيمين إذ سجل تطوير تصاعدي إذ تحافظ مصر على المرتبة الأولى تليها كل من الجزائر السعودية والمغرب وبدرجة أقل تونس والأردن[2].

[1]- المرجع السابق ،ص 64.

[2]- التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية،مرجع سابق ،ص40.

الجدول رقم (2): براءات الاختراع المسجلة والمعتمدة في بعض الدول العربية للمقيمين وغير المقيمين[1]

الدولة	2004				2006				2008			
	مسجلة		معتمدة		مسجلة		معتمدة		مسجلة		معتمدة	
	مقيم	غير مقيم	مقيم	غير مقيم	مقيم	غير مقيم	مقيم	غير مقيم	مقيم	غير مقيم	مقيم	غير مقيم
الأردن	42	141	4	56	75	428	10	1	–	–	–	–
الجزائر	58	334	27	249	58	611	79	400	–	–	–	–
السعودية	81	395	2	172	119	419	42	1002	–	–	–	–
المغرب	104	457	–	1219	178	732	128	571	177	834	115	854
تونس	46	223	–	2	–	9	–	3	–	26	–	5
مصر	382	312	64	4	481	1481	–	6	473	1657	81	280

[1]- التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية،مرجع سابق ،ص40.

- **جدوى براءات الإختراع في بعض الدول العربية:**

كما يمكن مناقشة جدوى هذه البراءات من خلال بيانات الجدول رقم (3) الصادر عن منتدى الاقتصاد للعالمي والذي يعطي الدول رتبة من ضمن مجموعة من 127 دولة حيث يتبين أن الدول المعنية بهذا التصنيف تتوزع إلى 3 مجموعات، الأولى والمتقدمة نسبيا في الثلث الأول من المؤشر وتضم كلا من الكويت وقطر والإمارات والسعودية على التوالي والثانية في المراتب الوسطى وتضم كلا من تونس والأردن وسوريا والمغرب والثالثة التي تقع في النصف الثاني من المؤشر وتضم كلا من مصر والجزائر وعمان والبحرين.

الجدول رقم (3): جدوى براءات الاختراع في بعض الدول العربية (الرتبة من 127 دولة)[1]

الدولة	الرتبة
الكويت	35
قطر	39
الإمارات	41
السعودية	49
تونس	66
الأردن	67
سوريا	69
المغرب	77
مصر	82
الجزائر	83
عمان	86
البحرين	86

[1]- التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، مرجع سابق، ص 41.

الجدول رقم (4): الدوريات العلمية العربية لكل دولة مع عدد السكان 2014

الدولة	عدد الدوريات	عدد السكان لعام 2014 بالملايين	عدد الدوريات لكل مليون نسمة
الأردن	94	6.607	14.23
الإمارات	55	9.447	5.82
البحرين	32	1.344	23.81
تونس	49	11.00	4.45
الجزائر	212	39.93	5.3
السعودية	196	29.37	6.67
السودان	110	38.76	2.83
مصر	1336	83.39	16.02
العراق	265	34.28	7.73

يظهر الجدول رقم (4) توزيع الدوريات العلمية العربية وفق الدولة وعدد السكان إذ تنتج مصر أعلى عدد من الدوريات بـ 1336 دورية، تليها العراق 265 ثم الجزائر بـ 212 ثم السعودية بـ 196 وعند مقارنة عدد الدوريات بعدد السكان بكل دولة عربية تحتل البحرين المرتبة الأولى بنسبة 23.81 دورية لكل مليون نسمة وتحتفظ مصر بالمرتبة الثانية بنسبة 1602 دورية لكل مليون نسمة ثم الأردن في المرتبة الثالثة بنسبة 14.23 دورية لكل نسمة ثم العراق بنسبة 7.73 تليها السعودية بـ 6.67 ثم الإمارات بـ 5.82 بعدها الجزائر بنسبة 5.3 دورية لكل مليون نسمة[1].

[1]- سامي الخزندار ، ***دراسات في المعرفة العربية في المجلات العلمية*** ،أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الهاشيمية ،الأردن ،ص54.

الجدول رقم (5): ترتيب الجامعات الجزائرية حسب جوجل سكولر 2017[1]

الترتيب الجزائري	الترتيب الدولي	الجامعة	الإقتباسات
1	1977	جامعة سيدي بلعباس جيلالي ليابس	13097
2	2220	جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1	10263
3	2535	المدرسة المتعددة التقنيات الجزائر	9148
4	2392	جامعة بجاية	8812
5	2538	جامعة بوبكر بالقايد تلمسان	7590
6	2782	جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين	6237
7	2874	جامعة محمد خيذر بسكرة	5754
8	3104	جامعة سطيف1 فرحات عباس	4851
9	3216	جامعة جيجل	4386
10	3227	جامعة العربي التبسي تبسة	4322

المصدر:ترتيب جوجل سكولر للجامعات جويلية 2017.

حلت جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس في المركز الأول في الترتيبات الأخيرة للجامعات الجزائرية لسنة 2017 وذلك حسب "Google Scholar"،وقد جاءت جامعة الإخوة منتوري بقسنطينة في المرتبة الثانية تليها المدرسة المتعددة التقنيات بالجزائر في المرتبة الثالثة

[1]- ترتيب غوغل سكولر للجامعات الجزائرية، جويلية 2017، تمت الزيارة يوم 02/02/2018: http://www.univ-sba.dz.

أما المرتبة الرابعة فقد كانت لجامعة بجاية في حسين جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان في المرتبة الخامسة وجامعة هواري بومدين في المرتبة السادسة تليها جامعة محمد خيذر ببسكرة في المرتبة السابعة وبعدها جاءت جامعة سطيف 1 ثم جامعة جيجل لتأتي جامعة تبسة في المرتبة العاشرة.

بالإضافة الى تطبيق "ويبومتركس" نظام لتقييم الجامعات العالمية إذ يصدر عن المجلس العالي للبحث العلمي بإسبانيا يرتبط بأنشطة البحث العلمي والمنشورات العلمية للجامعات على الانترنت وأيضا معيار الرؤية والتأثير للموقع وعلى مخرجات البحث العلمي حيث يتم تحديثه بشكل دوري كل 6 أشهر حيث احتلت جامعة تبسة في آخر تحديث له في جانفي 2018 المرتبة 28 والذي يعتبر تراجع كبير بعدما كانت تحتل المرتبة العاشرة في 2017 أما إفريقيا حسب الموقع تحتل جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين المرتبة 41 أما جامعة تبسة فتحتل المرتبة 168 في حين تحتل أيضا جامعة هواري بومدين عربيا المرتبة 37 أما جامعة تبسة فتحتل المرتبة 169 ،كما هو موضح في الجدول رقم(6)

الجدول رقم (6): ترتيب الجامعات الجزائرية حسب "ويبوميتركس" جانفي 2018[1]

الترتيب الجزائري	الترتيب العالمي	الجامعة	رتبة الوجود	رتبة التأثير	رتبة الإنفتاح	رتبة الإمتياز
1	2250	هواري بومدين	1522	6448	2141	1783
2	2370	جامعة سيدي بلعباس جيلالي	1370	7177	2095	1922
3	2469	جامعة الإخوة منتوري قسنطينة	422	7237	1766	2241
4	2577	جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان	491	6841	2602	2395
5	2686	جامعة بجاية	460	9819	2493	2025
6	2914	جامعة محمد حيدر بسكرة	500	8651	3009	2600
7	2927	جامعة قصدي مرباح ورقلة	433	2585	4407	3839
8	3011	جامعة سطيف (1) فرحات عباس سطيف	993	10436	3341	2270
9	3089	جامعة باجي مختار عنابة	2316	12382	3170	1955
10	3121	المدرسة المتعددة التقنيات	1459	11209	2393	2446
11	3215	جامعة مولود معمري تيزي وزو	1598	9357	4116	2710
12	3294	جامعة العلوم والتكنولوجيا وهران	3249	10616	3828	2555

[1]- ترتيب ويبوميتركس للجامعات الجزائرية، جانفي 2018 ,تمت الزيارة يوم 02/02/2018

.http://www.webomerrics.info

13	3313	جامعة جيجل	1874	11935	3212	2474
14	3335	جامعة مستغانم	1889	8140	3497	3229
15	3380	جامعة بومرداس	2263	10568	4089	2689
16	3410	جامعة باتنة	2524	8879	4429	3035
17	3417	جامعة سعد دحلاب البليدة	3545	11390	3508	2635
18	3428	جامعة وهران 1 أحمد بن بلة	3528	10077	5983	2502
19	3665	جامعة مسيلة	1616	11086	4808	2982
20	3954	جامعة الأغواط	2955	12072	3712	3265
21	3987	جامعة سكيكدة	1810	12107	4734	3203
22	4020	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	6396	12283	3716	3229
23	4042	جامعة ابن خلدون تيارت	4058	12500	4766	3139
24	4055	جامعة بسكرة	3847	13823	5070	2852
25	4447	جامعة الواد	920	14206	3848	3529
26	4619	جامعة أم البواقي	7812	13887	4769	3412
27	4702	المدرسة العليا للإعلام الآلي	6370	10796	3965	4279
28	4763	جامعة العربي التبسي تبسة	2924	12182	3341	4162

المصدر: ترتيب ويبومتريكس للجامعات ،التحديث الجديد جانفي [1]

[1]- المرجع السابق.

11. تثمين نتائج مخابر البحث الجامعية الجزائرية كأساس للتنمية

تعاني مخابر البحث الجامعة الجزائرية من مشكل أساسي، و هو تثمين نتائج بحوثها على مستوى الهيئات العلمية التي تنشط بها، بالإضافة إلى الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين والذين يفترض في الوضع الطبيعي أن تكون هذه البحوث لهم، فمخابر البحث يقم إنشاؤها واعتمادها لدى الوزارة استجابة لحاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والعلمية، وليس لصرف أموال الخزينة العمومية دون عائد مناسب تحصل عليه، ولكن الملاحظ أن تثمين المعلومات العلمية والتقنية الناتجة عن هذه المخابر لا يزال أمرا بعيد المنال، مما يثبط عزيمة الباحثين ويحول دون مواصلتهم البحث والتطوير بحيث تبدو البحوث وكأنها أنجزت لمجرد البحث او القومية أو تبرير الأموال الممنوحة للمخبر، دون أن يكون لها أي رد فعل حقيقي على ما تم إنجازه ،وإذا عدنا بشيء من التفصيل لوضعية البحث في الجزائر لوجدنا حسب تصريحات المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي السيد عبد الحفيظ أوراغ في حصيلة البحث العلمي في الجزائر الخماسي المنصرم 2012/2008، أي عدد الباحثين في الجزائر سيقارب 80.000 في آفاق 2020، وبلوغ هذا العدد من الباحثين مستقبلا من شأنه أن يمكن الجزائر من تدارك النقص المسجل في مجال البحث العلمي، حيث أنه من بين 16.000 أستاذ جامعي تتوفر الجامعة على 27.000 أستاذ باحث من بينهم 8500 من حاملي شهادات الدكتوراه ،وهذا يعني أن نصف من يحملون لقب باحث هم في الواقع لا يمارسون البحث بشكل فعلي علما أن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يحصي 2066 باحثا دائما فقط إلى جانب 30.000 باحث في جميع القطاعات والاختصاصات الأخرى غير العلمية والتقنية ليبقى معدل الباحثين في الجزائر ضعيفا وأقل نسبة مقارنة مع نظرائهم من دول المنظمة وحوض المتوسط[1].

[1]- مليكة خلاف، "***واقع البحث العلمي في الجزائر***"، جريدة المساء، 20 آذار 2016، الجزائر،تمت الزيارة يوم2018/02/16 http://www.etmassa.com/ar/content/vienw/58637/41

وفي سياق متصل أشار الدكتور أوراغ إلى إشكالية أخرى تتمثل في كون غالبية الباحثين الممارسين حاليا والبالغ عددهم 2066 باحثا لا يحوزون على شهادة الدكتوراه بحيث أن 17% منهم فقط لديهم هذه الشهادة والسبب في هذا النقص يعود إلى بعض الأخطاء التي ارتكبت في الماضي وكذلك بسبب النظام الكلاسيكي الذي حرم العديد منهم من ممارسة ومتابعة مسارهم التعليمي العالي بشكل منتظم وسلس ،وعليه لابد من تثمين أنشطة البحث العلمي المختلفة حتى تكون لهم حافز ودافع قوي نحو الابتكار والإبداع والاختراع[1].

12. البرامج الوطنية والمراسيم القانونية لتثمين البحث ونتائجه

مرت منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر بفترات صعبة ومنذ بداية أثرت بشكل سلبي على الظروف المادية والمعنوية التي شهدتها هذه المنظومة منذ الاستقلال فقد توالت على هذه المنظومة من 1980 إلى 1990 ستة أجهزة وصاية مختلفة من حيث الرؤى من حيث الأرضية التي انطلقت منها إلا أن غياب رؤية واضحة على المدى البعيد أوقفت مسيرة التنمية وهذا ما أدى إلى هجرة الأدمغة من الجزائر بشكل كبير خلال سنوات العشرية السوداء مما أدى إلى تفكك الروابط العلمية وافتقار الخبرة الجزائرية للتراكم المعرفي أيضا غياب الدعم المادي الكافي من الدولة مما أثر على جميع المشاريع البحثية وذلك نتج عنه غياب تام لبراءات الاختراع حيث لم تتجاوز 30 براءة اختراع وطنية سنة 2002 مقابل 300 أجنبية مسجلة بالجزائر بالإضافة إلى القلة الشديدة في المحلات العلمية المحكمة، بحيث يواجه الباحثون الجزائريون صعوبة كبيرة في النشر على المستوى المحلي، مما يضع أبحاثهم في مهب الريح [2]،

[1]- المرجع السابق.

[2]- صاطوري الجودي، ***البحث العلمي في الجزائر ، الواقع والتحديات***، جامعة تبسة ،الجزائر ،ص04.

وعليه نظرا لأهمية البحث العلمي والإنتاج المعرفي فقد ظهر للوجود وعي وطني تجسد في تشريع القانون البرنامج المتعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة 1998-2002 ،هذا وقد تم من الناحية التنظيمية إنجاز مجموعة من المراسيم هدفها تثمين البحث العلمي وأي إنتاج معرفي منها المرسوم التنفيذي رقم 98-137 ممضي في 3 مايو 1998، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية وتنظيمها وسيرها ،إضافة إلى ذلك قامت الجزائر أيضا في 2000 على إنشاء وزارة منتدبة للبحث العلمي[1].

فما تم ذكره من مجهودات والتي قامت بها الجزائر من برامج ومراسيم وإنشاء وكالات وطنية ومندوبياتها وذلك لتثمين البحث العلمي وكل أنشطته المساهمة في أي إنتاج معرفي فهذا الدعم لابد من اعتماده في إطار تعاقدي ومتابعة تنفيذها ميدانيا من خلال تحويل المنتجات العلمية إلى العالم الاجتماعي والاقتصادي.

[1]- المرجع السابق ،ص07.

13. إنتاج المعرفة ومتطلباتها المالية لتحقيق الفاعلية

إذا كان التعليم هو المصنع الذي يمد المجتمع بالقوى العاملة التي تمثل مواقع الخدمة والإنتاج، فإن إنتاج المعارف هي المادة الخام التي تتكون من العلم والمعلومات وإذا كان لتقدم العلمي لأية دولة يقاس بما توليه من أهمية للبحث العلمي وما تبذله من جهود متميزة في استثمار ما هو ومتراكم من معلومات علمية وبحثية في مختلف القطاعات التنموية، مما حدا بالكثير من الدول المتقدمة أن توجد آليات ووسائل تمكنها من توفير الميزانيات اللازمة لتمويل الإنتاج المعرفي والبحث العلمي وتنويع مصادره، ففي الكيان الصهيوني على سبيل المثال لا الحصر نجد أن معدلات التمويل الحكومي للبحث العلمي داخل الجامعات أعلى نسبة في العالم إذ بلغت (30.6%) بينما يصرف القطاع الخاص من نسبة (52%) من الإنفاق على الأبحاث والتطوير وبنظرة متأنية إلى عدد الأبحاث التي ينشرها عضو هيئة التدريس في عالمنا العربي الذي بلغ عددهم حوالي 55 ألف عضو ودوافع إنتاجي 0.3%، وكنسبة عامة فإن ما يخصص للبحوث لا يتجاوز في العادة أكثر من 2% من ميزانية المنشأة هذا الوضع دفع ببعض الباحثين إلى تسول البحوث من جهات غير أكاديمية، مما يكون له انعكاس سلبي على جودة البحوث ومصداقيتها[1].

[1]- دعم البحث العلمي والجزائر، ***"البحث العلمي والإنفاق عليه"***، جامعة فيلادلفيا، بلكي نيوز، نشر في 21 سبتمبر 2015، تمت الزيارة يوم 2018/02/17، www.Balkineus.com.

الجدول رقم (07): يعبر عن تمويل البحوث والتطوير حسب القطاع

البلد	عدد الباحثين سنة 2005				
	شركات إنتاج خاصة	الحكومة	مؤسسات التعليم العالي	مؤسسات خاصة غير ربحية	عدد الباحثين لكل مليون
أستراليا	23.00	8.500	47000	2500	-
البرازيل	22.00	5600	56000	1100	790
كندا	76.000	7200	41000	460	3900
فرنسا	108.000	26000	66000	3500	3400
إيطاليا	86.000	46000	136000	8600	2200
اليابان	527.000	36000	301000	10000	6900
الجزائر	-	730	13.075	-	450
السودان	244	2240	8750	-	340
تونس	-	3200	23000	-	2500

وكما هو ملاحظ من الجدول فالجزائر تقبع تقريبا في آخر القائمة ولا تتفوق هنا إلا على السودان التي مزقتها الحروب الأهلية وتتغلب عليها تونس بخمسة أضعفا فيما يتعلق بعدد الباحثين لكل مليون نسمة، كما يلاحظ أن الجزائر لا تتوفر على أي شركات خاصة للإنتاج في ميدان البحث العلمي سواء كانت ربحية أو غير ربحية حالها في ذلك حال الدول العربية التي تشملها القائمة وقد رصد التقرير أن النسبة الإجمالية للإنفاق على البحث العلمي في العالم حوالي 2.1% من مجمل دخله الوطني على مجالات وأنشطة البحث العلمي أي ما يوازي 536 بليون دولار[1].

[1]- فهد العرابي الحارثي، ***أزمة البحث العلمي... والتنمية، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات واشنطن***، تمت الزيارة يوم 2018/02/17. www.siironline.org

كما أن جملة الباحثين في الوطن العربي هم أقل من 16 ألف باحث، وتكلفة الباحث الواحد في السنة لا تتعدى 36 ألف دولار أما الكيان الصهيوني فقد أنفق على البحث العلمي حوالي 9 مليار دولار سنة 2008 وهو ما يوازي 4.7 من إنتاجها القومي[1].

14. واقع الإنتاج المعرفي والبحوث العلمية في الجامعة الجزائرية

تضم الشبكة الجامعية الجزائرية واحد وتسعون (91) مؤسسة للتعليم العالي موزعة على ثمانية وأربعون (48) ولاية عبر التراب الوطني، وتضم سبعة وأربعين (47) جامعة، عشرة (10) مراكز جامعية وتسعة عشر (19) مدرسة وطنية عليا وخمسة (05) مدارس عليا للأساتذة وعشرة (10) مدارس تحضيرية وقسمان (02) تحضيريان مدمجان ،أما البحوث العلمية في الجامعة الجزائرية مقارنة بنظرتها ضمن الدول المغرب العربي نلاحظ أن مجموع البحوث العربية في الفترة من 2002 إلى 2003 قد وصل إلى 166.510 وقد توزعت هذه البحوث بالنسبة للمغرب العربي كما يلي: تونس = 22.264 ،الجزائر = 15.540 ،المغرب = 12.943 ،المجموع = 50.747 ،وبذلك نسبة بلاد المغرب العربي الثلاث من الإنتاج العربي = 30.48% وللمقارنة فقد نشرت دول مجلس التعاون الخليجي الست 51.917 ورقة بحثية أي ما نسبته 31.18% من الإنتاج العربي بينما نشرت مصر لوحدها 48.042 ورقة ونسبة 28.85% وباقي الدول العربية مثلت النسبة الباقية، ويمثل البحث العلمي في الجزائر والذي يمثل 30.62% من إنتاج بلاد العربي و 9.33% من الإنتاج العربي وعليه فقد البحث العلمي في الجزائر أسوة بمعظم الدول العربية زيادة ملحوظة في هذه السنوات العشر الأخيرة[2].

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- موزة بنت محمد الريان ،***البحث العلمي في الجزائر، منظمة المجتمع العلمي العربي*** ،نشر في09 ماي 2013 ،تمت الزيارة يوم 2018/02/17 http://w ww.arsco.org

وللمقارنة مع شقيقاتها من الدول المغاربية تونس والمغرب، فإن الشكل التوضيحي الموالي يبين أنه ومنذ 2006 زاد الإنتاج الجزائري عن نظيره المغربي ولكنه قل عن الإنتاج التونسي.

الشكل رقم (01): يمثل منحنى بياني يعبر عن النمو في الإنتاج العلمي الجزائري مقارنة مع نظيره المغربي والتونسي[1]

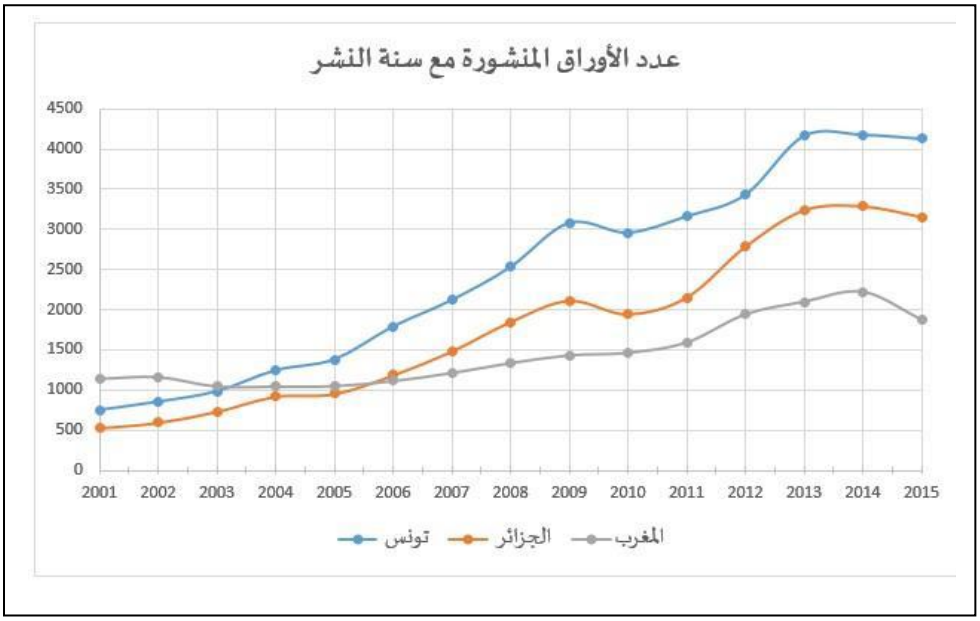

وعليه فالمشكلة الأساسية في البحوث العلمية الجزائرية هو أن معظمها يبقى حبيس الرفوف ولا يتجسد على الإطلاق إلى نتائج تطبيقية سواء كانت البحوث في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية أو في ميدان العلوم التطبيقية مما يفقد الباحث الجزائري الرغبة في البحث لعلمه أن مصير دراسته التي استغرقت سنوات لن يتغير مصير سابقاتها ،وقد طالب رئيس المنظمة الجزائرية للمبدعين والمخترعين في البحث العلمي بالتحقيق في واقع البحث العلمي في الجزائر التي خصصت له أموالا طائلة لتكوين 12000 باحث علمي لم يتمكنوا خلال سنوات من إنجاز أي اختراع ملموس[2].

[1]- المرجع السابق.

[2]- اثني عشر ألف باحث في الجزائر لم ينجزوا أي اختراع، تمت الزيارة يوم 2018/02/17: http://www.echoroukonline.com/ara/artickes/139755.html

والجدير بالذكر حسب رئيس المنظمة الجزائرية للمبدعين والمخترعين الجزائريين أن 90% من مذكرات التخرج لا يتم الاستفادة منها في الجانب التطبيقي ولمواجهة هذه الظاهرة السلبية في الجزائر تكتل أزيد من 700 باحث ومخترع وحرفي في أول منظمة جزائرية لتطبيق البحوث العلمية على الواقع وتجسيدها في شركات صناعية تعمل على تحويل العلم إلى مادة تجريبية وهذا ما تحقق منذ تأسيس المنظمة سنة 2008 ،فمثل هذه المنظمات ستكون من المساهمين في عملية إنتاج معارف علمية ومن ثم ترجمتها على أرضية الواقع فتصبح بذلك منتجات صناعية جزائرية[1] ،أما عن نشر الأبحاث العلمية في المجلات العلمية فقد نشر الباحثون الإسرائيليون 138.881 بحث بينما نشر العرب حوالي 140.000 بحث، على الرغم من أن عدد الأبحاث متقارب، إلا أن جودة ونوعية الأبحاث الإسرائيلية أعلى بكثير من الأبحاث العربية ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال الاقتباسات بهذه الأبحاث ويمكن ملاحظة المقارنة البسيطة التالية بين عدد المنشورات العربية وبعض دول العالم كما يلي:

الشكل رقم (02): يمثل منحنى بياني يعبر عن عدد الأوراق المنشورة بين 2000-2011 من كل من الوطن العربي وإيران، تركيا وإسرائيل[2]

رسم توضيحي 1: عدد الأوراق المنشورة بين 2000–2011 من كل من الوطن العربي و إيران و تركيا و اسرائيل.

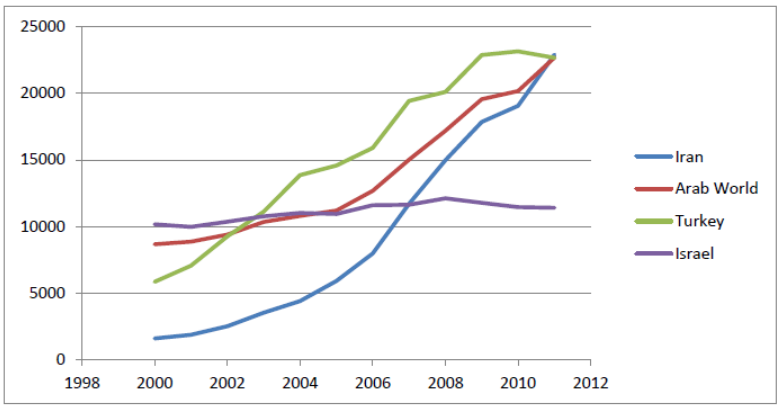

[1]- المرجع السابق.

[2]- موزة بنت محمد الريان، "البحث العلمي العربي (2001-2010)، ***إحصاء عقد منظمة المجتمع العلمي العربي***، مايو، أيار 2012 ،تمت الزيارة يوم:2018/02/17 http://w ww.arsco.org

فاللمقارنة مع دول الجوار، فإن هذا الشكل يبين كيف ارتفع عدد الأوراق المنشورة من إيران وتركيا بالنسبة لتلك المنشورة من الوطن العربي خلال الفترة ما بين 2000-2011 علما بأن تعداد مصر لوحدها يفوق تعداد سكان إيران بحوالي عشرة ملايين، وتعداد الوطن العربي يساوي تقريبا 4.7 مرة من تعداد إيران، و 4.60 من تعداد تركيا، و 4.7 مرة من إسرائيل[1].

فمن الضروري التأكيد على أن الأمر في الجزائر صعب جدا نظرا لضيق ما يعبر عنه في سوسيولوجيا الثقافة بـ "الحقل الثقافي" من مبدعين ونقاد وناشرين وهيئات فكرية وأكاديمية وجوائز تقديرية وشبكات نشر وتوزيع جمهور وغير ذلك ولعزلتها عن السوق العربية للإنتاج العلمي والفكري وضعف حركية البضاعة والثقافة بين البلدان العربية، كما أن ظروف العمل في الجامعة الجزائرية محبطة للمعنويات ومثبطة للغرائم والدوافع ولا نبالغ إذا قلنا أنه لا تتوفر في بعض المعاهد أدنى الشروط الضرورية للعمل، أيضا التطور الكمي الكبير الذي عرفته المنظومة التربوية أدى إلى ابتذال الشهادات الجامعية وبالتالي ابتذال الطلبة الحاملين لهذه الشهادات، أما عن أهداف التعليم العالي في الجزائر هي نفسها الأهداف التقليدية للجامعة وهي: التدريس، البحث العلمي وخدمة المجتمع غير أن هذه الأهداف فارغة في محتواها المعرفي أي لم يتجه التدريس أو البحث العلمي إلى الجانب الإبداعي والإنتاجي في مجال المعرفة بل اكتفى بشكل عام بمجرد توفير الحد الأدنى من المعرفة التي تؤهل المتخرج ليحصل على شهادة ووظيفة وبقيت الجامعة تابعة لما تنتجه جامعة المراكز الحضارية.

وعليه فليس هناك وجه للمقارنة بين الجامعة الجزائرية وأوروبا الغربية خاصة من النواحي الكمية والنوعية في إنجازات البحث العلمي والاختراع والاكتشاف أي إنتاج المعرفة عموما[2].

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- مخداني نسيمة، مداخلة بعنوان "***دور الإبداع في الرفع من أداء الجامعة***"، بجامعة الجزائر2، ص1.

15. معوقات إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية

بالرغم من المجهودات المبذولة من قبل الدولة في ميدان البحث العلمي إلا أنه لا يزال يعاني قصورا واضحا في تلبية الاحتياجات المحلية والوطنية إضافة إلى الإنجازات المحتشمة في هذا الميدان مقارنة بإنجازات الدولة الأخرى ،عموما حاولت الجامعة وضع البحث العلمي ضمن إستراتيجية خاصة ،فمن أهم المعوقات التي تحول دون السير الحسن لمسار إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية:

- عدم وجود نظام مالي واضح خاصة بالبحث العلمي الجامعي "فمنحة البحث لا تتناسب مع ما يبذله الباحثين من مجهودات كما أن الأموال المخصصة للبحث تصرف أحيانا كثيرة بطرق غير عقلانية وبدون رقابة مالية صارمة".
- عدم وجود منهجية واضحة في مسيرة البحث العلمي يتم الالتزام بها إداريا.
- إن طبيعة الدراسات والبحوث على قلتها لا تنعكس مباشرة على مسار التنمية.
- انخفاض عدد المؤهلين للعمل في مجال البحث العلمي.
- افتقاد البحث العلمي في الجزائر إلى سياسة واضحة المعالم بالرغم من المجهودات المبذولة خاصة في السنوات الأخيرة التي تم فيها تخصيص غلاف مالي معتبر للبحث العلمي.

لذلك يجب أن يكون هناك ضرورة لوعي المسؤولين بأهمية البحث العلمي أو الإنتاج المعرفي بالنسبة للتنمية ، الاهتمام أكثر بجانب نشر البحوث العلمية المنجزة من طرف الباحثين الجامعيين للتمكن من الاستفادة منها علميا وبيداغوجيا ، بالإضافة إلى الاهتمام أكثر بتشجيع وتحفيز البحث العلمي من طرف الهيئات المسؤولة على هذا القطاع الحيوي[1].

[1]- بوساحة نجاة، "***إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية***"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن جوان 2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، ص 214.

خلاصة

حاولت الدراسة من خلال هذا الفصل ملامسة جملة من العناصر والموضوعات ذات العلاقة بالأستاذ الجامعي ومدى إسهامه في المؤسسة الجامعية من خلال إنتاجه المعرفي ومشاريعه البحثية التي من شأنها أن تساهم في السمو في الإنتاجية البحثية سواء كانت هذه البحوث نظرية أو تطبيقية.

بالإضافة إلى واقع إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: منهجية وتقنيات الجانب الميداني

- تمهيد

I- مجالات الدراسة

1- المجال الزماني

2- المجال المكاني

3- المجال البشري.

II- منهج الدراسة

III- أدوات جمع البيانات

IV- مجتمع البحث وخصائصه

- خلاصة

- **تمهيد**

بعد ما تم التعرض للجانب النظري لموضوع الدراسة يأتي الجانب الميداني الذي يدعمه حتى يكون هناك تكامل بحثي وذلك من خلال عرض الإجراءات المنهجية التي اعتمدنا عليها في الدراسة حيث تشمل هذه الإجراءات جميع المجالات المتعلقة بالدراسة ثم تحديد الطريقة المنهجية المناسبة والمرتبطة بطبيعة الظاهرة المدروسة ،ومن ثمة اختيار جملة الأدوات والتقنيات لجمع المادة العلمية والتي تسمح لنا بالتعمق في الواقع محل الدراسة.

I. مجالات الدراسة

إن لكل ظاهرة مدروسة طابعها الإمبريقي الخاص وخصوصيتها تتسم بمجالات الدراسة مختلفة عن غيرها من الدراسات وبالتالي فلكل دراسة عملية سوسيولوجية مجالها الزمني، المكاني والبشري الخاص بها ،وقد تمثلت مجالات الدراسة الحالية في:

1- المجال الزماني: يعبر المجال الزماني عن المدة التي استغرقتها الدراسة أولا نظريا ثم ميدانيا.

مرحلة الإعداد النظري: والتي كانت بدايتها من عطلة صيف 2017 تحديدا في شهر رمضان والذي تم فيه البحث عن موضوع للدراسة بحيث يكون جديدا ومتماشيا وتخصص علم اجتماع تنظيم وتنمية وذلك بتواصلي مع أستاذي ومشرفي إذ عرض علي موضوعين أحدهما جذب انتباهي بحكم انه جديد ولم يمر علي من قبل، وبعدها بدأت مرحلة القراءات الأولية وجمع المادة العلمية والتي استغرقت من بداية شهر جويلية 2017، واستكمال البحث بعد الموافقة على عنوان الدراسة من طرف فريق التكوين لقسم علم الاجتماع حتى شهر فيفري 2018 وذلك نظرا لحداثة الموضوع والذي يتطلب مادة علمية وإحصائيات حديثة.

مرحلة الإعداد الميداني: كان النزول إلى ميدان الدراسة في شهر فيفري وذلك بعدما تم تحديد المجال المكاني والمتمثل في كليتي جامعة العربي التبسي وهما:

- كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة.
- معهد المناجم.

حيث تضمنت عدة زيارات حتى يتم التعرف على أقسام كل كلية ومن ثمة تحديد القسم الأكثر تمثيلا وبعدها تم التعرف على عدد الأساتذة الجامعيين من صنف دكتور (محاضر، محاضر أو بروفيسور) ،وقد تم حصر الأساتذة في مصاف الأستاذية نظرا لكبر عدد الأساتذة من صنف المساعدين.

2-المجال المكاني

تمثل المجال المكاني للدراسة في جامعة العربي التبسي وذلك باختيار معهد المناجم بأقسامه الثلاث (قسم جذع مشترك، قسم المناجم والجيوتكنولوجيا، وقسم الالكتروميكانيك) وكذا كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة قسم الرياضيات والإعلام الآلي حيث تم اختيارهم نظرا لتوفير المادة العلمية التي تفيدنا في إكمال الجانب الميداني للدراسة وهذا لا يعني أن باقي الكليات ليست قادرة على الإفادة وإنما كنا محصورين بالإمكانيات من جهد ووقت ،أما عن عدم اختيار كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية فذلك لتجنب الذاتية وباعتبار أن معهد المناجم هو أول معهد تم تأسيسه وبالتالي له الأولوية في البحث.

جامعة العربي التبسي –تبسة-

تأسست جامعة العربي التبسي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 8-09 الصادر في 4 جانفي 2009 وقد جاء الإعلان عن ترقية المؤسسة إلى مصنف جامعة وذلك بعد الجهود الجبارة التي بذلتها الأسرة

الجامعية والتي كانت بدايتها سنة 1985، سنة تأسيس المعاهد الوطنية للتعليم العالي في تخصصات علوم الأرض، الهندسة المدنية والمناجم.

وفي حفل الإفتتاح الرسمي للسنة الجامعية 2009/2008 من جامعة تلمسان أعلن رئيس الجمهورية عبد العزيزي بوتفليقة عن ترقية المركز الجامعي تبسة إلى مصاف جامعة وعليه فقد قمنا باختيار كل من:

أ- معهد المناجم

تأسس معهد المناجم عام 1985 في جامعة تبسة إلى جانب الجيولوجيا، وفي عام 2009 عند ترقية المركز الجامعي العربي التبسي إلى رتبة جامعة واستحداث الكليات تم تحويلها معهد المناجم إلى قسم هندسة المناجم تحت كلية العلوم والتكنولوجيا.

وفي 2016 صدر المرسوم الوزاري بترقية قسم المناجم إلى معهد المناجم والذي تم الشروع في تنفيذه منذ جويلية 2017، حيث يتكون معهد المناجم من 3 أقسام:

- قسم جذع مشترك يهتم بتسيير السنة الأولى والثانية جذع مشترك مناجم ذو التشجيل الوطني.
- قسم المناجم والجيوتكنولوجيا يحتوي على التخصصات التالية:
- الجيوتقني، استغلال المناجم، تثمين الموارد المعدنية، المحيط المنجمي.
- قسم الالكتروميكانيك والذي يحتوي على التخصصات التالية:
- الكترونيكانيك منجمية، الالكتروميكانيك، الصيانة الصناعية.

كما يسعى معهد المناجم إلى إدراج مسارات تكوين جديدة مستقبلا في مجالات المحيط المنجمي والصناعي، الطاقات المتجددة والمراقبة التقنية للمركبات.

وعليه فإن موقع معهد المناجم موجود في كلية العلوم والتكنولوجيا جامعة العربي التبسي.

ب- لمحة عن كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09-08 المؤرخ في 4 يناير 2009 والمتضمن ترقية المركز الجامعي إلى مصنف جامعة، نشأت كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة والتي هي امتداد لمعهد علوم الطبيعة والحياة وكذا قسمي الرياضيات والإعلام الآلي وعلوم المادة وتعد من أغنى الكليات باختصاصاتها المتعددة.

إذ يقع المقر الرئيسي للكلية في طريق قسنطينة لمدينة تبسة وتتربع على مساحة قدرها 40380.00م^2، وحسب المادة 2 من القرار رقم 235 المؤرخ في 10 جويلية 2010 تتكون كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة –جامعة تبسة– الأقسام التالية:

- قسم علوم المادة.
- قسم علوم الطبيعة والحياة.
- قسم الرياضيات والإعلام الآلي.
- قسم علوم الأرض والكون.
- قسم الكائنات الحية.
- قسم البيولوجيا التطبيقية.

وعلى هذا الأساس تم اختيار قسم الرياضيات والإعلام الآلي والمتركز في كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة تبسة وذلك نظرا لصغر مساحة كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة.

3- المجال البشري

انحصر المجال البشري في فئة الأساتذة الجامعيين من صنف دكتور وبروفيسور في كل من معهد المناجم بأقسامه الثلاث وكلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة قسم الرياضيات والإعلام الآلي وذلك نظرا للإمكانيات المتوفرة من جهد ومال ووقت والتي سنتطرق إليها بشيء من التفصيل اعتمادا على ما تحصلنا عليه من إحصائيات تتعلق بميدان الدراسة والمعبرة عن مجتمع الدراسة وعلى هذا الأساس فقد تمثل مجتمع البحث في أساتذة من مصاف الأستاذية بمعهد المناجم وقسم الريضايات والإعلام الآلي.

II. منهج الدراسة

يعتبر المنهج الوصفي المنهج الأكثر شيوعا واستخداما في العلوم الاجتماعية باعتباره "الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية الموجودة في جماعة معينة وفي مكان معين، إذ ينصب على الظواهر الحالية ويتناول أشياء موجودة بالفعل وفي الوقت الحاضر دون الغوص في تأثير الماضي والتعمق فيه"[1].

ونظرا لأنه الأكثر تطبيقا وملائمة لموضوع الدراسة قمنا أيضا بمتابعة دقيقة للمشكلة بأسلوب كمي للتعرف على واقع إنتاج المعرفة لدى الأستاذ الجامعي الجزائري وذلك من خلال "أسلوب التحليل التالي:

- **التحليل الكمي:** عن طريق استخدام أساليب الإحصاء الوصفي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) التسهيل عمليات جمع وتفريغ ومعالجة وتبويب البيانات الخمسة للدراسة مما تعمل على تحويل البيانات الكيفية إلى بيانات كمية وفي وقت وجيز[2].

[1]- فاطمة عوض صابر، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002، ص 94.

[2]- رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي أساسياته النظرية**، دار الفكر، دمشق، 2000، ص 318.

- **طريقة المسح المتبعة**

يلجأ الباحث إلى اعتماد أسلوب المسح الشامل إذا كان مجتمع البحث صغير لا نستطيع مسحه مسحا بالعينة وقد تم تبينه باعتباره يحقق أغراض البحث في الحصول على البيانات الدقيقة من الجمهور الذي يبحثه واتجاهاته"[1].

وعليه فالهدف من استخدام أسلوب المسح الشامل هو تشخيص واقع إنتاج المعرفة لدى الأستاذ الجامعي الجزائري مما ساعدنا في التعمق أكثر في هذا الواقع وتبيان الدور الكبير للأستاذ الدامعي في إنتاج المعرفة وكيفية استغلال هذه المعرفة في الزيادة من كفاءة الجامعة كباحث ومشارك في التنمية.

- **طريقة المعالجة الإحصائية لمعطيات الاستبيان**

برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS حيث أجري التحليل الإحصائي بواسطة الحاسوب ضمن الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (IBMSPSSV19) والذي قام بحساب كل من:

- التكرارات، النسبة المؤوية، المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري،..... والذي سيتم توظيفه في الفصل الموالي.

III. أدوات جمع البيانات

تشمل أدوات جمع البيانات مختلف الوسائل التي يلجأ إليها الباحث قصد جمع المادة العلمية حول موضوع الدراسة وكيفية التعامل مع الواقع التي يتطلبها بحثه.

[1]- أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، المكتبة الأكاديمية، مصر 1996، ص 324.

"فأدوات جمع المعلومات يمكن أن تحدد طبيعة المنهج في البحث، فالمنهج المسحي مثلا يحتاج إلى الاستبيان في جمع المعلومات بالدرجة الأولى وقد يستعين بالمقابلة أيضا كأداة لجمع المعلومات، لوحدها منفردة أو مكملة الوسيلة الاستبيان وعليه يمكن حصر أدوات جمع البيانات في المصادر والوثائق، الاستبيان، المقابلة، الملاحظة"[1].

لذلك قد تختلف أدوات البحث وفق طبيعة الموضوع وأهدافه والمنهج أيضا، لذلك يجب على الباحث أن يحسن اختيار الأداة المناسبة للحصول على نتائج نهائية تعكس دقة وموضوعية وصدق وأمانة المعطيات.

ولما كان محور الدراسة الحالية الكشف عن واقع إنتاج المعرفة لدى الأستاذ الجامعي الجزائري فقد تم استخدام مجموعة من الادوات حتى يتم الحصول على المعلومات اللازمة، وفي ما يلي تفصيل لذلك:

1- الوثائق والسجلات

إن كل بحث ميداني يعتمد على مصادر خاصة يستمد منها معطيات قد تكون وثائق، أو سجلات لذلك فقد استعنا بسجلات وإحصاءات ووثائق من كليتي العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة وكلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة العربي التبسي –تبسة– والمتثلة في:

- المراسيم التنظيمية للجامعة.
- موقع الجامعة بكلياتها.
- المنشورات العلمية للأساتذة.

[1]- عامر إبراهيم قندلجي، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**، دار اليازوري العلمية، عمان، 1999، ص 149.

وعليه فاستخدام "المصادر والوثائق كأداة من أدوات جمع المعلومات في البحث العلمي وذلك يكون إما بالاعتماد على المصادر الأولية والمتثلة في الوثائق الرسمية، التقارير السنوية والدورية المختلفة، براءات الاختراع المسجلة لدى الجهات الرسمية، نتائج البحوث والتجارب العلمية المنشورة، أو المصادرة الثانوية والتي تنقل معلوماتها من المصادر الأولية مباشر أو غير مباشر والتي تتمثل في الموسوعات، مقالات الدوريات، الكتب المتخصصة...[1]

فكل هذه المصادر سواء الاولية أو الثانوية تم توظيفها في هذه الدراسة وأي وثيقة متكون في ملحق المذكرة.

2- المقابلة غير المقننة

تم استخدام المقابلة غير المقننة "كأداة لهذه الدراسة لما تتيحه من إمكانيات للحصول على معلومات قد يستعصي الحصول عليها عند استخدام أدوات أخرى وذلك دون الالتزام الكامل بالأسئلة المخططة من قبل[2]" وفيها عبر الأساتذة الجامعيين عن آرائهم بحرية تامة حول نقاط الضعف التي يعاني منها الأستاذ الجامعي الجزائري اليوم في ظل هذه التحديات والتغيرات العلمية الحاصلة، بالإضافة معرفة ما إن كانت هناك مجهودات من قبل الدولة الجزائرية في نطاق البحث العلمي، أيضا الكشف عن المراسيم التنفيذية التي تحدد ممارسات الاستاذ الباحث والتي كان لها تأثر على عملية إنتاج المعرفة، كذلك تبيان إن كان هناك تثمين للبحوث العلمية من قبل الوزارة فلكل عبر عن رأيه حسب ما يراه وما يعيشه وسنرى ذلك في تحليل ومناقشة النتائج.

[1]- المرجع السابق، ص 151-152.

[2]- محمد عبيدات، **منهجية البحث العلمي**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 63.

3- الاستمارة

تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة نظرا لطبيعة المنهج المستخدم ونظرا لما تسخره من خدمة للبحث العلمي، وقد تم اللجوء إلى الاستمارة في تحصيل البيانات من عينة الدراسة كونها "الوسيلة التي تحمل مجموعة من الأسئلة والعبارات الموجهة إلى الأفراد المبحوثين من أجل الحصول على معلومات حول موضوع ما"[1].

فهي تتيح الإجابة على الأسئلة بصورة دقيقة، وأيضا التعرف عن قرب حول حقيقة وواقع إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية بالإضافة إلى معرفة اتجاهات الأساتذة حول مواقف محددة تتعلق بعلاقتهم بالموضوع.

وعلى هذا الأساس تمثلت استمارة موضوع الدراسة مقسمة حسب محاور محددة ووفقا للأسئلة الفرعية الثلاث، أما فيما يخص صيغة عباراتها فقد اعتمدنا على مقياس ليكرت الخماسي (موافق – موفق بشدة – محايد – فير موافق – غير موافق بشدة) وعلى هذا الأساس تضمنت استمارة البحث 4محاور مكونة من 29 سؤال وهي كالتالي:

- **محور البيانات الشخصية:** والذي يشمل:العمر، الجنس، الحالة الاجتماعية، الرتبة العلمية، المسؤولية البيداغوجية، المسؤولية العلمية.
- **المحور الثاني:** الخاص بالتساؤل الأول للدراسة المتمثل في ضوابط تقييم إسهام الأستاذ الجامعي الجزائر في إنتاج المعرفة، ويتضمن سبع عبارات من العبارة رقم 7 الى 13.

[1]- ربحي مصطفى عليان، **مناهج وأساليب البحث العلمي**، دار صفاء للنشر، عمان، 2000، ص 137.

- **المحور الثالث:** المتعلق بالتساؤل الثاني للدراسة المتمثل في دور البيئة الجامعية في إنتاج المعرفة حيث يحتوي على إحدى عشرة عبارة من العبارة رقم 14 الى 24 .
- **المحور الرابع:** خاص بالتساؤل الثالث من الدراسة والذي يبين مؤشرات قياس إنتاج المعرفة عند الأستاذ الجامعي الجزائري وشمل على خمس عبارات من العبارة رقم 25 الى 29.

أ- صدق الأداة

تم اختيار صدق الأداة للتأكد من أنها تصلح لقياس ما وضعت لقياسه وللرغبة في التأكد من سلامة ودقة اللغة المستعملة حيث تم عرض الأداة على الأستاذ المشرف لتصحيحها وبعدها تم عرضها على 5 أساتذة بغية تحكيمها حتى يبدوا واستفساراتهم وملاحظاتهم.

وقد تم اختبار صدق الأداة من خلال الصياغة، الوضوح والقياس بالإضافة إلى الملاحظات المطروحة.

فكان 18 سؤال مقبول من صنف 26 سؤال وعليه عند حساب الصدق الظاهري للأداة حسب قانون لاوشي

$$\frac{\text{عدد الأسئلة المقبولة X 100}}{\text{عدد أسئلة الاستمارة}}$$

فكانت النتيجة كالتالي:

$$\frac{100 \text{ X } 18}{26} = 69.23$$

وحسب قانون لاوشي إن كانت النتيجة أكبر من 60 فإن الاستمارة مقبولة أما عن الملاحظات التي تم طرحها من قبل الأساتذة المحكومين فتمثلت في:

- تعديل صياغة بعض الأسئلة باعتبارها حكم مسبق.
- إعادة صياغة أسئلة تحمل مؤشرات كانت متضمنة في أسئلة أخرى.
- اشتملت بعض الأسئلة على أرقام محددة مما يجعل الإجابة عليها غير دقيقة.
- حذف عدد من البنود واستبدالها باخرى.

وبعد الأخذ بعين الاعتبار للملاحظات التي صدرت على الأساتذة المحكومين بالإضافة إلى ما تم استنتاجه من نقائص تم ضبط أسئلة الاستمارة وصياغتها بشكل نهائي لتكون في شكل استمارة الاستبيان الواردة في الملاحق.

IV. مجتمع البحث وخصائصه

باعتبار أننا قمنا باستخدام أسلوب المسح الشامل لمجتمع البحث والمتمثل في أساتذة قسم الرياضيات والإعلام الآلي ومعهد المناجم من مصاف الأستاذية بجامعة العربي التبسي حيث كان عدد أساتذة ذوي صنف دكتور بمعهد المناجم 15 أستاذ، منهم أستاذين في تربص أي غير موجودين وبذلك يصبح العدد 13 أستاذ للدراسة.

أما عدد الأساتذة في قسم الرياضيات والإعلام الآلي 22 أستاذ، من مصاف الأستاذية في حين أن 5 أساتذة غير موجودين فمنهم من هو في عطلة استداع ومنهم من نجح في انتخابات المجلس الشعبي البلدي ومنهم من هو في تربص خارج الوطن وبهذا يصبح العدد 17 أستاذاً للدراسة.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن الأساتذة محل الدراسة عددهم:

13أستاذاً من معهد المناجم.

17أستاذاً من قسم الرياضيات والإعلام الآلي.

وبهذا يصبح مجتمع البحث ككل 30 أستاذا ذوي مصاف الاستاذية.

جدول (08): يمثل مجتمع البحث ككل

الكلية	عدد الأساتذة الموجودين	عدد الأساتذة غير الموجودين
معهد المناجم	13	2
كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة (قسم الريضايات والإعلام الآلي)	17	5
المجموع	30	7
	37	

أ- خصائص مجتمع البحث:

الجدول رقم (09): توزيع المبحوثين حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	24	%80
أنثى	6	%20
المجموع	30	%100

الشكل رقم(03):مخطط دائري بياني للجنس

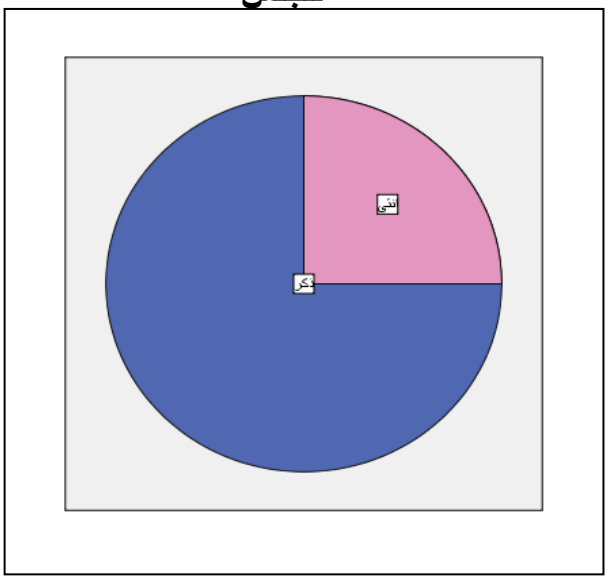

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

نلاحظ من خلال المعطيات المبينة في الجدول رقم (09) ان نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث أين قدرت نسبة الذكور بـ 80% في حين أن نسبة الإناث 20% إذ يمكن إرجاع ذلك التفوق النسبي للذكور لميل فئة الذكور لمهنة التدريس ذات التخصص العلمي (رياضيات والإعلام الآلي والمناجم) في حين نجد فئة الإناث يميلون إلى التدريس ذات التخصص الأدبي.

الجدول رقم (10): توزيع المبحوثين حسب العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
من 25 إلى 35	5	%16.7	%16.7	%16.7
من 36 إلى 45	21	%70	%70	%86.7
أكثر من 45	4	%13.3	%13.3	%100
المجموع	30	%100	%100	

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

الشكل رقم(04):مخطط دائري بياني للعمر

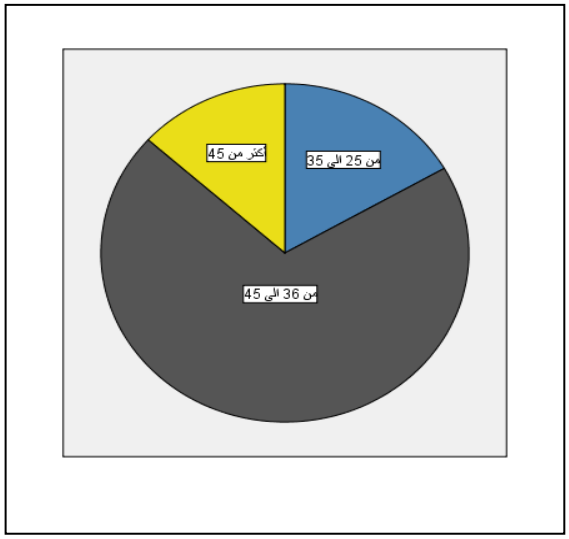

من خلال الجدول رقم (10) والمتعلق بتوزيع أفراد المجتمع حسب العمر إذ يتضح لنا أن أغلبية أفراد مجتمع البحث هم من فئة الكهول وذلك بنسبة 70% في حين بلغت نسبة فئة الشباب 16.7% لتأتي بعدها الفئة العمرية (أكثر من 45) بنسبة 13.3%، وعليه فإن فئة الكهول باعتبارها أعلى نسبة ذلك بعد مرورها على جميع مراحل الحصول على التكوين المهني ومن ثمة التفرغ للإنتاج العلمي أما فئة الشباب باحتلالها المرتبة الثانية هذا راجع إلى أنها حديثة العهد باكتسابها لشهادة الدكتوراه أما الفئة العمرية (أكثر من 45) جاءت في ذيل الترتيب بنسبة 13.3% وهي الفئة التي ينبغي أن تحقق إنتاج علمي مهم.

الجدول رقم (11): توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الإجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	7	%23.3
متزوج	23	%76.7
المجموع	30	%100

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

الشكل رقم(05):مخطط دائريبياني للحالة الاجتماعية

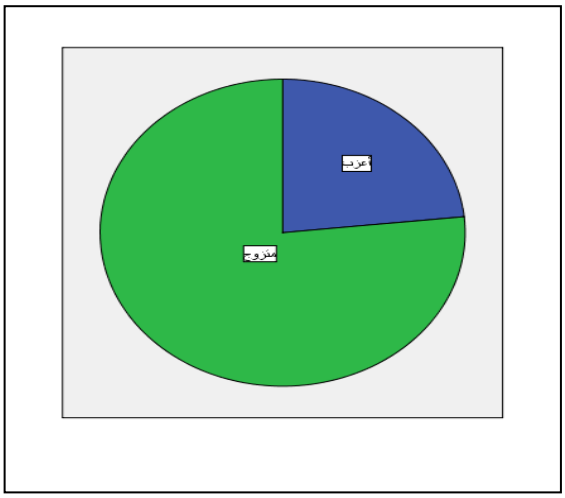

يبين الجدول رقم (11) الحالة الاجتماعية لأفراد مجتمع البحث والذي كانت بين أعزب ومتزوج ،مطلق وأرمل إلا أنها انحصرت بين أعزب بنسبة 23.3% ومتزوج 76.7% وكانت نسبة كل من مطلق وأرمل معدومة وهذا مؤشر على أنه كل ما كان الأستاذ الجامعي متزوج نجده يميل إلى الاهتمام بالعمل من أجل البحث العلمي نظرا لكونهم الأكثر استقرار من الأساتذة الباحثين العزاب الذين يأملون إلى تحضير الدروس وتكوين أسرة.

الجدول رقم (12): توزيع المبحوثين حسب الرتبة العلمية

الرتبة العلمية	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
أستاذ محاضر قسم ب	11	%36.7	%36.7	%36.7
أستاذ محاضر قسم أ	17	%56.7	%56.7	%93.3
بروفيسور	2	%6.7	%6.7	%100
المجموع	30	%100	%100	

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

الشكل رقم(06):مخطط دائري بياني للرتبة العلمية

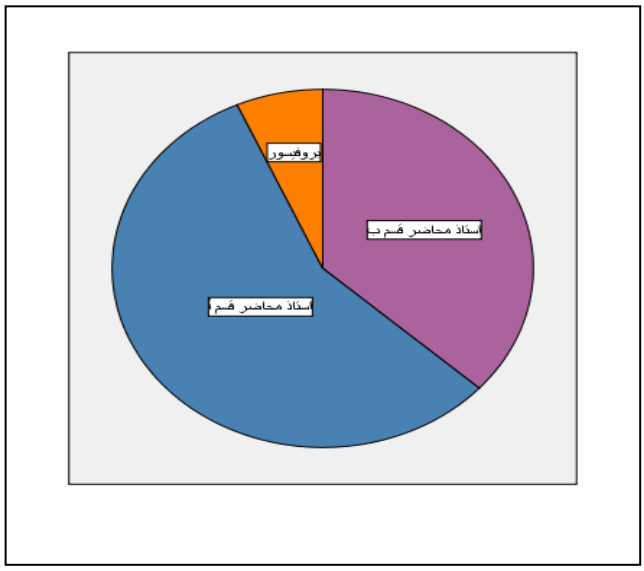

يتعلق الجدول رقم (12) بتوزيع أفراد مجتمع البحث حسب الرتبة العلمية علما أننا قمنا بتحديد مجتمع البحث في السابق والمتمثل في مصاف الأستاذية وعليه فقد كانت الرتبة العلمية منحصرة في أستاذ محاضر(أ) بنسبة 56.7% وأستاذ محاضر(ب) بنسبة 36.7% أما بروفيسو نسبته 6.7% ومنه نلاحظ أن أعلى نسبة كانت برتبة أستاذ محاضر(أ) وهذا ما يتوافق والجدول رقم (10).

الجدول رقم (13): توزيع المبحوثين حسب المسؤولية البداغوجية

المسؤلية البيداغوجية	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
0	12	%40,0	%40,0	%40,0
مسؤول فريق ميدان التكوين	1	%3,3	%3,3	%43,3
مسؤول فريق شعبة التكوين	1	%3,3	%3,3	%46,7
مسؤول فريق الاختصاص	9	%30,0	%30,0	%76,7
آخر	7	%23,3	%23,3	%100,0
المجموع	30	%100,0	%100,0	

الشكل رقم(07):مخطط دائري بياني للمسؤولية البيداغوجية

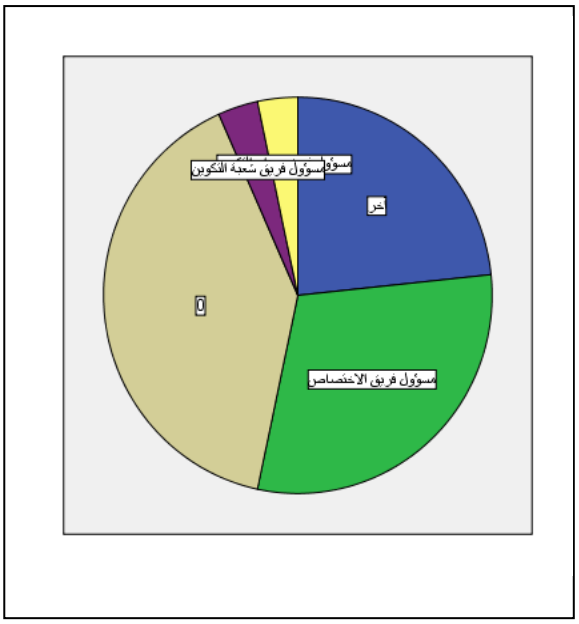

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

حسب الجدول رقم (13) والمتضمن لتوزيع أفراد مجتمع البحث حسب المسؤولية البيداغوجية مع العلم أنه ليس من الضروري أن يكون الأستاذ مسؤول بيداغوجي حيث بلغت نسبة الذين ليست لهم مسؤوليات 40% في حين أنها أعلى نسبة ذلك لأن عملية إنتاج المعرفة تتطلب تفرغ من أي انشغالات ومسؤوليات وقد كانت نسبة مسؤول فريق الاختصاص 30% تليها نسبة مسؤوليات أخرى بـ 23.3% وقد تمثلت في عضو مجلس كلية التربية البدنية، نائب رئيس قسم الرياضيات، نائب عميد الدراسات، مديرة مساعدة للمسائل البيداغوجية، منشط علمي، رئيس قسم الرياضيات والإعلام الآلي، رئيس قسم المناجم، أما نسبة مسؤول فريق ميدان التكوين 3.3% وهي نفس نسبة مسؤول فريق شعبة التكوين.

الجدول رقم (14): توزيع المبحوثين حسب المسؤولية العلمية

المسؤولية العلمية	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
0	17	%56.7	%56.7	%56.7
عضو اللجنة العلمية	7	%23.3	%23.3	%80
عضو المجلس الشعبي	5	%16.7	%16.7	%96.7
رئيس المجلس الشعبي	1	%3.3	%3.3	%100
المجموع	30	%100	%100	

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

الشكل رقم(08):مخطط دائري بياني للمسؤولية العلمية

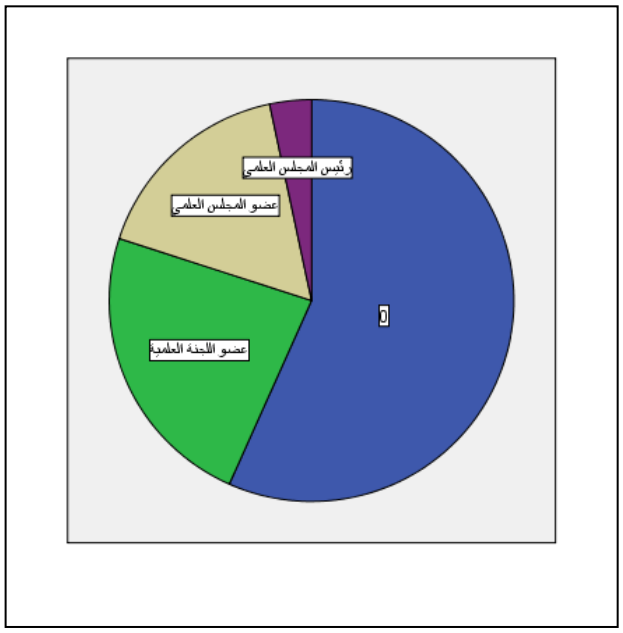

يوضح الجدول رقم (14) توزيع أفراد مجتمع البحث حسب المسؤولية العلمية حالها حال المسؤولية البيداغوجية إذ ليس من الضروري أن تكون للأستاذ الجامعي مسؤوليات علمية والتي مثلت أعلى نسبة في الجدول بـ 56.7% فقد يفضل لهم أن يكونوا مشاركين بإنتاج المعرفة من شغل مناصب ذو مسؤوليات علمية تليها مسؤولية عضو اللجة العلمية بنسبة 23.3% ثم تليها عضو المجلس العلمي بنسبة 16.7% وأخيرا رئيس المجلس العلمي بنسبة 3.3% أما نسبة مسؤولية رئيس اللجنة العلمية فهي معدومة.

- **خلاصة**

ختماما لهذا الفصل والذي تم التعرف فيه على جل الإجراءات المنهجية المواتية لموضوع الدراسة محل البحث والتي سيتم استغلالها في الفصل الموالي الذي سيبث لنا كيفية الإستفادة من هذه الإجراءات على طريقة البحث الميداني.

الفصل الرابع

الفصل الرابع: عرض وتحليل البيانات

- تمهيد

I- عرض وتحليل بيانات التساؤل الفرعي الأول

II- عرض وتحليل بيانات التساؤل الفرعي الثاني

III- عرض وتحليل بيانات التساؤل الفرعي الثالث

- خلاصة

- **تمهيد**

بعد معرفة الإجراءات المنهجية للدراسة يأتي هذا الفصل ليتناول عرض وتحليل البيانات والذي تم الاعتماد فيه على أسلوب التحليل الكمي للأداة التي تم تبينها ألا وهي استمارة الاستبيان المكونة من أربع محاور ذات 29 عبارة.

I. عرض وتحليل بيانات التساؤل الفرعي الأول

الجدول رقم(15): على الأستاذ الجامعي النشر في أكثر من مجلة دولية محكمة خلال السنة.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
موافق	13	%43,3	%43,3	%43,3
موافق بشدة	9	%30,0	%30,0	%73,3
محايد	4	%13,3	%13,3	%86,7
غير موافق	4	%13,3	%13,3	%100,0
المجموع	30	%100,0	%100,0	

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

يوضح هذا الجدول رقم (15) والتابع للمحور الثاني من استمارة البحث من العبارة 7 حيث بلغت أعلى نسبة لموافق بـ 43.3% وهو ما يبين أن أغلب الأساتذة الباحثيين يميلون إلى النشر في أكثر من مجلة دولية محكمة خلال السنة حتى يساهم في إنتاج المعرفة تليها نسبة موافق بشدة بـ 30% وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الرغبة الشديدة في إنتاج المعرفة في حين قد كانت نسبة محايد نفس نسبة غير موافق بـ 13.3% وهذا دليل على أن الأستاذ الجامعي يعاني من صعوبة في النشر في المجلات الدولية كما أن المدة المحددة ألا وهي نسبة غير كافية ربما لتحضير مقال جيد أما نسبة غير موافق بشدة فهي معدومة.

الجدول رقم(16): على الأستاذ الجامعي أن يحضر أكثر من ملتقيين دوليين خارج الجزائر سنوياً.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
موافق	17	%56,7	%56,7	%56,7
موافق بشدة	2	%6,7	%6,7	%63,3
محايد	3	%10,0	%10,0	%73,3
غير موافق	8	%26,7	%26,7	%100
المجموع	30	%100	%100	

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

من خلال الجدول رقم (16) والخاص بالعبارة رقم 8 أعلى نسبة كانت لموافق بـ 56.7% وذلك حتى يكون الأستاذ الجامعي مساهم في عملية إنتاج المعرفة لابد عليه من الحضور في أكثر من ملتقيين دوليين سنويا بالإضافة إلى أن الإنهماك في إنتاج خطابات علمية يملكون من خلالها على تصور واضح للأبعاد التي تتحكم في عملية إنتاج واكتساب المعرفة تليها نسبة غير موافق بـ 26.7% ذلك راجع إلأى أن حضور الملتقيات الدولية مرهون بإمكانيات الدولة ومن بعدها الجامعة لدعم وتمويل هكذا عملية، أما نسبة محايد فكانت 10% موافق بشدة 6.7% مع انعدام نسبة غير موافق بشدة.

الجدول رقم(17): على الأستاذ الجامعي أن ينشر عدد من كتب .

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
موافق	18	%60	%60	%60
موافق بشدة	7	%23,3	%23,3	%83,3
محايد	3	%10,0	%10,0	%93,3
غير موافق	2	%6,7	%6,7	%100
المجموع	30	%100	%100	

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

يبين الجدول رقم (17) التابع للعبارة رقم 9 حيث بلغت نسبة موافق بـ 60% على أن ينشر الأستاذ الجامعي عدد من الكتب حتى يساهم بذلك في إنتاج المعرفة وحتى ينتقل من استهلاك المعرفة إلأى إنتاج المعرفة، كما كانت نسبة موافق بشدة 23.3% والتي تدل على أن وظيفة الأستاذ الجامعي لا تنحصر في التدريس والتأطير وتقديم المحاضرات وإنما إنتاج معارف والبحث العلمي وتجسيدها في كتب ومنشورات أما عن نسبة محايد فقد تمثلت في 10% تليها نسبة غير موافق بـ 6.7% أما غير موافق بشدة فهي نسبة معدومة.

الجدول رقم(18): على الأستاذ الجامعي أن يشارك في مشروع بحث.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية
موافق	14	%46,7
موافق بشدة	16	%53,3
المجموع	30	%100

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

يمثل الجدول رقم (18) الخاص بالعبارة رقم 10 والذي انحصر بين موافق بشدة بنسبة 53.3% وموافق بنسبة 46.7% وهذا يدل على أن جميع الأساتذة الجامعيين حتى يساهموا في إنتاج المعرفة لابد وأن يكون لهم مشروع بحث، وللذكر يعد الإنتاج الكيفي يعبر عن الإنتاج العلمي الأصيل الذي يمثله الأستاذ الباحث بالإضافة إلى الإستفادة من منحة البحث ومنه نجد أن نسبة محايد وغير موافق وغير موافق بشدة معدومة.

الجدول رقم(19): براءة الاختراع تعبر عن الإسهام الجيد للأستاذ الجامعي في إنتاج المعرفة.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
موافق	13	%43,3	%43,3	%43,3
موافق بشدة	12	%40	%40	%83,3
محايد	4	%13,3	%13,3	%96,7
غير موافق	1	%3,3	%3,3	%100
المجموع	30	%100	%100	

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

يعبر الجدول رقم (19) عن العبارة رقم 11 أن براءة الاختراع تعبر عن الإسهام الجيد للأستاذ الجامعي في إنتاج المعرفة حيث كانت أعلى نسبة لموافق بـ 43.3% تليها نسبة موافق بشدة بـ 40% ذلك لأن براءة الاختراع تعبر عن الإنتاج الأصيل والخالص باعتبارها وثيقة خاصة بصاحبها المخترع وبالتالي فهي مساهمة بشكل كبير في إنتاج المعرفة في حين أن نسبة محايد كانت 13.3% فهناك من يراها بأنها ليست ضرورة في وجود الوسائل الأخرى لإنتاج المعرفة أما غير موافق فقد كانت 3.3% لاسيما أن نسبة غير موافق بشدة معدومة.

الجدول رقم(20): على الأستاذ الجامعي الإشراف على عدد مهم من الدراسات خلال السنة.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
موافق	16	%53,3	%53,3	%53,3
موافق بشدة	9	%30	%30,0	%83,3
محايد	3	%10	%10	%93,3
غير موافق	2	%6,7	%6,7	%100
المجموع	30	%100	%100	

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

من خلال هذا الجدول رقم (20) ذو العبارة رقم 12 والذي يؤكد أن على الأستاذ الجامعي الإشراف على عدد مهم من الدراسات خلال السنة وذلك بنسبة موافق بـ 53.3% وموافق بشدرة 30% مع العلم أنه من الضروري على أي أستاذ الإشراف حسب المراسيم التنفيذية أما نسبة محايد فقد وصلت إلى 10% تليها 6.7% لغير موافق مع العلم أن نسبة غير موافق بشدة معدومة.

الجدول رقم(21): راض على ما قدمته في مجال البحث العلمي وإنتاج المعرفة.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
موافق	12	%40	%40	%40
موافق بشدة	3	%10	%10	%50
محايد	5	%16,7	%16,7	%66,7
غير موافق	8	%26,7	%26,7	%93,3
غير موافق بشدة	2	%6,7	%6,7	%100
المجموع	30	%100	%100	

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

يمثل هذا الجدول رقم (21) بالعبارة رقم 13 عن رضا الأستاذ الجامعي في مجال البحث العلمي وإنتاج المعرفة إذا كانت أعلى نسبة لموافق بـ 40% وموافق بشدة 10% وذلك لتحقيقهم مستوى جيد وكم لا بأس به من الإنتاج المعرفي تليها نسبة غير موافق بـ 26.7% ثم محايد بـ 16.7% ربما لكونهم مازالوا في بداية الإنتاج المعرفي والبحث العلمي في حين أن نسبة غير موافق بشدة 6.7% فحسبهم الأستاذ الجامعي مهما بلغ مستوى الإنتاج المعرفي والبحث العلمي يبقى دائما في الحاجة إلى طلب العلم والمعرفة.

II. عرض وتحليل بيانات التساؤل الفرعي الثاني

الجدول رقم(22): للأستاذ الجامعي الوقت الكافي للقيام بالأبحاث العلمية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
موافق	12	%40	%40	%40
محايد	1	%3,3	%3,3	%43,3
غير موافق	15	%50	%50,	%93,3
غير موافق بشدة	2	%6,7	%6,7	%100
المجموع	30	%100	%100	

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

يوضح الجدول رقم (22) الخاص بالعبارة 14 حيث تراوحت النسب بين غير موافق بـ 50% وهي نسبة معتبرة تدل على أن الأستاذ الجامعي ليس له الوقت الكافي للقيام بالأبحاث العلمية وأن عملية إنتاج المعرفة ضرورة ولابد من توفير الوقت لها ولو على حساب التدريس مع العلم أن نسبة موافق قريبة جدا وذلك بـ 40% إذ أن هناك من يشغل مناصب إدارية بيداغوجية ومسؤوليات علمية إلى جانب التدريس والتأطير ثم نسبة غير موافق بشدة 6.7% تليها نسبة محايد 3.3% أما نسبة موافق بشدة معدومة.

الجدول رقم(23): المكتبة الجامعية تساعد كثيراً الأستاذ الجامعي على إنتاج المعرفة.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
موافق	8	%26,7	%26,7	%26,7
موافق بشدة	2	%6,7	%6,7	%33,3
محايد	6	%20	%20	%53,3
غير موافق	6	%20	%20	%73,3
غير موافق بشدة	8	%26,7	%26,7	%100
المجموع	30	%100	%100	

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

يوضح الجدول رقم (23) بالعبارة رقم 15 والذي كانت أعلى نسبة فيه متراوحة بين موافق بنسبة 26.7% والخاصة بالأساتذة الذين يعتمدون على المكتبة الجامعية في إنتاج المعرفة وبين غير موافق بشدة بنفس النسبة 26.7% وهذا يعود إلى عدم توفر مراجع في التخصص (رياضيات وإعلام آولي ومناجم) بالإضافة إلى أن نسبة محايد وغير موافق 20% وهذا راجع إلى تبني الأساتذة لأفكار سيئة عن المكتبة بسبب قلة المراجع وتدني خدماتها بالإضافة إلى الإجراءات الروتينية التي تواجههم أما نسبة موافق بشدة فكانت 6.7% وهي نسبة جد ضئيلة فبعدما كانت المكتبة المصدر الوحيد والأولي بمجيء الانترنت والتكنولوجيا سيتم التخلي عنها.

الجدول رقم(24): المكتبة الرقمية تساعد الأستاذ الجامعي على إنتاج المعرفة أفضل من المكتبة الجامعية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
موافق	14	%46,7	%46,7	%46,7
موافق بشدة	11	%36,7	%36,7	%83,3
محايد	3	%10	%10	%93,3
غير موافق	2	%6,7	%6,7	%100
المجموع	30	%100	%100	

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

الجدول رقم (24) الخاص بالعبارة رقم 16 والذي يؤكد بأن المكتبة الرقمية تساعد الأستاذ الجامعي على إنتاج المعرفة أفضل من المكتبة الجامعية وذلك بنسبة 46.7% موافق ونسبة 36.7% موافق بشدة ذلك لأنها تبحث في الجديد وليست محصورة في دولة ما بالإضافة إلى آنية الحصول على المعلومة تليها نسبة 10% لمحايد وذلك للاعتماد على كلا المكتبتين أما غير موافق فكانت النسبة 6.7% أما نسبة غير موافق بشدة معدومة.

الجدول رقم(25): يعاني الأستاذ الجامعي من صعوبات في النشر في بعض المجلات العلمية الوطنية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
موافق	6	%20	%20	%20
موافق بشدة	9	%30	%30,0	%50
محايد	11	%36,7	%36,7	%86,7
غير موافق	4	%13,3	%13,3	%100
المجموع	30	%100	%100	

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول رقم (25) أن أعلى نسبة كانت لمحايد وذلك بـ 36.7% حول معاناة الأستاذ الجامعي من صعوبات في النشر في بعض المجلات العلمية الوطنية تليها نسبة موافق بشدة 30% وهذا راجع إلى عدم توفر مجالات في التخصص مثلما ما هو موجود في العلوم الاجتماعية والإنسانية بالإضافة إلى نسبة موافق 20% مما يعود إلى حيازة بعض الأطراف على عملية النشر فتكون فيما بينهم في حين أن غير موافق كانت النسبة 13.3% مع نسبة غير موافق بشدة معدومة.

الجدول رقم(26): يعاني الأستاذ الجامعي من صعوبات في النشر في بعض المجلات الدولية المحكمة.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
موافق	15	%50	%50	%50
موافق بشدة	7	%23,3	%23,3	%73,3
غير موافق	7	%23,3	%23,3	%96,7
غير موافق بشدة	1	%3,3	%3,3	%100
المجموع	30	%100	%100	

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

يبين الجدول رقم(26) ان أعلى نسبة لموافق بـ 50% مما يؤكد على أن الأستاذ الجامعي يعاني من صعوبات في النشر في بعض المجلات الدولية المحكمة وهذا ما عبر عنه مجتمع الدراسة بالإضافة إلى نسبة موافق بشدة بـ 23.3% والتي تثبت صحة البند في حين أن نسبة غير موافق 23.3% وغير موافق بشدة 3.3% والتي تفند في البند حيث عبر الأساتذة بقولهم أنه عند إرسال إلى أي دولة يتم نشره دون أي صعوبة إلا في حالة عدم جدوى المنشور أو محتواه في حين نسبة محايد كانت معدومة.

الجدول رقم(27): فقدان التعاون العلمي بين جامعات الوطن.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
موافق	11	%36,7	%36,7	%36,7
موافق بشدة	15	%50	%50	%86,7
محايد	2	%6,7	%6,7	%93,3
غير موافق	2	%6,7	%6,7	%100
المجموع	30	%100	%100	

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

حسب الجدول رقم (27) يتضح لنا أن بالعبارة رقم 19 حول فقدان التعاون العلمي بين جامعات الوطن (الجزائر) تم تأكيده باحتلال أعلى نسبة لموافق بشدة بنسبة 50% ونسبة موافق 36.7% حيث عبر المجتمع المدروس عن الغياب التام للتعاون بين الجامعات وذلك من خلال التكتم عن بعض التظاهرات العلمية كمثال من خلال عدم نشر الملصقة أو الإعلان عنها كصفة كبيرة للتحكم في الميزانية المطروحة أو من أجل المحاباة وجعل العلمية مغلقة في حين أن نسبة محايد وغير موافق تشابهت بـ 6.7% في حين أن نسبة غير موافق بشدة معدومة.

الجدول رقم(28): يرجع سبب ضعف النشر للأستاذ الجامعي من عدم توفر دور نشر كافية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
موافق	7	%23,3	%23,3	%23,3
موافق بشدة	5	%16,7	%16,7	%40,0
محايد	7	%23,3	%23,3	%63,3
غير موافق	9	%30	%30	%93,3
غير موافق بشدة	2	%6,7	%6,7	%100
المجموع	30	%100	%100	

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول رقم (27) أن أعلى نسبة كانت لغير موافق بـ 30% حول إرجاع سبب ضعف النشر للأستاذ الجامعي إلى عدم توفر دور نشر كافية مما يدل على وجود دور نشر كافية وإنما هناك أسباب أخرى لضعف نشر الأستاذ الجامعي في حين أن نسبة موافق ومحايد كانت 23.3% وهذا يؤكد على أن سبب عدم توفر دور نشر يؤدي إلى ضعف نشر الأستاذ الجامعي فإن لم تكن هناك دور نشر فكيف سينشر أما نسبة موافق بشدة 6.7% فإن لم تتوفر دور نشر في الجزائر هناك خارجها وهذا لا يعد عذرا.

الجدول رقم(29): يعاني الأستاذ الجامعي من عدم سهولة ومرونة النشر مع دور النشر في الجزائر.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
موافق	10	%33,3	%33,3	%33,3
موافق بشدة	5	%16,7	%16,7	%50
محايد	10	%33,3	%33,3	%83,3
غير موافق	5	%16,7	%16,7	%100
المجموع	30	%100	%100	

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

يبين الجدول رقم (29) أن بالعبارة رقم 21 كانت أعلى نسبة فيه لموافق ومحايد بـ 33.3% والمؤكدة لأن معاناة الأستاذ الجامعي مرتبطة بعدم سهولة ومرونة النشر مع دور النشر في الجزائر بالإضافة إلى نسبة موافق بشدة 16.7% فدور النشر في الجزائر لها إستراتيجيات تتعارض مع التزامات الأستاذ الجامعي أما نسبة غير موافق فقد كانت 16.7% حيث ترى دور النشر في الجزائر سهلة ومرنة في النشر ذلك لأنهم تعاملوا معها أما نسبة غير موافق بشدة فهي معدومة.

الجدول رقم(30): يعاني الأستاذ الجامعي من قلة مخابر البحث العلمي (جامعة تبسة).

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
موافق	8	%26,7	%26,7	%26,7
موافق بشدة	10	%33,3	%33,3	%60,0
محايد	3	%10,0	%10,0	%70,0
غير موافق	8	%26,7	%26,7	%96,7
المجموع	30	%100	%100	

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

الجدول رقم (30) أعلاه يبين لنا أن الأستاذ الجامعي يعاني من قلة مخابر البحث العلمي في جامعة تبسة وهو ما أكدته أعلى نسبة لموافق بشدة 33.3% فعند الحديث عن مخابر بحث لابد من التعريج على تجهيزات ومعدات المخبر وسائل البحث، قاعدة البيانات... وغيرها الغير متوفرة بالإضافة إلى نسبة موافق 26.7% وبهذا يعد قلة المخابر بتجهيزاته من عوائق يعاني منها الأستاذ الجامعي أما نسبة غير موافق فكانت 26.7% والتي ترى بأن هناك بعض الأفراد تهيمن على المخبر والإستفادة من التمويل الموجه له وغموض حول عملية التسيير وبالتالي هناك عدد كافي من المخابر تليها نسبة محايد بـ 10% وبعدها نسبة غير موافق بـ 3.3% والذي يكون قد استفاد من خدمات المخبر.

الجدول رقم(31): ضعف الحوافز في الجامعة الجزائرية(جامعة تبسة) لا تشجع الأستاذ الجامعي على البحث.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
موافق	9	%30,0	%30,0	%30,0
موافق بشدة	11	%36,7	%36,7	%66,7
محايد	2	%6,7	%6,7	%73,3
غير موافق	7	%23,3	%23,3	%96,7
المجموع	30	%100	%100	

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

من خلال الجدول رقم (31) يتضح لنا أن ضعف الحوافز الجامعية الجزائرية (جانعة تبسة) لا تشجع الأستاذ الجامعي على البحث وهذا ما هو ظاهر في أعلى نسبة لموافق بشدة بـ 36.7% بالإضافة إلى نسبة موافق 30% سواء كان هذا التحفيز مادي أو معنوي تليها نسبة غير موافق بـ 23.3% والتي ترى بأن الأستاذ الجامعي لا ينتظر أن يشكره أحد سواء بالمال أو بالكلمة طالما يعود إليه العمل أما نسبة محايد 6.7% فهي لا تبالي بالتحفيزات وأخيرا نسبة غير موافق بشدة 3.3% تعتبر أن تشجيع الأستاذ الجامعي لا ينحصر فقط في الجامعة وإنما هناك جنود خفاء وراء تحفيزهم.

الجدول رقم(32): الميزانية المالية الخاصة بالأستاذ الباحث غير كافية لإنتاج المعرفة.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
موافق	7	%23,3	%23,3	%23,3
موافق بشدة	10	%33,3	%33,3	%56,7
محايد	6	%20,0	%20,0	%76,7
غير موافق	6	%20,0	%20,0	%96,7
المجموع	30	%100	%100	

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

يوضح الجدول رقم (32) أن أعلى نسبة كانت لموافق بشدة بـ 33.3% حول أن الميزانية المالية الخاصة بالأستاذ الجامعي غير كافية لإنتاج المعرفة هذا الأخيرة يتطلب العديد من المستلزمات من سفر، أجهزة البحث الحديثة.... مع انخفاض قيمة الدينار تليها نسبة موافق 23.3% التي تؤكد صحة البند في حين أن نسبة محايد وغير موافق متشابهة بـ 20% وهذا إنما يدل على أن الأستاذ الباحث يصرف هذه الميزانية خارج نطاق إنتاج المعرفة أما نسبة غير موافق بشدة فكانت 3.3% وهذا يعود إلى أن الميزانية المالية الخاصة بالباحث كافية.

III. عرض وتحليل بيانات التساؤل الفرعي الثالث

الجدول رقم(33): تتم ترقية الأستاذ الجامعي حسب الإنتاج العلمي.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
موافق	14	%46,7	%46,7	%46,7
موافق بشدة	7	%23,3	%23,3	%70,0
محايد	3	%10,0	%10,0	%80,0
غير موافق	5	%16,7	%16,7	%96,7
المجموع	30	%100	%100	

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

يوضح الجدول رقم (33) أن أعلى نسبة كانت لموافق بـ 46.7% فترقية الأستاذ الجامعي تكون من خلال ما يقوم به من جهد في عملية إنتاج المعرفة والبحث العلمي بكافة النشاطات المعرفية وبمختلف أشكاله تليه نسبة موافق بشدة 23.3% والتي تؤكد أن الإنتاج العلمي هو مقياس يمكن الأستاذ الجامعي من الترقية في حين أن نسبة غير موافق كانت 16.7% والتي ترى بأن الترقية تكون من خلال مقاييس أخرى وهذا تحدده الجامعة أما نسبة محايد فكانت 10% والتي قد لا تعني لها الترقيات شيء بقدر ما تعني لها المادة العلمية المنتجة أما غير موافق بشدة فقد مثلت نسبة 3.3% والتي تعتبر أن المسؤولية الإدارية هي التي تتحكم في زمام الأمور خاصة عملية الترقية وبالتالي تكون فيما بينهم.

الجدول رقم(34): يتراجع دور الأستاذ الجامعي في البحث مقابل الإنشغالات الإدارية والبيداغوجية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
موافق	13	%43,3	%43,3	%43,3
موافق بشدة	11	%36,7	%36,7	%80,0
محايد	1	%3,3	%3,3	%83,3
غير موافق	5	%16,7	%16,7	%100,0
المجموع	30	%100	%100	

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

مثلما هو ظاهر في الجدول رقم (34) فإن أعلى نسبة كانت لموافق بـ 43.3 وعليه فإن دور الأستاذ الجامعي يتراجع في البحث مقابل الانشغالات الإدارية والبيداغوجية ذلك لأن إنتاج المعرفة يتطلب تفرغ ووقت طويل حتى يتم إنجازه بشكل سليم وهو ما تؤكده نسبة موافق بشدة 36.7% وذلك لأن الانشغالات الإدارية والبيداغوجية تتطلب العمل طوال اليوم فمتى سيتم إنجاز العمل البحثي؟ في حين أن نسبة غير موافق كانت 16.7% والتي ترى بأن شغل مناصب وتحمل مسؤوليات إدارية وبيداغوجية وعلمية تكسبه خبرة وأفكار وتصورات قد تكون مشروع لبحث ما أما نسبة محايد 3.3% فهي تعبر على أن الأستاذ الجامعي قادر على البحث مع شغل الأعمال الإدارية.

الجدول رقم(35): يتم تثمين إنجازات كل أستاذ جامعي بشهادات التكريم.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
موافق	12	%40,0	%40,0	%40,0
موافق بشدة	1	%3,3	%3,3	%43,3
محايد	5	%16,7	%16,7	%60,0
غير موافق	6	%20,0	%20,0	%80,0
المجموع	30	%100	%100	

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

حسب الجدول رقم (35) فإن نسبة موافق 40% أعلى نسبة والتي تقر بتثمين إنجازات كل أستاذ جامعي بشهادات التكريم طالما شارك في عملية إنتاج المعرفة في حين أن نسبة غير موافق وغير موافق بشدة كانت متشابهة بنسبة 20% فعملية التكريم لم تحدث مطلبقا ربما لكون عملية البحث العلمي تعود للأستاذ الجامعي ولا علاقة للجامعة بها أما نسبة محايد فكانت 16.7% كون أن شهادات التكريم لا تعني لهم شيء بقدر ما يفتخرون بعملهم أما نسبة موافق بشدة تمثلت في 3.3% والتي قد تم تثمين إنجازات هذه النسبة.

الجدول رقم(36): تقدير وزارة التعليم العالي لكل ما ينتجه الأستاذ الجامعي من معرفة.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
موافق	8	%26,7	%26,7	%26,7
موافق بشدة	1	%3,3	%3,3	%30,0
محايد	7	%23,3	%23,3	%53,3
غير موافق	9	%30,0	%30,0	%83,3
المجموع	30	%100	%100	

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول رقم (36) أن أعلى نسبة كانت لغير موافق بـ 30% وذلك لعدم تقدير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لكل ما ينتجه الأستاذ الجانعي من معرفة، كون أن الوزارة الوصية غير معنية بتثمين الإنتاج المعرفي في حين أن نسبة موافق كانت 26.7% والتي تؤكد على تقدير الوزارة للعمل البحثي وذلك من خلال الميزانية المالية المخصصة للأستاذ الباحجث مقارنة مع الدول الأخرى التي لا تخصص لهم حتى المنحة ،تليها نسبة محايد بـ 23.3% والتي لا تعلم إن كانت الوزارة تقوم بمثل هكذا عملية أم لا؟ أما غير موافق بشدة فكانت نسبة 16.7% حيث لم يتم تقدير أي منها لبحثه العلمي ولم تسمع بأي بحث تقديره من قبل الوزارة وفي الأخير نجد نسبة موافق بشدة بـ 3.3% والتي قد تكون شهدت على تقدير الوزارة لبعض الأبحاث وربما أبحاثهم.

الجدول رقم(37): راض على برامج التثمين للبحوث العلمية.

البدائل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الحقيقية	النسبة المتراكمة
موافق	4	%13,3	%13,3	%13,3
موافق بشدة	6	%20,0	%20,0	%33,3
محايد	15	%50,0	%50,0	%83,3
غير موافق	5	%16,7	%16,7	%100,0
المجموع	30	%100	%100	

المصدر: بناءا على المعلومات المستخرجة من الاستبيان

يبين الجدول رقم (37) أن أعلى نسبة لغير موافق كانت 50% وذلك لعدم رضاها على برامج التثمين للبحوث العلمية حيث ترى بأن البحوث العلمية المنجزة لا يتم تثمينها بالشكل الصحيح والمرضي.

وقد تمثلت نسبة محايد 20% فمنها ما هو مثمن ومنها ما هو منسي تليها نسبة غير موافق بشدة 16.7% فبرامج التثمين للبحوث العلمية مجحفة في حق الأستاذ الجامعي الباحث، أما نسبة موفق فكانت 13.3% وذلك لعدم مقدرة الوزارة على تغطية كافة الجامعات وتثمين الإنتاج العلمي مع العلم أن المنظومة السياسية الجزائرية تعيش حالة من التقشف أما نسبة موافق بشدة معدومة.

خلاصة

حاولنا في هذا الفصل أن نبرز واقع إنتاج المعرفة لدى الأستاذ الجامعي الجزائري فمن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها وتحليلنا لنتائج الاستبيان والتي ستساعدنا في مناقشة النتائج على ضوء التساؤلات الفرعية والدراسات السابقة ثم الإطار النظري للدراسة.

الفصل الخامس

الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة

- تمهيد

I- مناقشة النتائج في ضوء التساؤلات الفرعية

1- مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الأول

2- مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الثاني

3- مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الثالث

II- مناقشة نتائج التساؤلات الفرعية في ضوء الدراسات السابقة

1- مناقشة نتائج التساؤل الفرعي الأول في ضوء الدراسات السابقة

2- مناقشة نتائج التساؤل الفرعي الثاني في ضوء الدراسات السابقة

3- مناقشة نتائج التساؤل الفرعي الثالث في ضوء الدراسات السابقة

III- مناقشة النتائج في ضوء الجانب النظري

- الإستنتاج العام

- **تمهيد**

بعدما تم عرض وتحليل البيانات بالأسلوب الكمي وكذا تهيأت كل الخطوات المبدئية للدراسة النهائية لابد من العمل على مناقشة سليمة للنتائج في ضوء التساؤلات الفرعية والدراسات السابقة والإطار النظري ومن ثمة الخروج بالإستنتاج العام للموضوع.

I. مناقشة النتائج في ضوء التساؤلات الفرعية

1- مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الأول

التساؤل الفرعي الأول: ما هي ضوابط تقييم إسهام الأستاذ الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة؟

إذ يمثل هذا التساؤل المحور الثاني من استمارة البحث والمكون من 7 عبارات ابتداء من الرقم (7 إلى 13) حيث تم تقييم هذه العبارة إلى مجموعة مؤشرات والتي ستتم مناقشتها كالتالي:

المؤشر (1): "النشر العلمي" والذي يضم كل من العبارة (رقم 7 و 9) ومنه نستنتج أن عملية النشر تكون من خلال مجلات دولية ووطنية محكمة وذلك بنشر عدد من الكتب، المقالات المداخلات، الأبحاث العلمية.... لاسيما أن الأساتذة الجامعيين ملزمون في أحيان كثيرة بالنشر في المجلات العلمية المحكمة لأجل الترقية وتحسين السيرة الذاتية للأستاذ وغيرها من غايات، كما أن إدارة الجامعة تبادل باقتراح على الأساتذة على أن ينشروا مقالاتهم من أجل تغطية النشاطات العلمية وحتى يحافظوا على سمعتها ومكانتها.

وعليه يمكن القول أن إنتاج المعرفة من قبل الأساتذة الجامعيين تكون من خلال هذا المؤشر ألا و هو "النشر العلمي" وهو مؤشر مساعد على جعل الأستاذ الجامعي الجزائري مساهما في البحث العلمي والإنتاج المعرفي وهو ما يتوافق مع ميدان البحث.

المؤشر (2): "الملتقيات الدولية" والخاص بالعبارة (رقم 8)، فمشاركة الأساتذة الجامعيين وحضور الملتقيات الدولية تعد معيارا مهم وإستراتيجية لتنمية تصوراتهم مما يضيق لهم أفكار جديدة تصبح بمثابة موضوع جديد هذا الأخير قد يكون إنتاج معرفي لم يتم التطرق إليه من قبل.

وبالتالي فإن هذا المؤشر يساعد الأستاذ الجامعي على إنتاج المعرفة وهو ما يتوافق وميدان البحث.

أما **المؤشر الثالث** والتابع للعبارة (رقم 10) فيتمثل في "براءة الاختراع" فكما هو متعارف عليه أن الملكية الفكرية تنقسم إلى ملكية أدبية وأخرى صناعية هذه الأخيرة تشمل العلامات التجارية، المؤشرات الجغرافية أيضا براءات الاختراع والتي تأتي من فكرة جديدة يبتكره المخترع مساهمة منه في تحديث المجتمع وفي بنائه وتطوره الصناعي، وبالتالي براءة الاختراع تعد معيارا يساهم بها الأستاذ الجامعي في إنتاج المعرفة وهو ما يتوافق ونتائج ميدان البحث.

كما تمثل **المؤشر الرابع** في "الإشراف على الدراسات ومشاريع البحث" تضم كل من العبارة رقم (12 و 10) لإذ يكلف الأساتذة الجامعيين بمجموعة مهام و أدوار في مجال الوظيفة من ضمنها الإشراف على الدراسات ومشاريع البحث وذلك من خلال ما نصت عليه المادة من القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث "الأساتذة الباحثين في إطار التكوين العالي ممارسة الإشراف والذي يتطلب متابعة دائمة للطالب" وعليه يمكن القول أن الأستاذ الجامعي الجزائري حتى يكون ملما بحقل اختصاصه لابد من إعطاء هذا المؤشر حقه الكافي باعتباره مؤشر مساعد على إنتاج المعرفة وهو ما يتوافق ونتائج الدراسة.

في حين تمثل **المؤشر الخامس** والأخير في المحور الثاني والخاص بالعبارة (رقم 13) في "رضا الأساتذة على ما قدموه في مجال البحث العلمي" وهو مؤشر تم قياسه من خلال أفراد مجتمع البحث والذين أكدوا على أن ما تم تقديمه في إنتاج المعرفة من خلال النشاطات البحثية من نشر مقالات، كتب، أبحاث.... هي مساهمة لا بأس بها وسيتم العلم على تطويرها وتنميتها.

وكإجابة عن التساؤل الفرعي الأول فقد تم التعرف على ضوابط تقييم إسهام الأستاذ الجامعي في إنتاج المعرفة من خلال مناقشة هذه المؤشرات والتي توصلت إلى أن كل من النشر العلمي عبر المجلات الوطنية والدولية المحكمة للكتب، المقالات، الأبحاث العلمية، براءة الاختراع بالإضافة إلى حضور الملتقيات والندوات، أيضا إعداد مشاريع بحثية والإشراف على الدراسات هي مؤشرات مقبولة ومحققة من قبل أفراد مجتمع البحث.

2- مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الثاني

التساؤل الفرعي الثاني: هل البيئة الجامعية الجزائرية تساعد الأستاذ الجامعي على إنتاج المعرفة؟

عبر هذا التساؤل عن المحور الثالث لاستمارة البحث والمكون من 11 عبارة بدءا من الرقم(14إلى 24) كما يتضمن أيضا عدد من المؤشرات نوجزها كالتالي:

- **المؤشر الأول:** والمتعلق بـ "الوقت" والخاص بالعبارة (رقم 11) فنظرا إلى أن الأستاذ الجامعي يشغل عدة مناصب ومكلف بعدد من الأدوار والمهام بالإضافة إلى الالتزامات الأسرية كلها تؤثر على إنتاجيته ونشاطاته البحثية فهذه الأخيرة تتطلب الوقت الكافي حتى تكون ذات نوعية وجودة عالية.

ومنه نستنتج أن البيئة الجامعية لابد من توفير الإمكانيات منها الوقت حتى يكون هناك إنتاج معرفي مهم.

- **والمؤشر الثاني:** تمثل في "المكتبة الجامعية والمكتبة الرقمية" والذي يضم كل من العبارة رقم (15و16) إذا تم التوصل إلى أن المكتبة الجامعية لا تقدم أي إعانة للأستاذ الجامعي وذلك لعدم توفر مراجع متعلقة بتخصصهم وهذا ما جعلهم يعتمدون على المكتبة الرقمية بدل المكتبة الجامعية وهذا راجع إلى ما تمتلكه من مزايا كبيرة جعلها تتفوق في كثير من الخصائص على الكتاب المطبوع هذا الأخير متوقف على المدة التي يستغرقها للنزول في السوق،

أيضا المعلومة التي يقدمها الكتاب غير مواكبة للتطور بالإضافة إلى سعر الكتاب الغالي، ومن ثمة تصبح المكتبة الرقمية من تنوع وجودة وسرعة المعومات منافس للمكتبة الجامعية لا مكمل لها.

- أما **المؤشر الثالث** والذي يعبر عن "صعوبة النشر" فقد شمل كل من العبارات رقم (17،18،20 و21) حيث تعاني المجلات الوطنية والدولية من عدم انتظام الصدور أيضا حالة التعقيدات التي تعيشها عملية النشر في المجلات الوطنية بالإضافة إلى دجرة الحرية والديمقراطية التي تتمتع بها دولة عن أخرى في نشر المقالات، لاسيما وجود بعض الأطراف المتجذرة المسؤولة عن عملية النشر في الجزائر وهو ما أدلى به أفراد مجتمع البحث من خلال مقابلتهم.

ومنه يمكن القول أن الأستاذ الجامعي يعاني من عدم توفر إمكانيات منها صعوبة النشر في المجلات الوطنية والدولية والتي عبرها يتم نشر ما تم بحثه وإنتاجه.

- وقد تمثل **المؤشر الرابع** في "غياب التعاون العلمي" بين جامعات الجزائر والذي يعبر عن العبارة رقم (19) حيث أكد أفراد مجتمع البحث هذا المؤشر ونسبة جد كبيرة حيث لم يشهد أي تعاون علمي بين مؤسسات التعليم العالي في الجزائر وهذا راجع إلى ضعف الإعلام الجامعي في إمداد الأستاذ الجامعي بمعلومات عن مهارات وتقنيات متبعة في جامعات أخرى.

- أما **المؤشر الخامس** والمتمثل في "التحفيزات الجامعية" والذي يضم كل من العبارة رقم (22،23 و24) إذ يعبر هذا المؤشر على التشجيعات الجامعية للأستاذ الجامعي حيث عرفت الجامعة الجزائرية (جامعة تبسة) ضعف في الحوافز وذلك من خلال عدم توفير بيئة جامعية متكاملة والتي تعاني من قلة المخابر والمراكز العلمية وأن توفرت فهي خالية من التجهيزات والوسائل البحثية المتطورة وحتى البسيطة زد على ذلك أن الميزانية الخاصة بالأستاذ الباحث غير كافية فإنتاج المعرفة

والبحث العلمي يتطلب عدة غمكانيات منها السفر، الحصول على أجهزة البحث من آلة الطباعة، الحاسوب، قاعدة البيانات....وغيرها.

وعليه يمكن القول أن التحفيزات الجامعية الجزائرية غير مشجعة للأستاذ الجامعي حتى ينتج ويبحث.

ومنه يمكن أن نخلص إلى أن أغلب المشكلات التي يعاني منها الأستاذ الجامعي هي مشكلات تشجيعية بالدرجة الأولى، فما أدى به المبحوثين يتضح لنا أن الأستاذ الجامعي الجزائري هو باحث كفء تسمح له مؤهلاته وتكوينه بإجراء البحث العلمي وإنتاج المعرفة لكن الظروف الخارجية المحيطة به ولا تسمح له بذلك وبالتالي كإجابة عن التساؤل الفرعي القاني تعد البيئة الجامعية الجزائرية لا تساعد الأستاذ الجامعي الجزائري وبالتالي هي غير مشجعة لإنتاج المعرفة.

3- مناقشة النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الثالث

التساؤل الفرعي الثالث: ما هي مؤشرات قياس إنتاج المعرفة عند الأستاذ الجامعي الجزائري؟

يتعلق التساؤل الفرعي الثالث بالمحور الرابع من استمارة البحث والذي يضم 5 عبارات بدءا من العبارة رقم (25 إلى29) وقد تم تقسيمها إلى 4 مؤشرات سيتم مناقشتهم كالتالي:

المؤشر (1): "الترقية" ويمثل العبارة (رقم25) ومثلما هو منصوص حول عملية الترقية والتي تكون من خلال الشهادات المتحصل عليها هذه الأخيرة هي حصيلة الجهد البحثي والإنتاج العلمي والمتمثل في المشاركة في الملتقيات بتقديم العديد من المداخلات، المشاريع البحثية.... وغيرها من النشاطات البحثية سالفة الذكر وهو ما تافق عليه أغلب المبحوثين بنسبة عالية، فاهتمامات الأستاذ الشخصية بالبحث العلمي دافعها الرئيسي الترقية والحصول على درجات وظيفية عليا.

والمؤشر الثاني خاص بالعبارة (رقم26) وهو "الانشغالات الإدارية والبيداغوجية" حيث أن البحث العلمي والإنتاج العلمي يتراجع مقابل انشغالات الأستاذ الجامعي سواء الإدارية أو البيداغوجية فإلى جانب مهمة التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع

هناك أيضا تعليمات وقوانين تسمح للأستاذ الجامعي بشغل مناصب إدارية، علمية وبيداغوجية بالأفضافة إلى المسؤوليات والالتزامات الأسرية والاجتماعية، فكل هذه الانشغالات سواء الداخلية أو الخارجية للأستاذ الجامعي تؤثر على الإنتاجية البحثية.

أما **المؤشر الثالث** "تثمين البحث العلمي" تضم كل من العبارة (رقم27 و28) فما هو متعارف عليه أن أي جهد بحثي مبذول كان يتم تثمينه من خلال الوكالة الخاصة بتثمين البحوث العلمية من خلال نشرها في موقع الكلية والانترنت وهو ما تافق عليه المبحوثين في حين وجدنا أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لا تبادر بأي عملية تقدير للإنتاج الأستاذ الجامعي.

بالإضافة إلى **المؤشر الرابع** والأخير والمتمثل في "رضا الأساتذة الجامعيين على برامج التثمين" والخاص بالعبارة (رقم 29) إذ وجدنا أن أغلب المبحوثين غير راضين عن برامج التثمين ذلك راجع إلى السياسة المتبعة في الجزائر والمتمثلة في حالة التقشف والتي تقلص مثل هكذا عمليات.

وفي ضوء هذه المناقشة المتعلقة بمؤشرات التساؤل الفرعي الثالث يمكن القول أن مؤشرات قياس إنتاج المعرفة عند الأستاذ الجامعي الجزائري من خلال الترقية، شغل مناصب إدارية وبيداغوجية، تثمين البحوث العلمية هي مؤشرات نظرية أكثر منها واقعية فهي مجرد حبر على ورق لا علاقة لها بالواقع المعيش.

II- مناقشة نتائج التساؤلات الفرعية في ضوء الدراسات السابقة

الجدول رقم (38) تقاطع تساؤلات الدراسة الحالية مع تساؤلات الدراسات السابقة

تساؤلات الدراسة الحالية	الدراسة رقم (1)			الدراسة رقم (2)				الدراسة رقم (3)			الدراسة رقم (4)		
	س (1)	س (2)	س (3)	س (1)	س (2)	س (3)	س (4)	س (1)	س (2)	س (3)	س (1)	س (2)	س (3)
التساؤل (1)	X			X									
التساؤل (2)			X						X				X
التساؤل (3)						X							X

1- مناقشة نتائج التساؤل الفرعي الأول في ضوء الدراسات السابقة

التساؤل الفرعي الأول: ما هي ضوابط تقييم إسهام الأستاذ الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة؟

كما توضح في الجدول أعلاه أن التساؤل الفرعي (1) للدراسة الحالية قد تقاطع مع التساؤل (1) للدراسة رقم (1) هذا الأخير يبحث ما إذا كان للأستاذ الباحث في مجال الاجتماع إنتاج معرفة علمية

تستجيب لمشكلات الواقع الاجتماعي الجزائري وبالتالي فهو متشابه من حيث الصياغة مع تساؤل (1) للدراسة الحالية في حين نجده يختلف في النتيجة المتوصل إليها كل من الدراستين.

بالإضافة إلأى أن تساؤل (1) للدراسة الحالية قد تقاطع مع تساؤل (1) للدراسة رقم (2) هذا الأخير يبحث عن أهم الكفاءات اللازم توفرها في عضو هيئة التدريس.

فحتى يكون الأستاذ الجامعي مساهم في إنتاج المعرفة لابد وأن تتوفر فيه بعض الكفاءات الضرورية هذه الأخيرة تظهر في شكل إسهامات وبالتالي هي متشابهة حتى في النتائج.

2- مناقشة نتائج التساؤل الفرعي الثاني في ضوء الدراسات السابقة

التساؤل الفرعي الثاني: هل دور البيئة الجامعية الجزائرية يساعد الأستاذ الجامعي في إنتاج المعرفة؟

من خلال ما هو مبين في الجدول رقم (38) نجد أن التساؤل (2) للدراسة الحالية تتقاطع مع تساؤل (3) للدراسة رقم (1) هذا الأخير يبحث ما إن الخطاب السوسيولجي المتداول داخل النسق الجامعي عن خصوصية المجتمع الجزائري وباعتبار أن النسق الجامعي يعبر عن البيئة الجامعية وهو ما تشابه مع تساؤل الدراسة الحالية زد عليه التشابه في النتائج أيضا إذ تم التوصل إلى أن الدولة لا توفر الظروف الملائمة للأستاذ الجامعي الباحث حتى ينتج معرفة علمية وهو ما يتفق مع الدراسة الحالية التي تعتبر أن البيئة الجامعية الجزائرية لا تساعد الأستاذ الجامعي على إنتاج المعرفة.

كما تقاطع تساؤل (2) للدراسة الحالية مع تساؤل (2) للدراسة رقم (3) والذي يبحث عن الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة الجزائرية...

وباعتبار أن الاحتياجات التدريبية تكون ضمن متطلبات البيئة والنسق الجامعي فإنها متشابهة وموافقة ونتائج الدراسة الحالية.

أيضا تقاطع تساؤل (2) للدراسة الحالية مع التساؤل (3) للدراسة رقم (4) هذه الأخيرة تبحث عن توفر الإمكانيات البيداغوجية المتاحة والمساهمة في التحصيل العلمي للطالب ومن ثمة فقد تشابه في التساؤل وأيضا النتائج وذلك من خلال أن نقص الإمكانيات البيداغوجية سواء مادية أو بشرية أدى إلى عرقلة سيرورة النظام وبالتالي صعوبة أيصال المعلومة من جهة وصعوبة أداء الأستاذ لمهامه على أكمل وجه من جهة أخرى وهو ما توصلت إليه الدراسة الحالية أيضا.

3- مناقشة نتائج التساؤل الفرعي الثالث في ضوء الدراسات السابقة

التساؤل الفرعي الثالث: ما هي مؤشرات قياس إنتاج المعرفة عند الأستاذ الجامعي الجزائري؟

نستنتج من خلال هذا الجدول رقم (38) أن لتساؤل الفرعي (3) للدراسة الحالية تقاطع مع تساؤل (3) للدراسة رقم (2) والذي يبحث عن أهم الكفاءات الواجب توفرها وكيفية قياسها وتقييمها وهو ما يتوافق مع تساؤل (3) للدراسة وذلك من خلال أن أداء الفرد يستلزم كفاءات خاصة جدا تتضمن معرفة تامة ومتخصصة والتي يتم قياسها من خلال إنتاجيته مما يؤدي إلى زيادة في الدخل والنمو الاقتصادي، وهو ما يختلف عن نتيجة الدراسة الحالية

أيضا تقاطع تساؤل (1) للدراسة الحالية مع تساؤل (3) للدراسة رقم (4) والذي يبحث ما إن استطاع نظام LMD تحقيق جودة في التكوين الجامعي باعتبار أن مؤشرات قياس إنتاج المعرفة تتطلب جودة في تكوين الأستاذ الجامعي الجزائري وبالتالي هي متوافقة مع التساؤل (3) للدراسة الحالية بالإضافة إلى التوافق في النتيجة وذلك من خلال أن نظام LMD يعاني من عدم وجود وتوجيه لهذا الإصلاح ويفتقر للوضوح كما أنه تغيير في شكل شهادة النظام الكلاسيكي واستمرار في مضمونه ومنه نجد أن مؤشرات قياس إنتاج المعرفة عند الأستاذ الجامعي الجزائري هي مؤشرات نظرية لا تطبيقية.

III- مناقشة النتائج في ضوء الجانب النظري

- من خلال التساؤل الفرعي الأول: "ما هي ضوابط تقييم إسهام الأستاذ الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة؟ والذي تضمن عدد من المؤشرات التي تم استخلاصها من عبارات المحور الثاني لاستمارة البحث والتي سيتم مناقشة هذه المؤشرات في ضوء الجانب النظري للدراسة.

المؤشر (1): "النشر العلمي" حيث تناولها في الجانب النظري من خلال التعريف بعملية النشر العلمي، بعض الجداول توضح إجمالي البحوث المنشورة في بعض الدول العربية، الإجراءات الإدارية للنشر والعوائق البيروقراطية وعلى هذا الأساس نخلص إلى أن النشر العلمي هو معيار ومؤشر يتسم بدلالات واضحة عن مستوى ونوعية المعرفة من خلال قياسه الإنتاجية العلمية والمتثلة في الكتب، البحوث، المقالات.... وغيرها وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسة الحالية وما أدلى به مجتمع البحث والمتمثل في الأساتذة الجامعيين لجامعة تبسة.

المؤشر (3): "براءة الاختراع" تم معالجتها في الجانب النظري من خلال التعريف بها في القانون الجزائري، شروط حماية الاختراع، حقوق صاحب براءة الاختراع والتزاماته، والمدة التي تنقضي فيها براءة الاختراع، بالإضافة إلى بعض الجداول المعبرة عن عدد وجدوى براءة الاختراع لبعض الدول من بينها الجزائر، وهو ما يتوافق مع ميدان الدراسة الحالية.

أما عن **المؤشر رقم (2-4)** للتساؤل الفرعي الأول والتي تم التطرق إليها في الجانب النظري كما تعرض إليها الجانب الميداني وهو ما أكده أفراد مجتمع البحث باعتبارها من المعايير التي تدل على إسهام الأستاذ الجامعي في إنتاج المعرفة والمتمثلة في حضور الملتقيات الدولية، الإشراف على الدراسات ومشاريع البحث وذلك من خلال العناصر التالية: وظائف الأستاذ الجامعي، أدوار الأستاذ الجامعي ومتطلبات إنتاج المعرفة.

أما عن **المؤشر الأخير** والخاص بـ "رضا الأساتذة على ما قدموه في مجال البحث" فهو مؤشر تم تأكيده من خلال ميدان الدراسة الحالية وهو ما أقر به أفراد مجتمع البحث عن رضاهم على ما أسهموا به في إنتاج المعرفة والواضح في السيرة الذاتية لهم (الموجود في الملحق).

- **التساؤل الفرعي الثاني:** "هل البيئة الجامعية الجزائرية تساعد الأستاذ الجامعي على إنتاج المعرفة؟ والتابع للمحور الثالث من استمارة البحث حيث تم استنتاج 5 مؤشرات والتي ستتم مناقشتها في ضوء الجانب النظري للدراسة.

المؤشر (1): "الوقت" والذي يقصد به أن الأستاذ الجامعي يعاني من ضيق الوقت نتيجة المهام الملقاة عليه من تدريس الإنشغالات الأسرية ، خدمة المجتمع، مسؤوليات إدارية، مناصب بيداغوجية ... وغيرها وبالتالي تصبح من الحواجز التي تحول على إنتاج المعرفة والبحث العلمي حيث تم التعرض إلى هذا المؤشر في الجانب النظري من خلال متطلبات الأستاذ الجامعي ومعيقاته.

وقد تمثل **المؤشر الثاني** في "المكتبة الجامعية والرقمية" وذلك بمعرفة أي من النوعين الأكثر اعتمادا حيث وجدنا أن المكتبة الرقمية هي الأكثر استخداما نظرا لخصائصها الحديثة مقارنة بالمكتبة الجامعية وهو ما نجده في الجانب النظري والذي يؤكد على ضرورة توفير بيئة ووسائل تكنولوجية ومعلوماتية متطورة ومواكبة له وذلك من خلال: متطلبات الأستاذ الجامعي، ومتطبات إنتاج المعرفة.

كما أن **المؤشر الثالث** "صعوبة النشر" في الجزائر أو خارجها تم التطرق إليه في الجانب النظري من خلال الإجراءات الإدارية للنشر والعوائق البيروقراطية بالإضافة إلى مشاكل النشر والتي تتمثل في مشاكل التوزيع، العراقيل الإجرائية والإدارية، غياب المصداقية والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية.

أما **المؤشر الرابع** "فقدان التعاون العلمي بين جامعات الجزائر" وهو ما أكده أغلب أفراد مجتمع البحث إذا تم التطرق إلى مضووع التعاون العلمي بين مؤسسات التعليم العالي في الجانب النظري من خلال مهام الأستاذ الجامعي ومعيقاته.

وقد تم التعرض إلى **المؤشر الخامس** والأخير "التحفيزات الجامعية" أيضا في الجانب النظري من خلال: إستراتيجية تنمية أعضاء هيئة التدريس، متطلبات الأستاذ الجامعي، متطلبات إنتاج المعرفة، لكن ما تم التوصل إليه في الجانب التطبيقي وما أدلى به الأساتذة الجامعيين هم عدم توفر أي رأي تشجيع أو تحفيز معنوي كان أو مادي هذا أيضا تم التطرق إليه في الجانب من خلال معيقات الأستاذ الجامعي، واقع إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية ومعوقات إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية.

- **التساؤل الفرعي الثالث:** ما هي مؤشرات قياس إنتاج المعرفة عند الأستاذ الجامعي الجزائري؟

والخاص بالمحور الرابع والأخير من استمارة البحث والذي تضمن 4 مؤشرات والتي ستتم مناقشتها في ضوء الجانب النظري.

إذ يدل **المؤشر الأول** على أن "الترقية" تتم حسب الإنتاج العلمي وهو ما تم تأكيده من خلال الجانب التطبيقي بالإضافة إلى الجانب النظري الذي تتطرق إلى عملية الترقية من خلال أدوار الأستاذ الجامعي ومتطلبات إنتاج المعرفة حيث أن البحث العلمي وإنتاج المعرفة العلمية هي من اهتمامات الأستاذ الشخصية والدافع الرئيسي للترقية والحصول على درجة وظيفية عليا.

أما عن **المؤشر الثاني** والذي يعبر على أن "الانشغالات الإدارية والبيداغوجية" تؤثر على دور الأستاذ الجامعي في إنتاج المعرفة وهو ما يتوافق مع الجانب النظري في وظائف الأستاذ الجامعي، متطلبات الأستاذ الجامعي، في حين أنها إذا زادت عن حدها هذه الانشغالات تنعكس بالسلب على الأستاذ الجامعي فتصبح من معيقات الأستاذ الجامعي في إنتاج المعرفة.

والمؤشر الثالث "تثمين البحث العلمي" قد توافق مع الجانب النظري من خلال مؤشرات قياس إنتاج المعرفة، تثمين نتائج مخابر البحث الجامعية الجزائرية، البرامج الوطنية والمراسيم القانونية لتثمين البحث ونتائجه، حيث أن هناك تثمين للبحوث العلمية في الجزائر لكن عند مقارنتها ببعض الدول فهي لا تعبر عن شيء.

والمؤشر الأخير تمثل في "الرضا على برامج التثمين" حيث أن أغلب أفراد مجتمع البحث غير راضون عن برامج التثمين هذا في الجانب التطبيقي وذلك ما أكده الجانب النظري من خلال الجداول التي قارنت بين الجزائر وبعض الدول العربية والعالمية من حيث عملية التمويل وتثمين البحوث العلمية حيث كانت الجزائر في ذيل الترتيب العربي والعالمي.

- **الإستنتاج العام**

بعد ما تم عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة في موضوع "الأستاذ الجامعي الجزائري وإنتاج المعرفة" تبين أن معايير قياس إسهام الأستاذ الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة تحدد في النشر العلمي من كتب ،مقالات ،مشاريع بحثية في المجلات الوطنية والدولية المحكمة ،أيضا الإشراف على الدراسات وحضور الملتقيات ضف الى ذلك براءات الإختراع التي تعبر عن الإسهام الجيد في إنتاج المعرفة ،وهو ما وجد في ميدان الدراسة والمنشورات العلمية للأساتذة وذلك بهدف إثراء رصيدهم العلمي والمعرفي وتحقيق المكانة العلمية خلال مسارهم المهني وإعتبارا منهم بأن دور الأستاذ الجامعي لا ينحصر في التدريس والتأطير وتقديم المحاضرات.

كما تم إستنتاج أن الأساتذة الباحثون تعترض أمامهم حواجز كانت عائقا أمام البحث العلمي والمتمثلة في عدم توفر الوقت نتيجة شغل مناصب إدارية ،بيداغوجية ،التدريس ،الإلتزامات الأسرية والإجتماعية ،مقابل البحث والإنتاج العلمي ،بالإضافة الى عدم توفر مراجع التخصص في المكتبة الجامعية

،وبالتالي يتم اللجوء الى المكتبة الرقمية نظرا لسماتها المتطورة ،زد على ذلك صعوبة النشر في المجلات الوطنية والدولية المحكمة لعدة أسباب منها جدوى المنشور ،مشاكل عملية التوزيع والصدور وغيرها كما أن التحفيزات الجامعية تعرف تدني في خدماتها من توفير المخابر والمراكز العلمية بتجهيزاتها ،أيضا فقدان التعاون العلمي بين جامعات الوطن ،كما أن الميزانية المالية للباحث غير كافية ،ومن هنا يتضح أن البيئة الجامعية الجزائرية لا تساعد الأستاذ الجامعي على إنتاج المعرفة.

أما في ما يتعلق بمؤشرات قياس إنتاج المعرفة عند الأستاذ الجامعي الجزائري فكانت بين الترقية والتي تتم من خلال الإنتاج العلمي ،وتثمين البحث العلمي من خلال الوكالة الخاصة بتثمين الجهود البحثية وهو ما تفق عليه المبحوثين في حين أنهم لا يسلمون بأي تقدير لبحثهم العلمي من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وفي الأخير نستنتج أن الأستاذ الجامعي الجزائري يسعى للبحث العلمي وإنتاج المعرفة بالرغم من الصعوبات التي تعترضه فإن لم يتم العمل على مواجهتها ستعيق وتخفض من مردودية وطاقة الأساتذة الجامعيين في أداء دورهم البحثي والمعرفي ومن ثمة ينجر عنه تدني جودة البحوث وضعف المستوى.

- خاتمة

يعتبر البحث العلمي الأساس الذي تقوم عليه الجامعة ككل ،وهو السبب الذي يبقي العالم في حالة مستمرة من التطور والإزدهار والنمو ،وهو ما يعطي للمعلومات العلمية والتقنية في الجامعات الجزائرية والمؤسسات الأكاديمية قيمتها النظرية والتطبيقية أيضا.

فالمجتمع الذي لا يساهم أفراده في الناتج القومي الخام من البحث العلمي يعتبر مجتمعا خاملا وعالة على المجتمعات الأخرى والجامعة بشكل عام ،إذ تعتبر أحد أهم المحاور التي يبنى عليها البحث العلمي في العالم المعاصر اليوم.

وذلك لأنها ليست مجرد ماكينات لإنتاج الشهادات العلمية وتحقيق التحصيل العلمي للطلبة ،بل هي وسيلة أساسية لإنتاج المعرفة هذه الأخيرة لايمكن أن تجرى في فراغ ،حيث ينبغي توفير الحرية والدعم والأموال وبناء المنشآت والمخابر والمراكز البحثية ،وتأهيل الكوادر البشرية وخلق الحوافز المادية والمعنوية التي تجعل من الإنتاج الفكري عملا يستحق المعاناة والجهد المتواصل.

الإقتراحات والتوصيات

بناءا على ما توصلت إليه الدراسة في شقيها النظري والميداني فقد أثار إنتباهنا مجموعة نواقص لابد من توفيرها وهي كالتالي:

- ضرورة تطوير المكتبات الجامعية حسب متطلبات العصر.
- فتح باب المناقشة والحوار مع الأساتذة والإطلاع على إحتيجاتهم وآرائهم.
- ضرورة حوسبة الإنتاج العلمي للأساتذة الجامعيين ورقمنة رصيدهم المعرفي.
- تكوين الأساتذة الجامعيين في مجال تكنولوجيا المعلومات حتى يتم توظيفها في تطوير البحث العلمي.
- العمل على تجهيز مخابر ومراكز البحث العلمي بوسائل أكثر تطورا.
- توفير مكاتب للأساتذة مجهزة بالحواسيب الإلكترونية ،آلة الطبع والنسخ وتوفير الإنترنت بتدفق عالي.
- إعادة النظر في الأفراد المسؤولين على عملية النشر في المجلات التابعة للجامعة.
- بناء أداة قياس علمية وطنية في مجال البحث والنشر العلمي ذات مصداقية وموثوقية ،تشكل مرجعية في تقييم المجلات العلمية الوطنية.
- إعادة الاعتبار الأهمية العلمية للإنتاج العلمي المحلي والعمل على تخليصه من حالة التهميش والدونية وذلك بتوثيقه وتعزيز وجوده ضمن مؤشرات الإنتاج الفكري العالمي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا:الكتب

1- أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، المكتبة الأكاديمية، مصر 1996.

2- أحمد علي محمد، ***اقتصاد المعرفة***، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2014.

3- أحمد موسى بدوي، ***الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

4- أسامة نابل المحيسن، ***الوجيز في حقوق الملكية الفكرية***"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ،دت.

5- أكرم بوطورة ،***المعلومات العلمية والتقنية***، سوهام للنشر والتوزيع،قسنطينة،الجزائر،2018.

6- الهلالي الشربيني الهلالي، ***التعليم الجامعي في العالم العربي***، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

7- إبراهيم إسماعيل الخلوف، ***إدارة المشاريع المعرفة***، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، دط، الأردن، 2006.

8- إبراهيم الخلوف الملكاوي، ***إدارة المعرفة الممارسات والمفاهيم***، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، د ط، الأردن ،دت.

9- بن زيطة عبد الهادي، ***حماية برامج الحاسوب في التشريع الجزائري***، دار الخلدونية.

10- جلال وفاء محمدين، ***الحماية القانونية للملكية الصناعية***، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004.

11- صاطوري الجودي، ***البحث العلمي في الجزائر ، الواقع والتحديات***، جامعة تبسة ،الجزائر.

12- صلاح زين الدين، ***الملكية الصناعية والتجارية***، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط3، عمان 2012.

13- ربحي مصطفى عليان، ***اقتصاد المعرفة***، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

14- ربحي مصطفى عليان، **مناهج وأساليب البحث العلمي**، دار صفاء للنشر،عمان ،2000.

15- رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي أساسياته النظرية**، دار الفكر، دمشق، 2000.

16- سامي الخزندار ، ***دراسات في المعرفة العربية في المجلات العلمية*** ،أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الهاشيمية ،الأردن.

17- سعيد السيد قنديل، ***الوكالة في مجال الملكية الفكرية***، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.

18- عامر إبراهيم قندلجي، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**، دار اليازوري العلمية، عمان، 1999.

19- عبد الله عبد الكريم عبد الله، ***الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية على شبكة الانترنت***، دار الجامعة الجديدة، الأردن، 2008.

20- عبد الحي رمزي أحمد، ***مستقبل التعليم العالمي في الوطن العربي في ظل التحديات العالمية***، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2011.

21- غسان رباح، ***قضايا حماية الملكية الفكرية والفنية***، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008.

22- فاضلي إدريس، ***المدخل إلى الملكية الفكرية***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

23- فاطمة عوض صابر، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002.

24- محمد أنور حمادة، ***النظام القانوني لبراءات الاختراع والرسوم***، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2002.

25- محمد عبيدات، **منهجية البحث العلمي**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 1999.

26- محمد ممتاز، ***دليلك القانوني إلى حقوق الملكية الفكرية***، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006.

27- محمود قمير، ***دراسات في التعليم الجامعي***، عالم الكتب الحديث، 2006.

28- هاشم فوزي العيادي، ***إدارة التعليم الجامعي***، مؤسسة الوراق، عمان، 2007.

ثانيا:المجلات العلمية

1- بوساحة نجاة، "***إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية***"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن جوان 2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر).

2- بوفولة بوخميس،مزوز بروكو، ***الأستاذ الجامعي والإعلام الأكاديمي الإلكتروني بين الواقع والآفاق***، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية،عدد خاص:الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي.

3- عمر العرباوي، ***قراءة العلاقة البيداغوجية بين الأستاذ والطالب***، *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، العدد 08، 2010، جامعة معسكر.

4- فتيحة زايدي، ***المؤسسة الجامعية، فضاء الإنتاج المعرفة العلمية***، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27/ ديسمبر 2016، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر.

5- لعمر الريماوي، ***معوقات البحث العلمي***، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، 2015، العدد 21.

6- ليث محمودي إبراهيم، ***مدى ممارسة الأستاذ الجامعي لأدواره***، مجلة البحوث التربوية والفنية، العدد 30، جامعة بغداد.

ثالثا:الملتقيات والمؤتمرات

1- التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية ،***البحوث العلمية والابتكار في العالم العربي***، مؤسسة الفكر العربي ،لبنان 2010.

2- مخداني نسيمة، مداخلة بعنوان "***دور الإبداع في الرفع من أداء الجامعة***"، بجامعة الجزائر2.

3- ميلود تومي ***إنتاج المعرفة لتعزيز تنافسة مؤسسة الاقتصادية***، الملتقى الدولي حول المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، نوفمبر 2005، بسكرة 200.

رابعا:الرسائل الجامعية

1- أسماء هارون، ***دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية***،رسالة لنيل شهادة الماجستير،بجامعة منتوري ،قسنطينة 2010/2009.

2- دناقة أحمد،***الأستاذ الباحث وواقع إنتاج المعرفة العلمية في الحقل السوسيولوجي***،رسالة لنيل شهادة الماجستير، بجامعة قصدي مرباح، ورقلة،2011/2010.

3- زرقان ليلى "***اقتراح برنامج تدريبي لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في ضوء معايير أجودة في التعليم العالي***" رسالة لنيل أطروحة دكتوراه العلوم بمجامعة سطيف -2- الجزائر 2013/2012.

4- سميرة كحلات، ***المكتبة الجامعية وإسهامها في تأسيس مجتمع المعرفة***"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم المكتبات بجامعة قسنطينة، 2014/2013.

5- فلوح احمد، ***مواصفات أساتذة الجامعة من وجهة نظر الطلبة***، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس وعلوم التربية، بجامعة وهران، 2013/2012.

6- نوال نمور، ***كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي***،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011.

خامسا:المواقع الإلكترونية

1- اثني عشر ألف باحث في الجزائر لم ينجزوا أي اختراع، تمت الزيارة يوم 2018/02/17:
http://www.echoroukonline.com/ara/artickes/139755.html

2- ترتيب ويبوميتركس للجامعات الجزائرية، جانفي 2018 ,تمت الزيارة يوم 02/02/2018:
http://www.webomerrics.info

3- ترتيب غوغل سكولر للجامعات الجزائرية، جويلية 2017، تمت الزيارة يوم 02/02/2018:
http://www.univ-sba.dz

4- خيرة بوعمرة، "***الناشرون يؤكدون: ركود صناعة الكتاب في الجزائر سببه غياب شبكات التوزيع***، نشر في الحوار يوم 2011/09/03 وتمت الزيارة يوم 2018/02/17:
http://www.djazairess.com/elhiwar/20490

5- دعم البحث العلمي والجزائر، ***البحث العلمي والإنفاق عليه***"، جامعة فيلادلفيا، بلكي نيوز، نشر في 21 سبتمبر 2015، تمت الزيارة يوم 2018/02/17، www.Balkineus.com.

6- فهد العرابي الحارثي، ***أزمة البحث العلمي... والتنمية، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات واشنطن***، تمت الزيارة يوم 2018/02/17. *www.siironline.org*

7- كلثم جير، ***مشاكل النشر في العالم العربي***،جريدة الراية ،قطر ،نشر يوم 2010/11/29 وتمت الزيارة يوم 2018/02/17: http://www.raya.com/writers/pages

8- معجم المعاني الجامع، معجم عربي عربي، 2018/2010، www.almany.com.

9- مليكة خلاف، "***واقع البحث العلمي في الجزائر***"، جريدة المساء، 20 آذار 2016، الجزائر،تمت الزيارة يوم2018/02/16:

http://www.etmassa.com/ar/content/vienw/58637/41

10- موزة بنت محمد الريان، "البحث العلمي العربي (2001-2010)، ***إحصاء عقد منظمة المجتمع العلمي العربي***، مايو، أيار 2012 ،تمت الزيارة يوم:2018/02/17

http:// w ww.arsco.org

11- موزة بنت محمد الريان ،***البحث العلمي في الجزائر، منظمة المجتمع العلمي العربي*** ،نشر في09 ماي 2013 ،تمت الزيارة يوم 2018/02/17 *http:// w ww.arsco.org*

الملاحق

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي –تبسة-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الاجتماعية

السنة: ثانية ماستر

تخصص: تنظيم وتنمية

استمارة بحث:

موجهة لأساتذة كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة (قسم الرياضيات والإعلام الآلي)

وكلية العلوم والتكنولوجيا(معهد المناجم)

الموضوع: "الأستاذ الجامعي الجزائري وإنتاج المعرفة"

إعداد الطالبة : حفيظ خلود

في إطار قيامنا بالدراسة الميدانية لإعداد مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص علم إجتماع تنظيم وتنمية حول **"الأستاذ الجامعي الجزائري وإنتاج المعرفة"** نرجوا منكم أساتذتنا الكرام أن تتفضلوا علينا بجزء من وقتكم لملئ هذه الإستمارة إذ ستكون مساهمتكم جد مهمة، حيث ستكون الأسئلة منحصرة في البدائل التالية:(موافق،موافق بشدة،محايد،غير موافق،غير موافق بشدة) فما عليكم إلا وضع علامة (×) في الخانة المناسبة ; ولكم جزيل الشكر.

إشراف الدكتور: بورزق نوار

السنة الجامعية: 2017_2018

المحور الأول: البيانات الشخصية

1. **الجنس :** ذكر ☐ أنثى ☐
2. **العمر :** ☐
3. **الحالة الاجتماعية:** أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐
4. **الرتبة العلمية:** أستاذ محاضر قسم ب ☐ أستاذ محاضر قسم أ ☐ بروفيسور ☐
5. **المسؤولية البيداغوجية:** مسؤول فريق ميدان التكوين ☐ مسؤول فريق شعبة التكوين ☐
   مسؤول فريق الإختصاص ☐ آخر.....
6. **المسؤولية العلمية :** عضو اللجنة العلمية ☐ عضو المجلس العلمي ☐
   رئيس اللجنة العلمية ☐ رئيس المجلس العلمي ☐

المحور الثاني: ضوابط تقييم إسهام الأستاذ الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة.

العبارات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
7.على الأستاذ الجامعي النشر في أكثر من مجلة دولية محكمة خلال السنة.					
8. على الأستاذ الجامعي أن يحضر أكثر من ملتقيين دوليين خارج الجزائر سنوياً.					
9. على الأستاذ الجامعي أن ينشر عدد من كتب .					
10. على الأستاذ الجامعي أن يشارك في مشروع بحث.					
11. براءة الاختراع تعبر عن الإسهام الجيد للأستاذ الجامعي في إنتاج المعرفة.					
12.على الأستاذ الجامعي الإشراف على عدد مهم من الدراسات خلال السنة.					
13.راض على ما قدمته في مجال البحث العلمي وإنتاج المعرفة.					

المحور الثالث: دور البيئة الجامعية الجزائرية في إنتاج المعرفة.

العبارات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
14. للأستاذ الجامعي الوقت الكافي للقيام بالأبحاث العلمية.					
15.المكتبة الجامعية تساعد كثيراً الأستاذ الجامعي على إنتاج المعرفة.					
16.المكتبة الرقمية تساعد الأستاذ الجامعي على إنتاج المعرفة أفضل من المكتبة الجامعية.					
17. يعاني الأستاذ الجامعي من صعوبات في النشر في بعض المجلات العلمية الوطنية.					
18. يعاني الأستاذ الجامعي من صعوبات في النشر في بعض المجلات الدولية المحكمة.					
19.فقدان التعاون العلمي بين جامعات الوطن.					
20.يرجع سبب ضعف النشر للأستاذ الجامعي من عدم توفر دور نشر كافية.					
21. يعاني الأستاذ الجامعي من عدم سهولة ومرونة النشر مع دور النشر في الجزائر.					
22.يعاني الأستاذ الجامعي من قلة مخابر البحث العلمي (جامعة تبسة).					
23.ضعف الحوافز في الجامعة الجزائرية(جامعة تبسة) لا تشجع الأستاذ الجامعي على البحث.					
24. الميزانية المالية الخاصة بالأستاذ الباحث غير كافية لإنتاج المعرفة.					

المحور الرابع: مؤشرات قياس إنتاج المعرفة عند الأستاذ الجامعي الجزائري

العبارات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
25. تتم ترقية الأستاذ الجامعي حسب الإنتاج العلمي.					
26.يتراجع دور الأستاذ الجامعي في البحث مقابل الإنشغالات الإدارية والبيداغوجية.					
27.يتم تثمين إنجازات كل أستاذ جامعي بشهادات التكريم.					
28.تقدير وزارة التعليم العالي لكل ما ينتجه الأستاذ الجامعي من معرفة.					
29.راض على برامج التثمين للبحوث العلمية.					

Statistiques

		الجنس	السن	الحالة الاجتماعية	الرتبة العلمية
N	Valide	30	30	30	30
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		1,20	1,97	1,77	1,70
Erreur std. de la moyenne		,074	,102	,079	,109
Médiane		1,00	2,00	2,00	2,00
Mode		1	2	2	2
Ecart-type		,407	,556	,430	,596
Variance		,166	,309	,185	,355
Asymétrie		1,580	-,022	-1,328	,189
Erreur std. d'asymétrie		,427	,427	,427	,427
Aplatissement		,527	,623	-,257	-,482
Erreur std. d'aplatissement		,833	,833	,833	,833
Intervalle		1	2	1	2
Minimum		1	1	1	1
Maximum		2	3	2	3
Somme		36	59	53	51
Centiles	25	1,00	2,00	1,75	1,00
	50	1,00	2,00	2,00	2,00
	75	1,00	2,00	2,00	2,00

		المسؤولية البيداغوجية	المسؤولية العلمية	البند رقم 7	البند رقم 8
N	Valide	30	30	30	30
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		1,93	,70	1,9667	2,0667
Erreur std. de la moyenne		,314	,180	,19466	,24417
Médiane		3,00	,00	2,0000	1,0000
Mode		0	0	1,00	1,00
Ecart-type		1,721	,988	1,06620	1,33735
Variance		2,961	,976	1,137	1,789
Asymétrie		-,107	1,582	,802	,612
Erreur std. d'asymétrie		,427	,427	,427	,427
Aplatissement		-1,848	2,766	-,571	-1,533
Erreur std. d'aplatissement		,833	,833	,833	,833
Intervalle		4	4	3,00	3,00
Minimum		0	0	1,00	1,00
Maximum		4	4	4,00	4,00
Somme		58	21	59,00	62,00
Centiles	25	,00	,00	1,0000	1,0000
	50	3,00	,00	2,0000	1,0000
	75	3,25	1,00	3,0000	4,0000

		البند رقم 9	البند رقم 10	البند رقم 11	البند رقم 12	البند رقم 13
N	Valide	30	30	30	30	30
	Manquante	0	0	0	0	0
Moyenne		1,6333	1,5333	1,7667	1,7000	2,5000
Erreur std. de la moyenne		,16940	,09264	,14920	,16713	,26152
Médiane		1,0000	2,0000	2,0000	1,0000	2,5000
Mode		1,00	2,00	1,00	1,00	1,00
Ecart-type		,92786	,50742	,81720	,91539	1,43238
Variance		,861	,257	,668	,838	2,052
Asymétrie		1,385	-,141	,876	1,237	,226
Erreur std. d'asymétrie		,427	,427	,427	,427	,427
Aplatissement		1,026	-2,127	,340	,798	-1,525
Erreur std. d'aplatissement		,833	,833	,833	,833	,833
Intervalle		3,00	1,00	3,00	3,00	4,00
Minimum		1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
Maximum		4,00	2,00	4,00	4,00	5,00
Somme		49,00	46,00	53,00	51,00	75,00
Centiles	25	1,0000	1,0000	1,0000	1,0000	1,0000
	50	1,0000	2,0000	2,0000	1,0000	2,5000
	75	2,0000	2,0000	2,0000	2,0000	4,0000

		البند رقم 14	البند رقم 15	البند رقم 16	البند رقم 17	البند رقم 18
N	Valide	30	30	30	30	30
	Manquante	0	0	0	0	0
Moyenne		2,8333	3,1333	1,7667	2,4333	2,0667
Erreur std. de la moyenne		,28399	,28661	,16388	,17736	,24417
Médiane		4,0000	3,0000	2,0000	2,5000	1,5000
Mode		4,00	1,00[a]	1,00	3,00	1,00
Ecart-type		1,55549	1,56983	,89763	,97143	1,33735
Variance		2,420	2,464	,806	,944	1,789
Asymétrie		-,292	-,235	1,110	-,041	,890
Erreur std. d'asymétrie		,427	,427	,427	,427	,427
Aplatissement		-1,834	-1,455	,685	-,914	-,801
Erreur std. d'aplatissement		,833	,833	,833	,833	,833
Intervalle		4,00	4,00	3,00	3,00	4,00
Minimum		1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
Maximum		5,00	5,00	4,00	4,00	5,00
Somme		85,00	94,00	53,00	73,00	62,00
Centiles	25	1,0000	1,0000	1,0000	2,0000	1,0000
	50	4,0000	3,0000	2,0000	2,5000	1,5000
	75	4,0000	5,0000	2,0000	3,0000	4,0000

		البند رقم 19	البند رقم 20	البند رقم 21	البند رقم 22	البند رقم 23
N	Valide	30	30	30	30	30
	Manquante	0	0	0	0	0
Moyenne		1,8333	2,8000	2,3333	2,4667	2,3333
Erreur std. de la moyenne		,15225	,23684	,20529	,22861	,22659
Médiane		2,0000	3,0000	2,5000	2,0000	2,0000
Mode		2,00	4,00	1,00[a]	2,00	2,00
Ecart-type		,83391	1,29721	1,12444	1,25212	1,24106
Variance		,695	1,683	1,264	1,568	1,540
Asymétrie		1,097	-,110	,058	,363	,584
Erreur std. d'asymétrie		,427	,427	,427	,427	,427
Aplatissement		1,320	-1,224	-1,421	-1,212	-,949
Erreur std. d'aplatissement		,833	,833	,833	,833	,833
Intervalle		3,00	4,00	3,00	4,00	4,00
Minimum		1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
Maximum		4,00	5,00	4,00	5,00	5,00
Somme		55,00	84,00	70,00	74,00	70,00
Centiles	25	1,0000	1,7500	1,0000	1,0000	1,0000
	50	2,0000	3,0000	2,5000	2,0000	2,0000
	75	2,0000	4,0000	3,0000	4,0000	4,0000

		البند رقم 24	البند رقم 25	البند رقم26	البند رقم 27
N	Valide	30	30	30	30
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		2,4667	2,0667	1,9333	2,7667
Erreur std. de la moyenne		,21299	,22961	,19730	,29821
Médiane		2,0000	2,0000	2,0000	3,0000
Mode		2,00	1,00	1,00	1,00
Ecart-type		1,16658	1,25762	1,08066	1,63335
Variance		1,361	1,582	1,168	2,668
Asymétrie		,365	,870	1,018	,098
Erreur std. d'asymétrie		,427	,427	,427	,427
Aplatissement		-,871	-,551	-,153	-1,666
Erreur std. d'aplatissement		,833	,833	,833	,833
Intervalle		4,00	4,00	3,00	4,00
Minimum		1,00	1,00	1,00	1,00
Maximum		5,00	5,00	4,00	5,00
Somme		74,00	62,00	58,00	83,00
Centiles	25	1,7500	1,0000	1,0000	1,0000
	50	2,0000	2,0000	2,0000	3,0000
	75	3,2500	3,0000	2,0000	4,0000

		البند رقم 28	البند رقم 29
N	Valide	30	30
	Manquante	0	0
Moyenne		3,0667	3,5667
Erreur std. de la moyenne		,26667	,21805
Médiane		3,0000	4,0000
Mode		4,00	4,00
Ecart-type		1,46059	1,19434
Variance		2,133	1,426
Asymétrie		-,337	-1,145
Erreur std. d'asymétrie		,427	,427
Aplatissement		-1,250	,746
Erreur std. d'aplatissement		,833	,833
Intervalle		4,00	4,00
Minimum		1,00	1,00
Maximum		5,00	5,00
Somme		92,00	107,00
Centiles	25	1,0000	3,0000
	50	3,0000	4,0000
	75	4,0000	4,0000

ملخص الدراسة

العنوان: الأستاذ الجامعي الجزائري و إنتاج المعرفة

من إعداد الطالبة: حفيظ خلود **إشراف الدكتور**: بورزق نوار

الكلمات المفتاحية: -الأستاذ الجامعي الجزائري – إنتاج المعرفة.

تهدف الدراسة إلى تشخيص واقع إنتاج المعرفة لدى الأستاذ الجامعي الجزائري حيث انطلقت الدراسة من التساؤل الرئيسي: ماهو واقع إنتاج المعرفة عند الأستاذ الجامعي الجزائري؟ وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي بأسلوب المسح الشامل لأساتذة كل من كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة (قسم الرياضيات والإعلام الآلي) ومعهد المناجم بجامعة العربي التبسي –تبسة– اذ بلغ عددهم الإجمالي 30 أستاذا ،كما تم استخدام كل من الوثائق والسجلات ،المقابة غير المقننة والاستمارة كأدوات جمع البيانات وتوصلت الدراسة إلى ان معايير قياس إسهام الأستاذ الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة كانت من خلال النشر العلمي للكتب ،المقالات ،المشاريع البحثية في المجالات الوطنية والدولية المحكمة بالإضافة إلى الإشراف على الدراسات ،حضور الملتقيات وبراءات الاختراع كما تبين ان البيئة الجامعية الجزائرية لا تساعد الأستاذ الجامعي على إنتاج المعرفة.

Abstract

The Title: The University Teachers and Knowledge Production

Presented by: Khouloud HAFID **Supervised by**: **Dr**. Nowar Bourezg

Key Words: The Algerian university teacher – the knowledge production.

This study aims at examining the situation of knowledge production of the Algerian university teacher. The main research question of this study is: what is the situation of knowledge production of the Algerian university teacher? This study is based on the descriptive method using the complete census as a sampling method. The participants were teachers of the Faculty of Exact Sciences, Nature and Life Sciences (Mathematics and Information Department), the Institute of Mines in at Al-Arbi Al-Tbessi Universtity-Tebessa- and they were 30 teachers. Documents, unstructured interview, and questionnaire were used as instruments to collect data.The finding of this study revealed that: The criteria for measuring the contribution of the Algerian university teacher in the production of knowledge were through the scientific publication of books, articles, research projects in the national and international domains, the attendance of forums and patents, The Algerian university environment does not help the university teacher in producing knowledge.